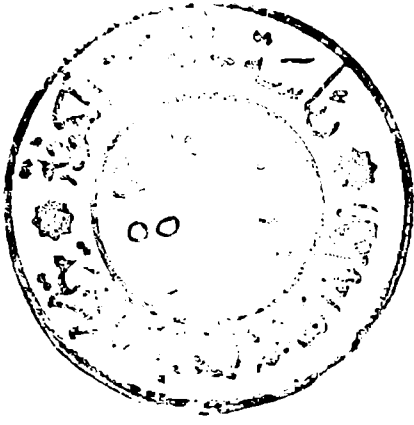




مَهْدِي المَخْزُومِيَّ وَجْهُودُهُ النّحْوِيَّة

رسالة نقد بها
رياض يونس السواد

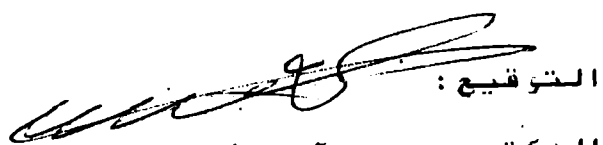
الى مجلس كلية القائد صدام ، جامعة الكوفة
وهي جزء من متطلبات درجة الماجستير في
اللغة العربية

بأشراف
الدكتور سعيد جاسم الزبيدي
١٤١٥ ١٩٩٥

الى اعداد هذه الرسالة بكون حصلت اشرافي في كلية التربية
بجامعة الكوفة في سنة ٢٠٠٠ من متطلبات درجة الماجستير في
العربية .


التوقيع :
الدكتور سعيد جاسم الزبيدي

على التوقيعات الممنوا فرد ارفاع هذه الرسالة للمناقشة .


التوقيع :
الدكتور حميد آدم ثويني
رئيس قسم اللغة العربية

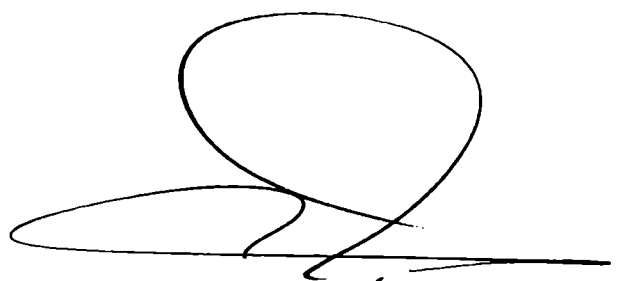
١٩٥٠/٣/٧

نشهد اننا اعضاء لجنة المناقشة اطلعنا على هذه الرسالة وقد ناقشنا الطالب رياض يونس كريم
السواد في محتوياتها وفيما له علاقة بها ونعتقد انها جديرة بالقبول لنيل درجة الماجستير في
اللغة العربية بتقدير (جيد جداً)


التوقيع:
الاسم: د. هادي
عضو
التاريخ ١٩٩٥/٥/٧


التوقيع:
الاسم: د. عيسى
عضو
التاريخ ١٩٩٥/٥/٧


التوقيع:
الاسم: د. عبد الحسيب
رئيس اللجنة
التاريخ ١٩٩٥/٥/٧


التوقيع:
الاسم: د. عبد الحسيب
رئيس اللجنة
التاريخ ١٩٩٥/٥/٧

صادقت من مجلس كلية الفلك صدام ، جامعة الكوفة

الأهداء

الى أمي، أهدي ثواب ما بذلت من جهد.

رياض

المحتويات

الموضوع	الصفحة
المقدمة	١
التمهيد: حركة تيسير النحو العربي وتجديده	٥
الفصل الأول: حياة المخرومي وإشاره	٢٤ - ١٠
أولاً: حياته	١٠
ثانياً: إشاره	١٩ - ١٤
١- مكتب المطبوعة	١٤
٢- مقالاته وبحوثه	١٦
٣- إشاره التي اشترك بها مع غيره	١٧
٤- مخطوطاته	١٨
٥- أدبه	١٩
الفصل الثاني: أحياء الدرس النحوي السليم	٤٩ - ٢٥
أولاً: الخليل بن أحمد الفراهيدي	٢٥
١- تصحيح المواقف من أشارة الخليل	٢٦ - ٣٢
٢- الدراسة الحوئية	٢٦
٣- الدراسة الصرفية	٢٧
٤- القياس	٢٧
٥- التعليل والتأويل	٢٩
٦- المصطلح النحوي	٣٠ - ٣٢
أ- التشريك	٣١
ب- حروف الإضافة	٣١
ج- الخفض	٣١
د- الكناية أو المكنى	٣٢
هـ- المسند والمُسند إليه	٣٢
ثانياً: مدرسة الكوفة	٤٠ - ٣٣
١- الفعل	٣٦ - ٣٣
أ- أصل المشتقات	٣٣
ب- تسمية المنارع بيفعل	٣٤
ج- الفعل الدائم	٣٤
د- اسم الفعل	٣٥
هـ- الأفعال الناقصة	٣٥
و- التنارع	٣٦
ز- الاشتغال	٣٦
٢- الاسم	٣٦ - ٣٨
أ- العامل في الفاعل	٣٦
ب- جواز تقديم الفاعل على فاعله	٣٧
ج- الخبر المنسوب	٣٧
د- حكم المفعول معه	٣٧
٣- الأداة	٣٨ - ٣٩
أ- مصطلح الأداة	٣٨
ب- أصل السين	٣٨
ج- لام القسم	٣٨
٤- الكناية	٣٩ - ٤٠
أ- من أحكام الضمير	٣٩
١- جواز العطف على الضمير المجزوء من دون	٣٩
إعادة الجار	٣٩
٢- جواز العطف على الضمير المرفوع المتصل	٣٩
من دون فعل	٣٩
ب- الضمير "أنت"	٤٠
ج- الضميران "هو وهي"	٤٠
د- الضميران "إياك وإياد" ولزوعهما	٤٠

٧٨ - ٧٣	رابعاً : الأسـم
٧٣	١- الأعراب
٧٤	١- علامات الأعراب
٧٥	ب- المرفوعات
٧٥	ج- المخفوضات
٧٥	د- المنصوبات
٧٦	٢- التوابع
٧٨ - ٨١	خامساً : الأداة
٧٨	١- أدوات التوكيد
٧٨	٢- أدوات النفي
٧٩	٣- أدوات الاستفهام
٧٩	٤- أدوات الجواب
٧٩	٥- أدوات الشرط
٨٠	٦- أدوات النداء
٨٠	٧- أدوات الوصل
٨٠	٨- أدوات القسم
٨١	٩- أدوات العطف
٨١	سادساً : الكناية
٨١	١- التوسع في الكنايات
٨١	٢- انكار وجود الضمائر المنفصلة
٨٢	سابعاً : التطبيق النحوي
٨٦	شامناً : المدارس النحوية
٩٢ - ١١٢	الفصل الرابع : المخزومي في انظار الناقدين
٩٢	شـمـيـد
٩٢	أولاً : المنهج الوصفي والدراسة الشمولية
٩٤	ثانياً : مستويات التحليل اللغوي
٩٥ - ٩٦	ثالثاً : الجملة
٩٥	١- تعريفها
٩٥	٢- العلاقة الاسنادية
٩٦	٣- حد الجملتين الاسمية والفعلية
٩٧ - ١٠٤	رابعاً : الفعل
٩٧	١- حركات آخر بناء "يفعل"
٩٩	٢- الفعل الدائم
١٠٠	٣- الأفعال الناقصة
١٠١	٤- الأفعال الشاذة
١٠٢ - ١٠٤	٥- الزمن والفعل
١٠٢	أ- الزمن والصيغة الصرفية
١٠٣	ب- الجدول الزمني عند المخزومي
١٠٣	ج- الزمن في بناء "فاعل"
١٠٥ - ١٠٦	خامساً : الأسـم
١٠٥	١- معاني علامات الأعراب
١٠٥	٢- الكلمات التي تدرج تحت مفهوم الاسم
١٠٦ - ١٠٧	سادساً : الأداة
١٠٦	١- علامات الأداة
١٠٧	٢- فاء الشرط
١٠٨	سابعاً : الكناية
١٠٨	شامناً : المصطلح النحوي
١٠٨	ثامناً : المدارس النحوية
١٠٩	عاشراً : ملاحظات أخرى
١١١	١- مهدي المخزومي والاتجاه الكوفي
١١١	٢- مهدي المخزومي وكتاب "نحو الفعل" للدكتور أحمد عبد الستار الجواري
١١١	خاتمة
١١٦	مصادر البحث ومراجع
١٢٨	موردج من خط المخزومي
١٢٥	ملحق خام بالوشاح
١٢٧ - ١٢٩	ملحق الرسائل باللغة الانكليزية
١٢٨	

٤٩ - ٤١	المبحث : ما أحياد اختياراً
٤١	١- أبو عثمان المارني (حركات الأعراب الفرعية)
٤٣ - ٤١	٢- عبد القاهر الجرجاني
٤١	١- نظم الكلام ومعاني الأعراب
٤٣ - ٤٢	ب- في الجملة وأحوالها
٤٢	١- حد الجملة الفعلية والأسمية
٤٣	٢- أحوال الجملة
٤٣	ج- نائب الفاعل
	٣- هبة الله بن الشجري (حركة المتصل
٤٤	بـ "ياء المتكلم")
٤٤	٤- ابن مضاء القرطبي
٤٤	١- الغاء السعل الشواني والثوالت
٤٤	ب- رفع تقدير متعلق شبه الجملة
٤٥	٥- الرضي الأسترآبادي (فصل عسى من أفعال المقارنة)
٤٥	٦- ابن هشام الأندلسي (أنواع الجمل في العربية)
٤٥	٧- مما نقله السيوطي (سبب المنع من الصرف)
	٨- حسن بن زين الدين العاملي (إخراج بناء "أفعل")
٤٦	من الأفعال)
٤٩ - ٤٦	٩- إبراهيم مصطفى
٤٦	١- حد النحو وتعريفه
٤٧	ب- الدعوة إلى دراسة الأدوات
٤٧	ج- الدعوة إلى دراسة الأساليب
٤٧	د- الدعوة إلى دراسة الزمن النحوي من خلال السياق
٤٨	هـ- منهجه في دراسة الأعراب
٤٨	١- تعريف الأعراب
٤٨	٢- حركات الأعراب
٤٨	٣- معاني حركات الأعراب
٤٨	٤- المرفوعات أصالة
٤٨	٥- المخفوقات أصالة
٤٨	٦- التوابع
٤٩	١٠- إبراهيم أشير (أقسام الكلام العربي)
٨٦ - ٥٧	الفصل الثالث: جديد المخرومي في النحو
٥٩ - ٥٧	تمهيد
٥٨	١- تحديد موضوع الدرس النحوي
٥٨	٢- وتليقة النحوي
٥٩	أولاً : الجملة
٦٥ - ٦٠	ثانياً : أساليب التعبير
٦١	١- أسلوب التثنية
٦٢	٢- أسلوب النائي
٦٢	٣- أسلوب الاستفهام
٦٢	٤- أسلوب الجزاء
٦٣	٥- أسلوب الشرط
٦٣	٦- أسلوب النداء
٦٤	٧- أسلوب الاستثناء
٦٤	٨- أسلوب القدر
٦٤	٩- أسلوب التعجب
٧٣ - ٦٥	ثالثاً : الفعل
٦٥	١- الاستعمال والدلالة
٦٦	١- الأفعال الناقصة
٦٦	ب- أفعال المقاربة
٦٦	ج- بناء "أفعال"
٦٧	د- الأفعال الشاذة
٦٧	هـ- ما ينصب لوقوعه في سياق فعلي
٦٩	٢- الأعراب في الفعل
٧٠	٣- الزمن والظن

المقدمة

حلفت جهود المخرومي باهتمام الدارسين ، ألا انها لم تدرس دراسة مستقلة على ما هو معروف من دراسة جهود المحدثين . فهي وان تناولها الدارسون لحركة تيسير النحو وتجديده ، والعلماء الذين اسهموا بها في العصر الحديث ، إلا انهم كانوا يتناولونها ضمنا مع الجهود الأخرى . ولذا كان لي الشرف في ان افرد لها هذه الدراسة بعنوان "مهدي المخرومي وجهوده النحوية " وهو الموضوع الذي اقترحه الدكتور سعيد الزبيدي ، وكان في البدء بعنوان "مهدي المخرومي وجهوده في اللغة والنحو" إلا ان المرحوم المخرومي بتواضعه الجم ، اعترض على عبارة "في اللغة" فقال مانصه : " ليس لدي جهود واضحة في اللغة " ، فكان ان اصبحت الموضوع على ما مشيت في اعلاه ، مشاركة مني في تقديم هذه الشخصية الى القراء والدارسين والباحثين الذين يرومون الافادة منها ، عسى ان يكون في ذلك اظهار لحقيقة هذه الجهود ، وقرار لما يستحق الإقرار ، وابعاد لما يستحق ذلك .

وكان من الطبيعي ان تواجه هذه الدراسة مصاعب معينة ، اذكرها هنا لالتكون مسوغا لأي خلل فيها ، بل لأجل ان ابين طبيعة معالجتها ، وعلى الوجه الآتي :

١- طبيعة جهود المخرومي القائمة على الجمع بين قديم النحو وحديثه ، مما بها حاجة الى مدة زمنية اطول مما اتيح لي .

٢- عدم امكانية الإطلاع على بعض مما تضمنته كتبه المخطوطة .

أما الأولى فقد كان الفضل في تذليلها لأستاذي المشرف ، الذي فتح لي بابه على مصراعيه وامدني بواقر علمه ، جزاه الله عني خيرا . وأما الثانية ، فقد حاولت الافادة من اجل الإطلاع على مخطوطه الذي اسماء بـ (ملاحظات) مما نشره في الصحف والمجلات ، ذلك ان هذا المخطوط ، لم يتجاوز كونه جمعا لما نشر . وأما مخطوطه الثاني المسمى بـ (فضايا في النحو وتاريخه) ، فهو مخطوط تاريخي يشرح فيه

مسيرة حركة التيسير في النحو العربي. حاولت الإطلاع على جزء منه ،
وخاصني جزء آخر لا يتجاوز حدود التاريخية .

هذا وقد اقتضت طبيعة هذه الدراسة ان تقع في تمهيد واربعة فصول
وخاتمة . تناولت في التمهيد حركة تيسير النحو وتجهيده ، مقتصرًا في
ذلك على الخطوط العامة تاركًا التفصيل ، فقد كفاني اياه باحثون
اجلاء ، كان لهم فضل سبق . واما الفصل الأول ، فقد عقدته لبيان حياة
المخزومي واشاره ، اقتضت في بيان حياته على الخطوط العامة التي
يمكن من خلالها ان تتضح السمات العامة لهذه الشخصية . واتبعت في
اشاره سبها يقوم على تقسيم هذه الاثار الى : كتبه المطبوعة وبحوثه
ومقالاته واشاره التي اشترك بها مع غيره ومخطوطاته وادبه . وقد
اقتضت اشاره التي اختصت بالبحوث و المقالات ان توزع على وفق
التسلسل الزمني ، وذلك لبيان التطور او التدرج الفكري لهذه
الشخصية .

وعقد الفصل الثاني لبيان ما احياه المخزومي من قضايا النحو
العربي قديما وحديثا ، تحت اسم " احياء الدرر النحوي السليم "
مستندا بما احياه من نحو الخليل بن احمد الفراهيدي ، راس
المدرستين البصرية والكوفية ، وثبت بما احياه من النحو الكوفي ،
ذلك ان المخزومي يرى فيه امتدادا لنحو الخليل بن احمد ، وقد اقتضت
طبيعة هذه الفقرة ان اجمل ما احياه المخزومي منها موزعا على وفق
التقسيم الرباعي للكلم (فعل ، اسم ، أداة ، كناية) مقدما الفعل فيها
على بقية اجزاء الكلم ، لما كان له من أهمية في التعبير اللغوي
تفوق أهمية الأقسام الأخرى . وثلثته بما احياه اخيارا ، معتمدا في
ذلك على اسماء الأشخاص الذين أخذ عنهم موزعين على وفق تواريخ
وفياتهم .

وأما الفصل الثالث ، فقد كان لبيان جديد المخزومي في النحو
العربي ، ابتدائه في الجملة وما كان للمخزومي فيها من اثر ؛ ذلك ان
النحو عنده كان لبيان طبيعة الجملة ، وما تحملها في ثناياها من
سياقات متعددة ، ومن ثم تناولت اثر المخزومي في اساليب التعبير
اللغوي ، كونها امتدادا للجملة . واما بقية ما استجد عند المخزومي

فقد جعلته موزعاً على وفق التقسيم الرباعي، مقدماً الفصل فيها على
بطلية الأقسام للجملة التي ذكرتها، مضيفاً إلى ذلك حديثه في
التطبيق النحوي والمذاهب النحوية.

وعقد الفصل الرابع لبيان رأي النقاد في جهود المخزومي. فكان
عنوانه "المخزومي في أنظار الناقدين"، أقتصرت فيه على ما هو أهم
وأكثر خطراً من سواه، وذلك لصعوبة الإلمام بكل ما قيل بحق هذه
الجهود. وقد اقتضت طبيعة هذا الفصل أن توزع موادّه على ما يأتي:

١- المنهج الوصفي والدراسة الشمولية

٢- مستويات التحليل اللغوي

٣- الجملة

٤- الفصل

٥- الاسم

٦- الأداة

٧- الكناية

٨- المصطلح النحوي

٩- المدارس النحوية

١٠- ملاحظات أخرى

وبعد ذلك كله ختمت البحث بأهم ما توصلت إليه من نتائج. هذا وقد
اقتضاني الأمر أن أسلك في هذه الدراسة منهجاً يقوم على إرجاع بعض
القضايا النحوية إلى أصحابها، وأن كان المخزومي قد أثبتتها
لغيرهم، مستفيداً مما توصل إليه الباحثون في هذه المجالات كما هو
الحال في مصطلحي الخفض والكناية اللذين أثبتتهما المخزومي على
كونهما سمة من سمات النحو الكوفي، وهما في الأصل من نتائج التحليل
بن أحمد الفراهيدي.

وكان لابد لهذه الدراسة من مصادر قديمة وحديثة، كان للقديمة
منها فضل تتبع آراء النحاة التي أحيّاها المخزومي، وللحديثة ما هو
كذلك، فضلاً عما كان لها من أثر في توضيح لما ورد من مسائل النحو
العربي التي ذكرها المخزومي.

ولايفتني في ختام القول ان اتقدم بالشكر الجليل لأسرة المرحوم
المخزومي على ماقدمته لي من عون في إنجاز هذه الرسالة ، ولإستاذي
الجليلين الدكتور محمد حسين علي الصغير والدكتور سميد جاسم
الزبيدي، جزاهم الله عنى خير جزاء .

رياض يونس السواد

التمهيد

حركة تيسير النحو العربي وتحديثه

معلوم ان الألسن التي دخلت بلاد العرب في أثر الدعوة الإسلامية ، لم تكن تحسن النطق بلغتهم ، لغة القرآن . مما أدى الى شيوع اللحن الذي حدا . الحريصين على سلامة هذه اللغة ، بل على سلامة كتاب الله من ان يناله التحريف الى وضع قواعد لهذه اللغة ، كان بوضعها بدء مرحلة جديدة انتقلت معها اللغة من كونها سليقة على الألسن الى كونها مكتسبة خاضعة الى قوانين ثابتة ، ولذا تغيرت صفاتها القائمة على التجدد واصبحت وسيلة ليس لأحد ان يدخل عليها ما يريد .

والنحو في نشأته الأولى لم يكن صعبا على الدارسين وان كان لا يخلو من الصيغة المنطوقية لأنه لقواعد ومن شأنها ان تخضع لحجة عقلية . ومع تطور الحياة في المجتمع الإسلامي ودخول اقوام من غير العرب كان بدخولهم دخول علوم وعقول جديدة لم يألها العرب من قبل ، وتولي هؤلاء مهمة تقعيد العربية والعناية بدرسها من أجل فهم أساليبها استعدادا لحياة جديدة مع العرب . كان في ذلك كله مجلبة لدرس جديد ، كان للفلسفة والمنطق شأن كبير فيه . مما خلق موجة من التذمر بين الدارسين بينها :^(١)

١- ان النحويين القدماء حين قعدوا قواعدهم ، ألحموا اللهجات العربية بصفتها وخصائصها المتباينة ، ونظروا اليها على انها صور مختلفة من اللغة المشتركة ، مما خلق مشكلات معقدة ، أيسرها اختلاف الأقوال في المسألة الواحدة .

٢- نظرية العامل التي بالغ النحاة فيها ، وفلسفوها ... ودوّنوا للعوامل شروطا واحكاما هي عندهم فلسفة النحو وسر العربية .

٣- الإفراط في التأويل والتقدير ، وحمل أساليب العربية على غير ظاهرها .

٤- استخدام الحل الثواني والثالث في النحو .

٥- استخدام النحويين انواعا من الإقيسة النظرية التي لا تعتمد على شاهد من كلام العرب .

ونتيجة لذلك نحا الدارسون للتعبير عن تدميرهم هذا منحيين لي
 لأحدهما السابق على الآخر ، يقوم الأول على تسهيل القواعد الموضوعية
 تارة ينظمها في قوالب شعرية ، كما هو حال الألفية ، وتارة أخرى
 باختصارها في كتب تعليمية . كما هو الحال في كتاب "التفاحة لم
 النحو" لأبي جعفر النحاس ، "والأجرومية" للعلامة الصنهاجي . أما
 المنحى الثاني فيقوم على أساس الدعوة إلى التجديد أو التيسير
 ولعل أوج ما وصل إليه هذا المنحى قديما ، وهو ما كان من أبي العلاء
 المصنعي في كتابيه "رسالة الغفران" و "عبث الوليد" إذ سدد سهامه
 إلى شحاة البصرة الذين أكثروا من التأويل والتقدير في النحو ، حتى
 أخرجوه عن طابعه الصحيح الذي لا يتأخذ بسمات البلة والمنطق .^(٤) ثم
 ما كان من ابن مضاء القرطبي ومن سبقوه من علماء الأندلس (ابن ولاد
 وابن حزم) من مواقف كان قد قادهم إليها اتجاههم الديني ، مما
 جعلهم يدعون إلى التيسير وخلق واقع نحوي جديد ، يختلف عما هو عليه
 واقع النحو في المشرق . فقد نادى ابن ولاد بعدم صحة الطعن بالعربي
 ورميه باللحن أو الخطأ ، أو بتقديم القياس النظري على المادة
 المسموعة ، وأنه يجب الوقوف عند هذه المادة ولا يجوز تصحيح ما لم يرد
 عن العرب بمقتضى القياس النظري . وكذا هاجم ابن ولاد التأويل
 والتقدير في النحو وأدعاه الحذف والإضمار .^(٥) وسار على هديه ابن حزم
 في مهاجمته على النحو ، ورأى فسادها وعدم رجوعها إلى شيء من
 الحقيقة البتة .^(٦)

أما محاولة ابن مضاء القرطبي ، فهي "محاولة جديرة بالاعتبار
 ودعوة جريئة في تخليص النحو من عناصر الفساد التي لحقت به"^(٧) وإن
 كانت هذه الدعوة قد استندت على أساس ديني كان للظاهرة فيه أثر
 واضح .

ولقد قامت هذه المحاولة في بعض من أصولها على ما كان في
 المذهب الكوفي ، الذي رأى فيه الشحاة - فيما بعد - متنفسا مما ضاقت
 به . إذ يمكن القول أن ابن مضاء القرطبي "كان نحويا على مذهب
 الكوفيين" ، وكان قد اتخذ من الرواية أساسا لعلمه ودراسته وهذا هو
 الأساس الذي كان الكسائي قد بنى عليه مارسم من مذهب" . فليس من
 غريب أن

قبيل المصادفة اذن "ان يرى ابن مضاء : ان من الصواب ان يقال لمن
سال عن علته رفع الفاعل : كذا سقطت به العرب ، فقد سبقه الكسائي
الى مثله ، فقال حين سئل عن (اي) وعن اختلاف احوالها و تحليل ذلك
الاختلاف : اي كذا خلقت" (٨)

وهي العصر الحديث ، ومع بروز حركة التجديد التي عمت نواحي
الحياة ، كان للغة نصيب من تلك الحركة التجديدية ، التي كان مبدؤها
مصر احد مراكز الإشعاع الفكري في هذا العصر . فلقد ظهرت هناك
محاولات تجديدية عدة ، توجهت بمحاولة الأستاذ ابراهيم مصطفى في
كتابه "أحياء النحو" ، الذي قام على مبادئ كان أهمها :

١- اعتماد الدراسات القديمة التي جاء بها الخليل وسيبويه والفراء
وغيرهم في اختيار المصطلحات المناسبة ، والمسائل النحوية
الدقيقة .

٢- الانتفاع بما وصل اليه البحث اللغوي الحديث .

٣- إلغاء نظرية العامل .

٤- إلغاء الأبواب غير العملية ، كالتنارع والاشتغال .

٥- الاهتمام بالقراءات القرآنية ، واستقراء الشواهد الشعرية
والنثرية .

وعلى الرغم مما أشير على هذه المحاولة من ردود فعل ، فقد برزت
سراعا شامخا ينهل منه الدارسون ، فكانت مبعثا لمحاولات جديدة ، لظه
هسين وامين القوئي وعبد المتعال الصمدي وغيرهم .

واما في العراق ، فقد كان للتجديد فيه حظ وافر . فلقد كتب في هذا
المجال علماء اعلام (١١) أمثال : الأستاذ الكرملی ومصطفى جواد والقر
حنا الرحمانی وظه الراوي ومهدي المخرومي ويوسف كركوش وأحمد عبد
الستار الجوارى وإبراهيم السامرائي وغيرهم .

ويمكننا القول ان ثلاثة من الأعلام المعاصرين في القرن العشرين
"كانوا دعاة التجديد النحوي وفي الوقوف في وجه التيارات الجافة
والاصوات الرخيصة ، المعادية للعروبة والفصحى ، والجمود الفكري ،
وهم : ابراهيم مصطفى ، ومهدي المخرومي ، وأحمد عبد الستار الجوارى ،
فهم وحدهم قمة التجديد ودعاة الإصلاح النحوي" (١٢) .

أما جهود إبراهيم مصطفى، فقد أشرنا إليها مسبقاً، وبيّنت
المبادئ العامة التي قامت عليها. وأما جهود الجوّاري فقد فُتِحَ
فيها استاذنا العلامة محمد حسن علي الصغير، في مؤلفه "نحو
التجديد في دراسات الدكتور الجوّاري" وأما جهود مهدي المخزومي
فهو التي نحن بصدد دراستها وبيان مبادئها العامة.

الهوامش:

- ١- البحث اللغوي عند العرب، أحمد مختار عمر: ١٠٤-١٠٨.
- ٢- نالغ الخفّان، أبو العلاء المعري: ١٥٢-١٥٤، عبث الوليد: أبو
العلاء المعري: إلى صفحة ٨٠.
- ٣- البحث اللغوي عند العرب: ١١٠-١١٢.
- ٤- السطر ١١٠: ١١٢.
- ٥- دراسة الكوفة، مهدي المخزومي: ٣٩٦. راجع مقدمة الرد على
الخطأ، شوقي ضيف.
- ٦- أحسن من أهم الدعوة للمذهب الكوفي في هذا العصر ثلاثة وهم:
مصطفى جواد ومهدي المخزومي وعبد الحميد حسن. ينظر، النحر
الكوفي وفائده في تيسير القواعد العربية، مصطفى جواد، مجلة
المعلم الجديد، الجزء الثالث (١٩٥٠). ومدرسة الكوفة ومنهجها
في دراسة اللغة والنحو، مهدي المخزومي، و دعوة جادة لأصلاً
العربية، مهدي المخزومي، مجلة المعلم الجديد، الجزء
الأول (١٩٥٤)، والمذهب الكوفي في النحو واللغة وأثره في التطوير
والتيسير، عبد الحميد حسن، المنشور في كتاب البحوث والمأثورات،
المجلد ٣٢، للمجمع العلمي العراقي والمجمع اللغوي
المصري، عام ١٩٦٥.
- ٧- الدرر النحوي في بغداد، مهدي المخزومي: ١٨٤.
- ٨- المصدر نفسه: ١٨٤.

٩- وضع حفنى باصف وزملاؤه كتابهم "قواعد اللغة العربية في أربعة اجزاء، متخذين من الطريقة القياسية أساساً في منهج التأليف، أي أنهم كانوا يذكرون القاعدة، ثم يسوقون الشواهد والأمثلة لتوضيح الحكم، وعلى المتعلم أن يستوعب الأمثلة ويحفظ الشواهد والأمثلة، ثم جاءت بعد ذلك كتب النحو الواضح، وقد جمعت فيها القواعد التي كانت موجودة في الكتب السابقة " ينظر الدراسات اللغوية في العراق: ١٤٨.

١٠- ينظر يسروا النحو والكتابة، طه حسين، مجلة الآداب اللبنانية، العدد (١١)، السنة الرابعة. و مناهج تجديد النحو، أمين الخولي، و "هذا النحو" أمين الخولي، المنشور في مجلة كلية الآداب، جامعة فؤاد الأول، المجلد السابع (١٩٤٤)، والنحو الجديد، عبد المتعال الصعيدي، وللتفصيل ينظر: الدراسات اللغوية في العراق: ١٤٥-١٥٤، الدراسات النحوية في العراق: ١٣٥-١٤١.

١١- لمعرفة طبيعة ماكتب هؤلاء ينظر الدراسات اللغوية في العراق: ١٥٥-١٨٩.

١٢- نحو التجديد في دراسات الدكتور الجوّاري، محمد حسين علي الصغير، ٢٧.

الفصل الأول سيرة المخرومي وأثره

أولاً : سيارته :

هو مهدي^(١) بن الشيخ محمد صالح بن الشيخ حسن بن الشيخ محمد صالح ،
الزاير دهام ، الشهير بالمخرومي . ولد في النجف الأشرف عام ١٢٩١ م^(٢)
في محلة "العمارة"^(٣) من أسرة عربية علمية عريقة تعرف بـ "الزاير
دهام" . هاجرت من العمارة إلى النجف ، في أوائل القرن الثاني عشر
للهجرة ، وتعود بالنسب إلى قبيلة بني خالد ، وهم بطن من مخروم^(٤) .
أما النسبة إلى خالد بن الوليد فقد اتفق علماء النسب على أن^(٥)
عقبه انقرض ولعل النسبة إلى رجل آخر يشاركه في الاسم .

ولد المخرومي من أسرة كريمة مملكة ... وذاق اليتيم صغيراً . فقد
توفي والده وهو صغير لم يتجاوز عمره سنتين ، وفقد أمه قبل أن
يتم الخامسة ، فتولت أخته التي تكبره بأشقي عشرة سنة ، رعايته
والعناية به . وعاش في كنف أخيه الكبير ، وكان أخوه يومذاك قد
بلغ مبلغ الرجال . وعانى في أعوامه الأولى ما يعانيه اليتيم المرهف
الحر ... وكان أخوه إذا سار في طلب الرزق ترك له ولاعتم درهماً^(٦)
واحداً .

وبعد أن تعلم القراءة والكتابة ، وختم القرآن "دخل مدرسة الغري
الأهلية ، وتخرج فيها ، ثم دخل المتوسطة ، ولم يتم الصف الأول منها ،
وانحاز إلى الدراسة القديمة . ودخل حفيظة الجامع الهندي ، حيث أخذ^(٧)
بدرس المقدمات" . وفي هذا الجامع درس النحو والبلاغة على الشيخ
محمد تقى صادق والشيخ مهدي الظالم^(٨) ، ودرس معالم الأصول على
الشيخ عباس المظفر ، ومن غير أن يكون راغباً في مثل هذه الدراسة ،
إلا أن عمه وأخاه لما عليه ، لقبيلتها على مضض^(٩) . وعلى الرغم من
ذلك كله ، فقد ساعدته هذه الدراسة كثيراً ، إذ جعلت منه تلميذاً
بارزاً بين أقرانه فيما بعد .

وفارق الدراسة الدينية عام ١٩٣٥م ، اذ عين "وكيل معلم" في مدرسة "سوق الشيوخ الابتدائية" في لواء المنتفق^(١٠) . وكان الأدب اذ ذاك هاجسه ، فاشتدب الى جمعية الرابطة الادبية في النجف الاشرف ، التي كانت تهدف الى بث الروح العربية ، وتنمية الشعور القومي وخدمة العربية وآدابها . وقد كان رئيسها الشيخ محمد علي اليمقوبي ، ومن اعضائها البارزين محمود الحبوبي - ابن اخ السيد محمد سعيد الحبوبي - ومحمد علي البلاغي صاحب مجلة البلاغ^(١١) .

وفي عام ١٩٣٨م في الشهر العاشر منه ، التحق بالبعثة الادبية الى مصر ، ولم يكن من هؤلاء الذين يحملون الشهادة الرسمية . فقبل في الجامعة على اشراعتبار اجري له في جامعة فؤاد الاول ، حيث اجتازه بمتفوق^(١٢) ، واستمر بدراسته في هذه الجامعة حتى اتم المرحلتين الاولى والثانية . ولكن ظروف الحرب العالمية الثانية ، ووصول القائد الايطالي الى "سيدي براني" قد اضطرت وزارة المعارف العراقية الى سحب الطلبة العراقيين من مصر^(١٣) . وفي اثر ذلك عاد الى وطنه وعين مستخدما على الملاك الابتدائي في احدى مدارس لواء الديوانية^(١٤) . واستمر على هذا المنوال حتى عام ١٩٤١م اذ عاد الى جامعة فؤاد الاول ، وراح يدرس العربية على كبار الاساتذة هناك ، امثال : طه حسين ، عبد الوهاب حمودة ، عبد الوهاب عزام ، احمد امين ، يحيى الخشاب ، امين الخولي ، ابراهيم مصطفى ، وغيرهم . كما انه درس الفلسفة على الأستاذ الدكتور ابراهيم بيومي المذكور ، ودرس التاريخ على الأستاذ الدكتور حسن ابراهيم حسن^(١٥) .

في عام ١٩٤٣م عاد الى العراق ، وعين مدرسا في دار المعلمين الرئيسية في الرستمية ، وراح يدرس مادة الادب العربي فيها لاربع سنوات متتالية^(١٦) . وبعدها وفي التحديد عام ١٩٤٥م اقترن باينة خالعه السيدة صديقة محمد حسين ، التي انجبت له فيما بعد نوالا ومهندا^(١٧) .

وفي عام ١٩٤٧م عاد الى جامعة فؤاد الاول لاتمام دراسته العليا "الماجستير" فاعد بحثه الموسوم بـ "مذهب الخليل النحوي"^(١٨) باشراف الاستاذين امين الخولي وابراهيم مصطفى . واستمر في دراسته دونما انقطاع لنيل شهادة الدكتوراه واعد بحثه الموسوم بـ "مدرسة الكوفة

البحوية ومنهجها في البحث" بإشراف الأستاذ مصطفى السقا. لاقت فيه جدارة فائقة إذ ألقى على مثل هذا العمل الذي لا يقدم عليه إلا ذوو المواهب الخاصة. وقد نال هذا البحث الإهتمام الواسع في مصر وغيرها من البلدان العربية، إذ كان أول بحث في هذا المجال^(٤٠).

في عام ١٩٥٣م عاد إلى وطنه، إذ عين مدرسا في كلية الآداب والعلوم في بغداد. وراح يلقي المحاضرات في مادة النحو العربي على طلبة هذه الكلية. وفي الوقت ذاته وجدناه يقوم باللقاء المحاضرات على طلبة دار المعلمين العالية^(٤١). واستمر على هذا المنوال حتى قيام ثورة ١٤ تموز المجيدة، إذ عهدت إليه عمادة كلية الآداب والعلوم في جامعة بغداد ولم يكن راغبا فيها^(٤٢).

وفي عام ١٩٦٣م وعلى الرغم من ذلك الذي قدمه وجد نفسه في كلية من كليات الآداب خارج العراق^(٤٣). وفي غربته هذه عهدت إليه رئاسة قسم اللغة العربية في كلية آداب جامعة الرياض. فتولاها وكان نعم المدبولى. قام بها خير قيام، حتى قال عنه وعن صديقه^(٤٤) مسؤول كبير: "جعلوا الجامعة جامعة". وقال آخر: "رفعتم رأس الأستاذ الجامعي، واتخذتم أن في الوطن العربي اساتذة اساتذة"^(٤٥).

ولعل هذه المرحلة من حياته كانت مرحلة صعبة، إذا لم تكن أصعب المراحل. إلا أنه لم يفقد عزيمته المتواصل؛ وإذا به يخرج أيضا بأرقى أعماله العلمية التي ستبقى أثارها خالدة خلود النحو العربي. كتابيه "في النحو العربي: نقد وتوجيه" و "في النحو العربي: قواعد وتطبيق" اللذين نال عليهما جائزة من الحكومة السعودية على أنهما من الأعمال العلمية الراقية التي رفعت من سمعة هذه الجامعة^(٤٦).

ويسر إليه أمر العودة إلى الوطن بعد هذا الإغتراب الطويل. إلا أنه مع ذلك لم يتنازل عن مروءته التي جبل عليها، طالما أن مدة العقد لم تنته بعد؛ يقول: "أني متعاقد مع هذه الجامعة التي استقبلتني في المحنة، وأكرمت وفادتي، وذيت عني الأذى في الوقت الذي كانت جامعتي تجمع بي... فليبر من المروءة، ولا من كرم الخلق، أن أنهي تعاقدتي الآن، والدراسة ماضية بعد، وقد خطت شوطا بعيدا"^(٤٧).

وفي عام ١٩٦٨م عاد الى وطنه ، واستمر في اداء رسالته العلمية دون كلل . فالتقى بما يجمعه من علم في اداب بغداد ، وكلية أصول الدين ، وكلية الآداب . وشهد اليه رئاسة قسم اللغة العربية في كلية الآداب ، هامة بغداد مطلع السبعينيات من هذا القرن . ولكن المياه ما كانت لتجري دون تمكير . واذا بالرجل "يتحمل صابرا مترفعا عن الشكوى ، مقتنعا بزاوية من بيته ، لم تلبث ان استحالته الى ندوة مصغرة ، يلتقي فيها الاحباب من المثقفين والمفكرين ، ولغة كحظ واف من حظوظها" (٢٨) .

وفي ظهر اليوم الثاني عشر من رمضان عام ١٤١٤هـ الموافق للخامس من اذار عام ١٩٩٣ م في يوم الجمعة منه ، وبينما هو في حلقة من طلبته يجيب عن سؤال تلميذه الدكتور زهير غازي الرهيد ، الذي كان عن قياس الخليل بن أحمد الفراهيدي ، فيجيبه استاذنا بـ "لم يكن قياس الخليل قياس منطق عقلي . فهذا القياس خارج اللغة ... ان قياس المنطق خارج اللغة اللغة ... لأن ... لا ... ! " (٢٩) وضع يده على جبهته ، واتكأ فجأة على كرسيه ، مسبلاً يديه ، وكأنما أخذت اغفاءة . وقد كان ذلك على اثر من مرض القلب الذي ألم به منذ عام ١٩٧٤م . ودفن في مقبرة العاشقة في وادي السلام بالنجف الاشرف .

وينتشر خبر وفاته في الأرجاء ، وكلما انتشر نشر معه الحزن والاسى والاسف . "فاذا كان فقد انسان مجلبة للحزن ، فكيف بفقد انسان عالم ادى للامة في خدمة لغتها الكثير الكثير ، وله مع خدمة اللغة خدمات اعم واخلاق ادل" (٣٠) .

هذا ولقد اقيمت عليه المائت الاستذكارية في كل من بغداد والنجف ، كان اهمها الحلقة الدراسية التي اقيمت عليه في اتحاد الادباء والكتاب العراقيين في ذكرى الاربعينية . شارك فيها كل من الدكتور علي جواد الطاهر ، والدكتور عبد الجبار المطلبي ، والدكتور نعمة رحيم الغزاوي ، والدكتور مالك المطلبي ، والدكتور زهير غازي الرهيد ، وغيرهم ، والحلقة الدراسية التي اقامها قسم اللغة العربية بكلية التربية للبنات بجامعة الكوفة في ١٩٩٤/٣/٤ بمناسبة مرور سنة على رحيله . فضلاً عما امتلأت به الصحف من مقالات وفتاوى استذكارية (٣١) .

رحم الله المخزومي فقد كان حياً ، سهل المخالطة ، هادئ الطبع ،
يبتلي كلماته حين يتكلم ، متانياً الى ابعدها ما تكون الأناة ، يجد
عنده السائل حفاوة تنسيه انه لا يعرفه . اشرف على عدة رسائل علمية
في الماجستير والدكتوراه وابرز من تتلمذ له في هذا : الدكتور محمد
خير الحلواني (رحمه الله) من سوريا ، والدكتور مصطفى جمال الدين ،
والدكتور طارق عبد عون الجنابي ، والدكتور حاتم صالح الضامن ،
والدكتور سعيد جاسم الزبيدي ، والدكتور محمد علي حمزة ، وغيرهم .

ثانياً : أشاره :

١- كتبه المطبوعة :

وهي :

١- الخليل بن احمد الفراهيدي ، أعماله ومنهجه

والكتاب في الأصل رسالة ماجستير أعدها في جامعة فؤاد الأول
بإشراف الأستاذين أمين الخولي وإبراهيم مصطفى . وعنوانها الأصلي
"مذهب الخليل النحوي" ، ثم عدل الى هذا العنوان ، ولاندرى اكان
ذلك من خلال المناقشة أم من تصرفه عند طبع الكتاب ؟ طبع الكتاب
طبعين : بغداد ، مطبعة الزهراء ، ١٩٦٠م

بيروت ، دار الراشد العربي ، ١٩٨٦م .

ب- مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو

وهي رسالة أعدها لنيل شهادة الدكتوراه ، من جامعة فؤاد الأول
بإشراف الأستاذ مصطفى السقا . والأصل فيها "مدرسة الكوفة النحوية
ومنهجها في البحث" ، ثم عدل الى هذا العنوان ، ولأنعلم اكان ذلك
من خلال المناقشة أم من تصرفه عند الطبع ؟ هذا ولقد طبع الكتاب
ثلاث طبعات هي : بغداد ، دار المعرفة ، ١٩٥٥م

القاهرة ، مطبعة البابي الحلبي ، ١٩٥٨م

بيروت ، دار الراشد العربي ، ١٩٨٦م

ج - في النحو العربي نقد وتوجيه

طبع الكتاب مرتين هما : بيروت ، المكتبة المصرية ، ١٩٦٤م

بيروت ، دارالرائد العربي ، ١٩٨٦م

(٣٤)

د - في النحو العربي قواعد وتطبيق

طبع الكتاب طبعتين هما : القاهرة ، مصطفى البابي الحلبي ، ١٩٦٦م

بيروت ، دارالرائد العربي ، ١٩٨٦م

هـ - عبقرى من البصرة

والكتاب تعليقات وزيادات واستدراكات^(٣٥) . كان المخرومي ينتظر الفرصة للاحاقها باصل رسالته "الخليل بن احمد الفراهيدي : اعماله ومنهجه" ، واخراج الكتاب اخراجا جديدا . الا ان الفرصة لم تتحقق ، فجمعها وقدمها في كتاب لمهرجان المربد الاول الذي حضر يوما من ايامه للخليل عام ١٩٧٢م .

ولقد طبع هذا الكتاب ثلاث طبعات هي :

بغداد ، دار الشؤون الثقافية ، ١٩٧٢م

بيروت ، دارالرائد العربي ، ١٩٨٦م

بغداد ، دارالشؤون الثقافية ، ١٩٨٩م

وقد زيدت على عنوان الطبعة الثالثة من الكتاب كلمة

"الفراهيدي" ليصبح عنوانه "الفراهيدي عبقرى من البصرة" دون ان يكون للمؤلف دخل في ذلك^(٣٦) .

و - الدرس النهوي في بغداد

وقد طبع الكتاب مرتين هما : بغداد ، دار الحرية ، ١٩٧٥م

بيروت ، دارالرائد العربي ، ١٩٨٧م

ز - اعلام في النحو العربي

وهو مجموعة مقالات عن اشهر نحاة العرب ، كان قد نشرها في مجلة

المعلم الجديد وغيرها . وقد طبع هذا الكتيب في بغداد ، دار الحرية ،

١٩٨٠م ، ضمن الموسوعة الصغيرة ، بالعدد (٦٠)

٢- مقالاته وبحوثه :

بدء المخرومي النشر في المجلات منذ عام ١٩٣٩م . والمتتبع لهذه
المجلات المنشورة يجد ان المخرومي لا يلتزم باختصار دون براه .
فهو واسع الشكافة ملم بأطرافها . فتارة تجده أديبا وناقدا من
طراز خاص ، وتارة تجده نحويا ، وأخرى مؤرخا . وهي :

- حول بحث الشعر الجاهلي . (٣٧)
- أدب الشعبي الكبير ، الشيخ جواد ، ومساهمة النحف في النهضة
الأدبية الحديثة . (٣٨)
- الأثر الفني والخلود (٣٩)
- نبوة المتنبي (٤٠)
- بروق خاطفة (٤١)
- الشاعر المنسي أو الشريف الرضي (٤٢)
- التلوين الجديد (٤٣)
- اللغة العربية في مدارسنا (٤٤)
- النحف والرأي العام (٤٥)
- ولادة ابن زيدون (٤٦)
- دعوة جادة لإصلاح العربية (٤٧)
- رأي في اسناد الفصحى (٤٨)
- التحليل بن أحمد السراهمدي (٤٩)
- القراء (٥٠)
- * ستيويه *
- التعبير (٥١)
- رأي في موضوع علم النحو (٥٢)
- شعبي (٥٣)
- شفاة مصريون (٥٤)
- التكتاب (٥٥)
- السيرافي (٥٦)
- شفاة اندلسيون (٥٧)

* * مقدمة لكتاب "راي في الاعراب" للمؤلف يوسف كركوت *

- الفارسي (٥٨)

- الرماني (٥٩)

- نظرة في كتاب "زهديات أبي نواس" لمؤلف الدكتور علي الربيعي (٦٠)

- ملاحظات على كتاب "أبي زكريا الفراء" لمؤلف أحمد مكي الأنصاري (٦١)

- الخليل بن أحمد الفراهيدي (٦٢)

- كتاب في النحو بمثابة انقلاب (٦٣)

- ملاحظات على كتاب "نحو الفعل" لمؤلف الدكتور أحمد عبد الستار

الجواري (٦٤)

- الدرر النحوي بين المدرسة النظامية والجامعة الحديثة (٦٥)

- في ضوء قانون الحفاظ على سلامة اللغة العربية (٦٦)

- الجريئة المحرمة حديثاً (٦٧)

- ملاحظات عامة على كتب قواعد اللغة العربية في المرحلة الابتدائية (٦٨)

- ملاحظات على كتاب "بغداد مدينة السلام" لابن الفقيه الهمداني،

المحقق أحمد صالح العلي (٦٩)

- الأعراب في النحو العربي (٧٠)

- قواعد جديدة في الكتاب (٧١)

٢- أثاره التي اشترك بها مع غيره:

وهي كالآتي:

أ- اشترك مع الدكتور علي جواد الطاهر، والدكتور إبراهيم السامرائي، والأستاذ رشيد بكتاش، في جمع وتحقيق ديوان الجواهري، بأجزائه السبعة. وأند طبع الديوان في وزارة الإعلام العراقية،

١٩٧٢م، ١٩٨٠م.

ب- اشترك مع الدكتور إبراهيم السامرائي في تحقيق كتاب "العين" للخليل بن أحمد الفراهيدي، بأجزائه الثمانية. وقد طبع الكتاب في وزارة الثقافة والإعلام، دار الحرية، ١٩٨٠، ١٩٨٢، ١٩٨٥، إلا الجزء

الأول منه، فقد تولت طبعه دار الرسالة في الكويت عام ١٩٨٠م.

٤- مخطوطاته

وهي كالآتي:

١- كتاب اسماء بـ "ملاحظات"

- يقع الكتاب في حوالي (١٠٠) صفحة من القطع الكبير ، ويتضمن :
 - ملاحظات على كتاب [ابو ركريا الفراء] ورواه في الله والكه [المحدثي]
 - ملاحظات على كتاب الفحل : زمانه وأبنيته ، للدكتور ابراهيم السامرائي .
 - ملاحظات على كتاب بغداد مدينة السلام : كمبيوتر الدكتور احمد صالح الهلي .
 - ملاحظات على مقالة الدكتور ابراهيم السامرائي "الناس مدارس نحوية ؟" (٧٢)

- الدرس النحوي بين المدرسة النظامية والجامعة الحديثة
ولعل هذا المخطوط لا يتجاوز كونه جمعا لخصائص سبقت الإشارة إلى بعضها .

(٧٣)

- ب- كتاب اسماء "قضايا في النحو وتاريخه"
وهو مخطوط يقع في حوالي (١٥٠) صفحة من القطع الكبير . كتب المؤلف بخط يده . جاء فيه : "ان الدرس النحوي صارال معضلة ومشكلة لا تزال تشغلي على الحل . والجسار انما يقع على الاجيال المتعاقبة التي عانت هذه المشكلة وعاشتها ، وارادت لها حلا . ولكن الحصار المضروب حولها من الفكر المحافظ المشدود الى الوراء كان سورا قريبا من التفالييدومن عبادة القديم لانه قديم . حتى ان اصوات الانشغالة كانت تركد عنه اصدااء باهتة لاتلبث ان تضمحل ، لانها كيانه تشنشد الحل عند اولئك الدارسين الذين كانوا هم انفسهم قد وضعوا اندروس في هذه المعضلة" (٧٤) . ثم تناول فيه منسيرة حركة التهذيب قديمتا وحديثا .

ج- اعادة تحقيق الاجزاء الاربعة الاولى من كتاب العين ، وذلك للاخطاء التي وقعت في التحقيق الاول لهذه الاجزاء مع الدكتور ابراهيم السامرائي .

د - اشترك مع الدكتور عبد الجبار المطلبي في كتاب "نحو اللغات السامية" لمؤلفه موسكاشي، الذي ترجمه الدكتور المطلبي، وتولى المحرومي التعليقات المناسبة في القضايا النحوية واللغوية ومنافستها .

٥- أديبه

وللمحرومي شعر تقليدي هو القرب إلى شعر العلماء منه إلى أن يكون شعرا . يقول بقصيدة عنوانها "أثر الجمال في النفس" :
(٧٦)
قلت لما علي مر . أترى الخن قد خطر
يملا العين روعة . وجمالا إذا سفر
فهو كالوردة أزدهى . وهو كالكوكب أزدهر
(٧٧)
وقال في رثاء الشيخ جواد صاحب الجواهر :
من أجل من شعر المعالي كورت
وللأفول بدرها قد اضطرب
وبأس من ناحت حمامات الآسى
واضطربت نساءم الفجر مهيب
هل قطعت من الملا يمينها
وابتر من خنصرها ماس الأرب
ام فطدت رحي المعالي قطبها
والقطب في دورتها هو السبب
ولذيده جملة من الإنشيد المدرسية التي لم نلف عليها .
(٧٨)
وكتب المحرومي في فن "البند" وله بند أرسله إلى أحد أصدقائه
عام ١٩٥٨م يقول فيه :

"لقد سهدنا الشوق ، غداة ارتحل الصبح ، وطار
القلب ، إذ طار على الطيارة الركب ، ولقد سالت
لنا المبيرة ، إذ سرتنم إلى البصرة ، فكيف الحال
يا صاح ، إذا رحتنم لآيران ، ومن ثم ل طهران ،
لتستاهوا الرياحين من الولدان واليمين
(٧٩)

وفي غير هذا ، فان عبارة المخرومي لها طلاوة وفيها ماء ، ولم يجر عليها تخصصه في النحو واللغة ، بل كان ادبياً متمكناً ، ليس في جملته زيادة ولا ركة . فهو يتخير الفاظه ، ويتأنى في كتابته ، وربما يعيد ما كتب ، حتى ولو كان رسالة خاصة . (٨٠)

الهوامش:

- ١- وفي بعض الوثائق هو عبد المهدي . تنظر الوثيقة رقم : ١
- ٢- هناك اضطراب في سنة ولادة المخرومي ، فقد جعلت عام ١٩١٠ ، ١٩١٥ ، ١٩١٨ ، ١٩١٩ . ولعل اصح هذه التواريخ هو عام ١٩١٠ فقد اشار الى ذلك الشيخ حميد الصغير ، اعد تلامذة الدكتور المخرومي في حاضرة الجامع الهندي ، وقد التقى به الدكتور سعيد جاسم الربيعي في بيته بتاريخ ١٠/١١/١٩٩٢ . واكدته الوثائق القديمة التي تم العثور عليها . تنظر الوثيقة رقم : ١ ، والوثيقة رقم : ٢
- ٣- وثيقة رقم : ٣
- ٤- شعراء الغري ، علي الخاقاني : ٢٨٦/١٢
- ٥- جمهرة انساب العرب : ١٤٨
- ٦- المخرومي الانسان ، عبد الجبار المطلبي : الورقة (٢)
- ٧- شعراء الغري : ٢٨٦/١٢
- ٨- لقاء الدكتور سعيد الربيعي مع الاستاذ صالح الظالمي بتاريخ ١٠/١١/١٩٩٤ وينظر في ترجمة الشيخ الظالمي ، شعراء الغري ، علي الخاقاني : ٢٨٥-٢٨٠/١٢٠
- ٩- ذكريات واحاديث وحوار ، حياة شرارة .
- ١٠- شعراء الغري : ٢٨٦/١٢ ، لواء المنتفق ، محافظة ذي قار (الناصرية) حالياً
- ١١- مهدي المخرومي وجهوده في الدراسات النحوية واللغوية ، حميد الحميد الرشودي ،
- ١٢- انصدر نفسه
- ١٣- ذكريات واحاديث وحوار

١٤- وثيقة رقم ٥

١٥- ذكريات واحاديث وحوار

١٦- المصدر نفسه

١٧- ولدت السيدة نوال عام ١٩٤٧م وتخرجت في كلية الآداب، واحترفت التدريس، ورائد مهند عام ١٩٥٩م ودرست هندسة الكهرباء في الجامعات العراقية، ثم اضطرت الظروف الى العودة الى الوطن قبل اتمام دراسته. ينظر مهدي المخرومي وجهوده في الدراسات النحوية واللغوية :

١٨- وثيقة رقم ٥

١٩- وثيقة رقم ٦

٢٠- ذكريات واحاديث وحوار

٢١- المخرومي في خطوط من تاريخ صداقة. وهي الكلمة التي القاها د. علي جواد الطاهر في الحلقة الدراسية التي اقامها اتحاد الادباء والكتاب العراقيين في ذكرى اربعينية المخرومي. ونشرت في جريدة القادسية الصادرة بتاريخ ٢٥/ ايار/ ١٩٩٣ تحت عنوان "المخرومي في خطوط صداقة من تاريخ" والصحيح فيها "المخرومي في خطوط من تاريخ صداقة". مخطوطة في حوزة الباحث.

٢٢- ذكريات واحاديث وحوار

٢٣- المخرومي الانسان

٢٤- وصيقله هو الدكتور علي جواد الطاهر.

٢٥- المخرومي في خطوط من تاريخ صداقة.

٢٦- لقاء مع اسرة المخرومي بتاريخ ١٠/ ١/ ١٩٩٤

٢٧- من رسالة للشيخ محمد رضا البغدادي. فيما نقله د. عبد الجبار المطلبي في كلمته "المخرومي الانسان" الملقاة في اتحاد الادباء والكتاب العراقيين بمناسبة اربعينية المخرومي.

٢٨- المخرومي في خطوط من تاريخ صداقة

٢٩- زهير غازي الزاهد، وداعا استاذنا المخرومي

٣٠- المخرومي في خطوط من تاريخ صداقة

٣١- ممن رشوه د. محمد حسين آل ياسين بقصيدة مطلعها :

أمل في عيادتنا ليريخبو ايها الملتظي ليسعد شعب
 نشرت في جريدة "المراق" بتاريخ 7/8 أيار 1993 . ورشاه د. سعيد
 الربيدي بقصيدة عنوانها "انت الخليل" جاء فيها :
 علمتني ان امسك القلما وبان لي من الحروف فما
 نشرت في جريدة "المراق" بتاريخ 5 نيسان 1996 .

٣٢- وثيقة رقم : ٥

٣٣- وثيقة رقم : ٦ .

٣٤- اضاف الأستاذ مصطفى السقا حينما اشرف على طبع الكتاب عبارة
 "على المنهج العلمي الحديث" دون ان يكون للمؤلف دخل في ذلك .
 هذا ما اشار اليه د. سعيد الربيدي بتاريخ 15/12/1993 نظراً عن
 استاذة المخرومي .

٣٥- عثري من البصرة : ٥

٣٦- من لقاء للدكتور سعيد الربيدي مع الطفيد عند اهدائه نسخة من
 الكتاب بتاريخ 19/11/1989 .

٣٧- مجلة الفري ، العدد الخامس ، 1989م

٣٨- مجلة الفري ، الأعداد : 74 ، 75 ، 77 ، 78 ، 1981م

٣٩- مجلة الفري ، الأعداد : 22 ، 23 ، 24 ، 1985م

٤٠- مجلة الفري ، الأعداد : 19 ، 20 ، 21 ، 1985م

٤١- مجلة الفري ، الأعداد : 2 ، 4 ، 11 ، 1985م

٤٢- مجلة الحضارة ، العدد : 38 ، 1985م

٤٣- مجلة الحضارة ، العدد : 36 ، 1985م

٤٤- مجلة المعلم الجديد ، الجزءان الرابع والخامس ، 1985م

٤٥- مجلة البيان ، الأعداد : 1 ، 3 ، 4 ، 1986م

٤٦- مجلة الفري ، العدد : 19 ، 1987م

٤٧- مجلة المعلم الجديد ، الجزء الأول ، 1986م

٤٨- مجلة المعلم الجديد ، الجزء الثاني ، 1986م

٤٩- مجلة المعلم الجديد ، الجزء الأول ، 1986م

٥٠- مجلة المعلم الجديد ، الجزء الثاني ، 1986م

* مجلة المعلم الجديد ، العدد 19 ، 1986م

- ٥١- مجلة المعلم الجديد ، الجزء السادس ، ١٩٥٦م
- ٥٢- مجلة كلية الآداب والعلوم ، العدد الأول ، ١٩٥٦م
- ٥٣- مجلة المعلم الجديد ، الجزء الثالث ، ١٩٥٧م
- ٥٤- مجلة المعلم الجديد ، ايلول ، ١٩٥٨م
- ٥٥- مجلة كلية الآداب والعلوم ، العدد الثاني ، ١٩٥٧م
- ٥٦- مجلة المعلم الجديد ، الجزء الرابع ، ١٩٥٨م
- ٥٧- مجلة المعلم الجديد ، الجزء الثالث ، ١٩٥٨م
- ** رأي في الأعراب ، يوسف كركوش ، مقدمة الدكتور المخرومي له
- ٥٨- مجلة المعلم الجديد ، الجزء الأول ، ١٩٥٩م
- ٥٩- مجلة المعلم الجديد ، الجزء الثالث ، ١٩٥٩م
- ٦٠- مجلة المعلم الجديد ، الجزء الرابع ، ١٩٥٩م
- ٦١- مجلة المجمع العلمي في دمشق ، الجزء الرابع ، ١٩٧٢م
- ٦٢- مجلة البلاغ ، تموز ، تشرين الثاني ، ١٩٧٢م
- ٦٣- مجلة البلاغ ، العدد الخامس ، ١٩٧٣م
- ٦٤- مجلة الرابطة ، العدد الثاني ، ١٩٧٥م
- ٦٥- مجلة الرابطة ، العدد الرابع ، ١٩٧٥م
- ٦٦- مجلة المعلم الجديد ، الجزء الثاني ، ١٩٧٨م
- ٦٧- مجلة البعث (البيروتية) العدد ١٩٧٦م
- ٦٨- مجلة الف باء ، العدد : ٥٣٣ ، ١٩٧٨م
- ٦٩- مجلة جامعة الموصل ، العدد التاسع ، حزيران ، ١٩٨٠م
- ٧٠- مجلة الكاتب العربي ، العدد : ١٦ ، ١٩٨٦م
- ٧١- مجلة الكاتب العربي ، دون عدد ، ١٩٨٦م
- ٧٢- أرسلت هذه المقالة الى مجلة مجمع اللغة العربية الأردني ولم تنشر . ويبدو ان للسامرائي يدا في ذلك .
- ٧٣- وقد يطلق عليه اسم آخر وهو "قضايا مطروحة للمناقشة" . وقد اخذت بالمعنوان الأول "قضايا في النحو وتاريخه" ، لأنه العنوان الذي اثبتته إحدى الدراسات التي تناولت آراء المخرومي وهو على قيد الحياة . ينظر الدراسات النحوية في العراق ، محمد جاسم علي : ١٥١

٧٤- قضايا في النمو وتاريخه : المقدمة

٧٥- قدم هذا الكتاب الى دار الشؤون الثقافية ، وتأخر بطبعه ، فأرسل الى بيروت ، ولم يظهر حتى كتابه هذه الرسالة .

٧٦- شعراء الغري : ٢٨٧/١٢

٧٧- المصدر نفسه : ٢٨٧/١٢

٧٨- أشار الى ذلك المرحوم احمد ناجي القيسي : في حديث له مع د. سعيد الزبيدي عام ١٩٨٤ .

٧٩- البند في الادب العربي ، عبد الكريم الدجيلي : ١٦٦

٨٠- من ملاحظة للدكتور سعيد الزبيدي . وقد كتب اليه (المخرومي) رسالة شخصية يوصي بتعيينه في احدى الكليات العراقية عام ١٩٧٦ .

الفصل الثاني أحياء الدرس النحوي السليم

د .

-

لعل أهم سمة تميّزت بها المسيرة العلمية لحياة المخرومي في مراحلها عامة ، أنها كانت في صراع مستمر بين الإبقاء على المؤلف وبين إرادة التجديد ، الذي لا ينكر مالمقديم من أثر . ففي أولى مراحل حياته ، كانت دراسته في الحوزة العلمية في النجف الأشرف ، وتصدره لتدريس الإلفية في حظيرة الجامع الهندي ^(١) ، كانت محافظة على الأصول المؤلفات التي تمثلت بالاهتمام بالجانب التعليمي والنظرة إلى النحو على كونه وسيلة من وسائل استنباط الأحكام الشرعية . ثم ما كان من انتمائه إلى عضوية الرابطة الأدبية في النجف الأشرف التي وسعت من مداركه واهتماماته وعلاقاته .

أما في المرحلة الثانية من حياته والتي انتقل بها إلى بيئة جديدة لا تختلف من حيث الواقع عن بيئته السابقة . فقد كان الصراع قائماً بين الأزهر ، الذي ينظر إلى النحو نظرة لا تختلف عن نظرة الحوزة إليه ، في كونه وسيلة من وسائل استنباط الأحكام الشرعية ، والجامعة الحديثة التي درس فيها المخرومي على أساتذة حملوا لواء الثورة على واقع التعليم في الأزهر ومنهم : طه حسين وإبراهيم مصطفى وأمين الخولي في دعاوهم التجديدية المتعددة . وقد جعلت منه هذه التيارات المتصارعة يدعوا إلى عودة النحو إلى أصوله الأولى السليمة التي خلت من التزمت والضيق في القواعد . ولذا كانت دراسته للخليل ومدرسة الكوفة منطلقين لأحياء ما كان سالماً من الدرس النحوي القديم والعودة إلى الأصل منه .

موسم

٢

موسم

موسم

موسم

١- تصحيح الموقف من نشأة اللغة

ساد في كتب اللغة أن ابن جنى (ت ٣٩٢هـ) هو صاحب نظرية محاكاة الأصوات الطبيعية في نشأة اللغة^(٤). ويرى المخرومي أن هذه النظرية تصود في الأصل إلى الخليل بن أحمد الفراهيدي، وأن لم تكن له - على رأيه - نظرية شامة المعالم^(٥). مما يؤيد هذا الزعم قوله: "سر الجندب صريرا وصرصر الأخطب صصره". وكل صوت شبه ذلك فهو صريرا إذا امتد. فإذا كان منه تخفيف وترجيح... ضوعف". وقوله: "صل الجام صليلا، إذا توهمت في صوته مدا". وأن توهمت ترجيما، قلت: "صلصلي"، وإلى غير ذلك من النصوص التي أمثلا بها العين والكتاب مما يدل دلالة واضحة على تنبيه الخليل على ذلك.

٢- الدراسة الصوتية:

لم تحض الدراسة الصوتية عند النحاة بالاهتمام الذي كان الخليل يوليئه إياها. فلقد اعتادوا في دراساتهم أن يركزوا على النحو بمفاهيمه الخاص، وانطقت عندهم عرى الارتباط بينه وبين الدراسة الصوتية. ولقد كان الخليل ينظر إلى هذه القضية نظرة متكاملة، إن بدأها بدراسة الحروف مرتبها إياها على وفق المخرج الصوتي مبيّنة الظواهر التي تطرأ عليها، كالجهير والهمس، والأطباق والانفتاح، إلا أن النحاة الذين جاءوا من بعده لم يسيروا على هديه ومنهجه، فكان أن قفلوا بين النحو والدراسة الصوتية.

ويرى المخرومي أن الدراسة الحقة هي العودة إلى نهج الخليل ومن ساروا في هديه كمسبئويه الفراء. فليس من الصحيح أن يكون مبدأ الدراسة من الكلمة التي كان أساسها هيئا^(٦). ولذا جاء اهتمامه بالدراسة الصوتية مقدما إياها على بقية الدراسات الخاصة بالكلمة والتركيب^(٧).

وكان من الطبيعي ان يعمل في دراسته هذه على الخليل بن احمد ،
وان كان قد اختلف عنه في تفسير بعض الظواهر الصوتية ، متابعاً في
ذلك النتائج التي توصل اليها المدرس الحديث ، كمخارج الأصوات ،
وعدد حروف الاطلاق والانفتاح ، والجر والهمس ، وغيرها ، مما يمكن
تفسيره تفسيراً صحيحاً باخضاعه الى الوسائل المتاحة في هذا العصر .

٢- الدراسة الصرفية :

وبعد ان انتهى الخليل من الدراسة الصوتية ، صرف الاهتمام الى
دراسة اخرى هي اكثر تطوراً من سابقتها ، ألا انها لا تنفصل عنها ،
واعني بها الدراسة الخاصة ببنية الكلمة ، او ما يسمى بعلم التصريف ،
ليتناقش له بعد ذلك ، ان يدرس التركيب وحدة متكاملة لا يمكن ان
تنفصل عن بقية فروع الدراسة اللغوية عامة .^(٩)

ولذا سار المخرومي على هدي الخليل . فكانت الدراسة الصرفية
عنده متأخرة عن الدراسة الصوتية^(١٠) ، دونما انفصال بينها وبين
الدراسة الفاعلة بتركيب الجملة . وكان من الطبيعي ان يعمل في
دراسته هذه على الخليل بن احمد في كثير من الأمور التي تقتصر
ببنية الكلمة ، كابواب الأفعال وأوزانها ، وكقضية النحت والتركيب ،
وغير ذلك من القضايا التي كان الخليل رائداً لها الأول^(١١) .

٤- القياس :

والقياس أصل من أصول النحو ، يبنى على محاكاة المسموع من كلام
العرب . ولقد نحا القدماء من الدارسين - على رأي المخرومي - ممن
أخذ اللغة من منابعها الأصلية ، نحواً صحيحاً في قياساتهم^(١٢) . فهي
قائمة على أساس المشابهة . وان كانت هناك شمة اختلافات بين
قياسات النحاة الأوائل من المدرستين البصرية والكوفية ، فهي لا تخرج
عن كونها مأخوذة من منابعها الأصلية .

إلا أن الأمر لم يبق على حاله ، وإذا بالنحاة المتأخرين يمعنون بالقياس ليصبح غاية بذاته ، بعد أن كان وسيلة من وسائل نهو اللغة . وما نلتنا نسمع أقوالاً من مثل قول أبي على النحوي : "لأن أخطئ في خمسين مسألة مما بآية الرواية ، أحب إلي من أن أخطئ في مسألة واحدة قياسية" ^(١٤) . ويظهر نوع من القياس لا يبنى على أساس التشابه المعروفة في القياسات القديمة ، أكثر مما يبنى على أساس صوري - إذا صح التعبير - من مثل حملهم لـ "أَنَّ" على "أَنَّ" التوكيدية لمجرد الشبه في العمل . وحملهم "ليس" على "كأن" التافهة على الرغم من الاختلافات القائمة بينهما .

وكان نتيجة لذلك أن يندب الدارسون ذراعاً بما آل إليه النحو ، فترفع الدعاوى إلى التيسير والتفاء القياسي ، وكانما هو مصدر تلك المصاعب التي حلت بالنحو .

ولقد شاع عند من قرأ للمخرومي أو سمع به ، أنه واحد من هؤلاء الذين يدعون إلى هذه الذكورة . أقول أن آراء المخرومي لم تكن آراء تهدم الأصول التي قام عليها النحو العربي ، بل هي أحياء للنحو ولأصوله الأولى ، التي حلت من التزمّت والضيق في القواعد . يقول "لأريد هنا أن أبطل القياس ، وأنص على النحاة تمسكهم به ، لأن القياس هو السريق الطبيعية ، التي يسلكها الدارس لاستنباط حكم لغوي أو نحوي" ^(١٥) . وقال في موضع آخر : "القياس الذي يجب أن يتبع في اللغة و النحو هو القياس القائم على أساس من التشابه ، ومحاكاة المسموع والمعروف من كلام العرب" ^(١٥) .

ولكي تتضح الفكرة ننقل في أدناه نماذج من قياسات المخرومي ، لنرى بعدها نوع القياس الذي يدعو إليه .

- قال : "إذا التفت الواو والياء في كلمة ، وكان السابق منهما ساكناً ، قلبت الواو ياء ، تقدمت الواو أو تأخرت ، نحو المي و الطي" ^(١٦)
- وقال : "إذا جاءت أسماء لفظها على حرفين ، مثل : يد و دم و أخ ، وأريد تطبيق بعض تلك الأحكام التي لا تنطبق على بناء تفل حروفه عن ثلاث ، عمد إلى زيادة حرف ثالث ، وجمعت كالتأشيات" ^(١٧)

- وقال: "أما بناء فعل الأمر، ان كان على (الفعل) وما على مثاله، فأحوال بنائه السكون، اذا لم يكن آخره حرف علة، ولا اتصل به ضمير... وحذف الآخر اذا كان آخره الفاء او واوا او ياء... واثبات الكناية في آخره علامة للتثنية والجمع" (١٨).

- وقال: "اذا كان آخر المونث صحيحا، خاليا من هاء التانيث، الرقت به الألف والتاء في الجمع" (١٩).

وهكذا نجد في كتب المخرومي مثل هذه القياسات التي لا تخرج عن كونها اعادة لقياسات الخليل ومن سار في هديه كسيبويه والفراء،
5- التعليل و التاويل:

يرى المخرومي ان اللغة ترجمات للفكر، وأداة من أدواته. ولذا فتقدير الدارس وتاويله مستانسا بفهم الأساليب، او مدركا للفرائض التي تركها الاستعمال، دلائل على الساقط من الجملة، لا ينطيه البحث اللغوي (٢٠). ولذا كانت تعليقات الخليل وتاويلاته - في رايه - قائمة على هذا الأساس (٢١). فقد جاءت بطريقة الجزم او القطع، وكان فيها بمثابة من امتلك ناصية اللغة، فلم يفترض فيها افتراضا يبتدئها عن الطابع اللغوي الصحيح. وهي بعيدة عن التخيل والجدل الذي ظهر فيما بعد، وكان مدعاة للتذمر الذي نراه يصدر بين الخين والآخرين من افواه النحاة قديما وحديثا.

ولكن الذي حصل فيما بعد، هو ان العلة اصبحت غاية لذاتها، بتمتازير من الفلسفة والمنطق. ولذا وجدنا المخرومي يدعو بمودة النحوي الى مظاهره الأولى، التي رآها متمثلة بالخليل بن احمد الفراهيدي والفراء. ذلك ان سمات العلة عندهما لم تخرج عن طابعها اللغوي الصحيح.

ولكي تكون الصورة أكثر وضوحا ننقل في ادناه نماذج من تعديلات المخرومي لنرى بعدها طبيعة العلة التي يدعو اليها.

- قال: "يسر في بناء ما لا ينصرف ما يمنع من اجراء الحركات الثلاثة عليه، ولكنهم اغفلوا الكسر واستماضوا عنه بالفتح لئلا يلتبس والمضاف الى ياء المتكلم" (٢٢).

- وقال: "وحقيقة هذا الموضوع (المفعول معه) ان يذكر اسم بعد واو
لم تلود الوظيفة التي نيط بها اداؤها، وهي الدلالة على التشريك او
المطد. فينتصب هذا الاسم لأنه لم يعد شريكا لما بعد الواو" (٢٢)
- وقال: "ولم يكن (خير المبتدأ) ليكون مرفوعا، إلا لأنه وصف للمسند
اليه او المبتدأ" (٢٣)

- وقال ايضا: "اما جمع المذكر السالم، فالواو التي هي مطل للضمة
فيه علم الجمع وعلم الأسناد... والياء التي هي مطل للكسرة فيه،
علم الإضافة... ولم يعموا بالنصب... لأنه اذا اريد ان يحمل نصبا
واوئي له بالفتحة اشتبه بالمشئ" (٢٥)

- وقال: "أكبر الظن ان بناء (أفعل) ليس بفعل كما يفهم من هذه
الجملة، لأن الفعل يتميز بشيئين: أولهما، انه مقترن بالدلالة على
الرمز، وثانيهما، انه يبنى على المسند اليه ويحمل عليه" (٢٦)
والملاحظ على هذه التحليلات انها اهتمت بتوضيح المعنى للدارسين،
واستبعدت عن أسباب البالسفة والسملق والتعلق بالفروع.

١- المصطلح النحوي:

عرف النحو اولى مصطلحاته في عهد الخليل، وبالخليل نفسه - على
رأي المخرومي. فان العمل الذي قام به في وضع اسماء خاصة للنقط
التي وضمها ابد الاسود الدولي، للدلالة على احوال اواخر الكلم
تتميز الخطوة الأولى التي خطاها الدارسون في تصنيح النحو ونقله
من عهد الى عهد. (٢٧)

ولم يقف عمل الخليل عند هذا الحد، بل تجاوزه في ان وضع
مصطلحات الأبواب النحوية والصرفية عامة، كالمبتدأ والخبر، وكان
وان واخواتهما - على حد اصطلاح النحاة - والأفعال اللازمة والمفاعيل
على اختلاف صورها، والحال والتمييز والتوابع، وغير ذلك مما نراه
واضحا في كتاب سيبويه، الذي يذهب المخرومي الى كون كل ماورد فيه
من وضع الخليل، اللهم إلا ما كان فيه ليونس بن حبيب، وعيسى بن
عمرو، وعبد الله بن أبي اسحاق، وأبي عمرو بن الحلاء، وغيرهم،
وبعض التعليقات التي اوردها الناقل الأمين.

والذي يهمنا من هذا الأمر هو ما أحياء المخرومي من مصطلحات
الخليل مما له أثر في أرائه التجديدية وكالاتي:-

١ - التشريك:

قال سيبويه: "هذا باب مجرى النعت على المنعوت، والتشريك على
التشريك والمبدل على المبدل منه" (٣٠) والمراد بالتشريك ما سمي عند
النحاة بالعطف أو المنسوق.

ويرى المخرومي، أن تسمية العطف بالتشريك هي التسمية الصحيحة،
ولذا بنى على أساسها مذهب في أدوات العطف، وأن الواو وشم
والفاء هي الأدوات الوحيدة التي تفيد التشريك حقاً. أما بقية
الأدوات، فلا تدل عليه، كـ (بل و لكن). فالأولى للأضراب والثانية
للاستدراك (٣١).

ب - حروف الإضافة:

ويراد بها ما سمي بحروف الجر. ولقد أثبت المخرومي على كونه من
مصطلحات الكوفيين (٣٢)، وهو في الأصل يعود إلى الخليل ابن أحمد،
أثبت سيبويه في الكتاب (٣٣)، واليد أشار الرضي الاسترأبادي على كونه
مذهب سيبويه، ولكنه خلاف ما هو المشهور من اصطلاح القوم - على حد
تعبيره - بأنه "إذا أطلق لفظ المضاف إليه، أريد به ما أنجر
بإضافة اسم إليه... أما من حيث اللغة، فلا شك أن (زيداً) في مررت
بزيد، مضاف إليه" (٣٤).

ولقد أحيى المخرومي هذا المصطلح من أجل أن يثبت أن الكسرة علم
الإضافة، وإشارة إلى ارتباط الكلمة بما قبلها، سواء كان الارتباط
بإداة أو بغيرها. وفي الوقت ذاته راح يسمي حروف الجر بأدوات
الإضافة أو حروف الإضافة (٣٥).

ج - الخفض:

وهو من المصطلحات التي أثبتتها المخرومي على كونها سمة من سمات
النحو الكوفي (٣٦) ويقابله عند البصريين مصطلح الجر. وليس الخفض

(٣٨)

من اوضاع الكوفيين بل هو مصطلح يعود الى الخليل ابن احمد .

(٣٩)

ولقد افاد المخرومي من هذا المصطلح واشتبه في مصنفاته

د - الكناية او المكنى :

اتفق دارسو المصطلحات النحوية في العصر الحديث ، على ان هذا المصطلح من اوضاع الكوفيين ^(٤٠) . وواقع الامر انه مصطلح يعود الى الخليل ^(٤١) . ويراد به ما يسمى بالضمير . ولكن الكوفيين طوروه وادخلوه في مواضع اخرى . ولذا جاز عندهم القول بلغة " اكلوني البراغيث " او " يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار " ، في الوقت الذي منع البصريون مثل ذلك ^(٤٢) .

ولقد افاد المخرومي من مصطلح الخليل ومذهب الكوفيين ، فبنى عليه ركنا اساسيا من اركان دعوته ، حيث ذهب الى " ان ليس في فعل الامر ببناءيه الفعل وفعل اسناد . اما هذه اللواحق التي تلحق ببناء فعل الامر من الف او واو او ياء ، فعلامات تدل على مخاطبين نوعا وعددا " ^(٤٣) ، وان مثل : قمت وقمت وقمتما "افعال ليس لها فاعلون ، لان الفاعل في كل منها معلوم حاله في ذهن المتكلم والسامع... وهذه الضمائر انما هي كنايات " ^(٤٤) .

هـ - المسند والمسند اليه :

جاء في الكتاب ، مائمه : " هذا باب المسند والمسند اليه ، وهما لا يكتفنى واحد منهما عن الآخر ، ولا يجد المتكلم منه بدا فمن ذلك الاشم المبتدأ والمبين عليه ، وهو قولك : عبد الله اخوك... ومثل ذلك يذهب ريد " ^(٤٥) .

وبسبب هذا المخرومي من هذا المصطلح ، ويبني عليه قاعدته التي ذهب اليها الى جمع المواضع التي تقع مواقع المسند اليه ، كالصيغة والفاعل ^(٤٦) .

وكان من الطبيعي ان يعول المخرومي على الكوفيين ، ذلك انهم وان لم يرفضوا القياس والتعليل الا انهم لم يمنحوهما خصائص العلة الفلسفية التي وقف منها المخرومي موقف الضد . ولعل ذلك يعود الى طبيعة الدرس في البيئة الكوفية ، وما شاع فيها من علوم ، كعلوم الحديث والشعر وايام العرب ، مما جعلت منها طبيعة تختلف عن الطبيعة البصرية بعرض الشيء ، فاحتجوا بالحديث وقاسوا على المثال الواحد .

مدا فضلاً عن ان المخرومي ، يرى ان الخليل فكراً ومنهجاً ، امتد في نهضة الكوفة (الكسائي والفرّاء) . فجاء نحوهما اقرب الى طبيعة الدرس اللغوي مع البارقي يرضح شخصيتهما^(٤٧) . اقول ذلك ولا اقصد ان المخرومي كوفي المذهب ، كما فهم بعض الدارسين ، لان النحو الكوفي عنده (المخرومي) لم يسلم من العثرات ، ولم يخل منهجه من الهنات ، لانه كان مقيداً بالشروط المحدود الذي قطعه التطور العقلي في تلك الحقبة^(٤٨) . الا انه وجد في كثير من مسائله اللغوية ما يصح لدراسة جديدة ، اذا ما اخذت بنظر الاعتبار المذاهب الأخرى وما توصل اليه البحث اللغوي الحديث في دراساته الجلية^(٤٩) .

وفيما يأتي عرض مختصر لأهم ما تمثلته المخرومي من التثاق الكوفي ، وكالاتي :

١- الفعل :

١- اصل المشتقات :

يذهب البصريون الى ان المصدر اصل المشتقات . ويحتجون لمذهبهم هذا بان المصدر يدل على زمان مطلق ، والفعل يدل على زمان معين^(٥٠) . والمطلق اصل للمقيد . في حين يذهب الكوفيون الى كون الفعل هو اصل المشتقات ، ويحتجون لمذهبهم هذا ، بان المصدر يصح لصحة الفعل ويعمل لأعتلاكه . ولما كان كذلك شاع فزع عليه^(٥١) .

ويأتي المخرومي ليحيي مذهب الكوفيين وأن لم يرض باحتجاجهم، ويقول: "الفعل في اللغات السامية ومنها اللغة العربية هو كل شيء. فهو اسار التسمير، واعتبار المصدر أصلاً للمشتقات مخالف لأصله" (٥٢).

ب- تسمية المضارع بـ (يفعل):

يذهب البصريون إلى تسمية بناء (يفعل) بالفعل المضارع. وأول من صدرت عنه هذه التسمية - على ما أظن - هو سيبويه في قوله: "... وهروف الإعراب للأسماء المتمكنة وللأفعال المضارعة لأسماء الفاعلين" (٥٣). ويذكر المخرومي في إحدى محاضراته على طلبية الدراسات العليا (المأجستير) في آداب بغداد، سنة ١٩٦٢ - ١٩٦٣ م، أن تسمية المضارع بيفعل تعود إلى الخليل، ولم أجد لل خليل مثل هذا الرأي. (٥٥)

أما الكوفيون ومن تابعهم، فلم يأخذوا بتسمية البصريين السابقة الذكر، وهم يعبرون عند تارة بيفعل وتارة أخرى بالمستقبل. ولذا تابعهم المخرومي في ذلك وأدخل التسمية مصنفاته (٥٦).

ج - الفعل الدائم:

صيغة فاعل وفروعهها، اسم عند البصريين لدخول علامات للأسماء عليها، وهي عند الكوفيين فعل، يدل على الماضي تارة وعلى المستقبل تارة أخرى. ولدلالته على الزمان، وهو أمر لم يختلف به الكوفيون عن البصريين، سمي عند الكوفيين بالفعل الدائم. قال الزجاج: "قال ثعلب: كلمت ذات يوم محمد بن يزيد البصري، فقال: كان الطراء يناقض، يقول: قائم فعل. وهو اسم لدخول التنوين عليه، فإذا كان فعلاً لم يكن اسماً، وإن كان اسماً، فلا ينبغي أن يسميه فعلاً. فقلت: الطراء يقول: قائم فعل دائم، لفظه لفظ الأسماء، لدخول دلائل الأسماء عليه، ومعناه معنى الفعل... فالجهة التي هو فيها اسم، ليسر هو فيها فعلاً، والجهة التي هو فيها فعل ليسر هو فيها اسماً" (٥٨).

وحقيقة الأمر أن البصريين هم الذين يناقضون، لأنهم تارة يقولون بفعليته أن اعتمد على نفي أو استفهام، ويعربون في مثل: ما

قائم الزيدان) قائم : مبتدأ (أي مسند اليه) والزيدان : فاعل لاسم
الفاعل، وهو مسند اليه أيضا . فهل يصح هذا ؟^(٥٩)

ولقد ذهب المخزومي مذهب الكوفيين وقال : "يبدو ان الفراء كان
صادق الملاحظة في تسمية اسم الفاعل فعلاً دائماً"^(٦٠) . اما ابنية
الأفعال عنده (المخزومي) فهي : فعل ، يفعل ، فاعل ،^(٦١) والفعل وفعل
أحياناً^(٦٢) .

د - اسم الفعل :

يذهب البصريون الى كون ما سمي عندهم "باسم الفعل" الفاظاً تجرى
مجرى الفعل ، ولكنها ليست بفعل ولا مصدر^(٦٣) . وهم يقرون دلالة هذه
الفاظ على الزمان . وهي عندهم تتعدى كما تتعدى الأفعال . ولذا عدت
عند الكوفيين أفعالاً ، على الرغم من دخول التنوين عليها . ولم اجد
للكوفيين ما يفسر هذا التنوين .

ولقد افاد المخزومي مما ذهب اليه الكوفيون ، وعدها أفعالاً
حقيقية ، ولكنها انقلبت عن التطور ، واستقرت على هذه الصيغ ، فمنعت
من الصرف^(٦٤) . اما التنوين الداخل عليها ، فهو - على رايه - "ليس
تنوين تنكير ولكنه تنوين جيء به لتكثير اللفظ في كثير من
اسماء الأفعال ، مما بني على حرفين ، بعد ان استقرت الوحدة الكلامية
في اللغة العربية الى الثلاثي"^(٦٥) . ولذلك "لم ينون منها ما كان كثير
المروف كالهيات وشتان"^(٦٦) .

هـ - الأفعال الناقصة :

ومذهب الكوفيين فيها ، ان (كان) وأخواتها لا تحمل شيئاً في الخبر ،
وانما هو حال منصوب ، او شبه حال ، ومرفوعها فاعل بها ، وهو قول
منسوب للفراء^(٦٧) .

والى ذلك يذهب المخزومي ويقول : "اما المنصوب (منصوب كان
وأخواتها) فحال تبين هيئته الموجود ، سواء اكان وجوده متعلقاً
كالكون المعبر عنه بكان ، ام مقيداً بمجال زمني خاص كالصباح في
الصبح والليل في ليل ، ام متعلقاً مستمراً ، كالكون المعبر عنه

بإمارات وما انفك و ما برح... " ، واعتمادا على ذلك فحكم هذه
الافعال عند المخرومي حكم الافعال الناقصة .

و - التنارع :

(٧٠)

يقول السيوطي : "لايجوز اجتماع عاملين على معمول واحد... " ،
ولكن الكوفيين جوزوا هذه المسألة . يقول الفراء : فيما نقله الرضي :
" ان الفعل الثاني اذا طلب ايضا الفاعلية ، نحو : ضرب واكرم زيد
عمرا ، جاز ان تعمل العاملين في المتنازع ، فيكون الاسم الواحد
فاعلا للفعلين " (٧١) .

هذا ولقد ذهب المخرومي مذهب الكوفيين في هذه المسألة ، ويقول : "
ليس بدعا ان يجتمع في جملة واحدة فعلان او اكثر من فعلين يسندان
الى فاعل واحد " (٧٢) .

ز - الاشتغال :

يقول الرضي : " انما جاز عندهما (الكسائي والفراء) ان يعمل
الفعل الطالب لمفعول واحد ، في ذلك المفعول وفي ضميره معا ، في
حالة واحدة ، لأن الضمير في المعنى هو الظاهر " (٧٣) .
ولقد افاد المخرومي من ذلك ، وذهب الى ان "من حق الاسم المنصوب
ان يكون مفعولا للفعل المنطوق به ، لا لفعل مقدر ، لأن (زيدا) ... لم
يظرا عليه جديد الا حذوته بشيء من الاهتمام... " (٧٤) .

٢ - الاسم :

١ - العامل في الفاعل :

العامل في الفاعل عند خلف الأحمر (ت : ١٨٠ هـ) معنى الفاعلية او
الاستناد ، وهو عند هشام بن معاوية الضير (ت : ٢٠٩ هـ) الاستناد لا
الفعل (٧٥) .

ويأتي المخرومي ليحيي هذا المذهب ، ويرى : ان سبب رفع الفاعل هو

كونه مستندا اليه . ويبدوان خلفا ومشاما ، قد تاشرا بمقولة الكسائي ، الذي ذهب الى ان رافع الفاعل هو كونه داخلا في الوصف (٧٨) ب - جواز تقدم الفاعل على فعله :

حكم الفاعل عند البصريين ومن تابعهم ، التأخر عن الفعل ، لانه مملول وحكمه التأخر عن علته . فلا يجوز ان تقول : "الزيدان قام ، ولازيد غلامه قائم ، ولازيد قام ، على ان يكون زيد فاعلا مقدما ، بل على ان يكون مبدعا ، والفعل بعده رافع لضمير مستتر ، والتقدير : زيد قام هو" (٧٩)

وجوز الكوفيون ذلك الأمر (٨٠) ، مستدلين عليه بشواهد كثيرة وردت عن العرب ، كقول الزبيدي :

مالجمال مشيها وثيدا اجندلا يحملن ام حديدا
ويذهب المخرومي مذهب الكوفيين في هذه المسألة ويقول : "قد يتقدم الفاعل على فاعله نحو : خالد ينام مبكرا" (٨١) ج - الخبر المنصوب :

اذا جاء خبر المبتدأ ظرفا ، فانه ينصب ، عند الكوفيين ، على الخلاف "لأن خبر المبتدأ في المعنى هو المبتدأ ... فاذا قلت : زيد امامك ، وعمرو وراءك ، لم يكن امامك في المعنى هو زيد ، ولا وراءك في المعنى هو عمرو" (٨٢) .

والى ذلك ذهب المخرومي ، يقول : "وهو منصوب (الخبر) اذا لم يكن عينه ، نحو : محمد عندك او امامك ، فحيث لم يكن عندك او امامك هو المبتدأ ، او وصفا مطابقا للمبتدأ نصب" (٨٣) د - حكم المفعول معه :

المفعول معه منصوب ، عند الكوفيين ، على الخلاف لأنه اذا قيل : "استوى الماء والخشب" لا يحسن تكرير الفعل فيقال : "استوى الماء واستوت الخشب" ، لأن الخشب لم تكن معوجة فتستوي . فلما لم يحسن تكرير الفعل ، كما يحسن في "جاء زيد وعمرو" ، فقد خالف الثاني

ويطلق المخزومي: "وحقيقة هذا الموضوع (المفعول معه) ... ان يذكر اسم بعد (واو)، لم تلد الوظيفة التي نيط بها اداؤها، وهي الدلالة على التشريك او العطف. فينتصب هذا الاسم لانه لم يعد شريكا لما بعد الواو" (٨٥).

٣- الاداة

١- مصطلح الاداة:

يطلق الكوفيون اسم "الأدوات" على ما سمي عند البصريين بـ "حروف المعاني" (٨٦). وتسمية الكوفيين هذه - في رأي المخزومي - ادق من تسمية البصريين، لأن الحرف "يطلق عند البصريين والكوفيين جميعا ويراد منه احد حروف الهجاء، او احد حروف المعاني، بل قد يطلق على الكلمة ايضا" (٨٧). ولذا وافقهم (المخزومي) وادخل التسمية مصنفاته (٨٨).

ب- اكل السين:

ويرى البصريون ان السين اصل بنفسها. ويرى الكوفيون انها من اصل هو "سوف". ولكن الاستعمال والجري على الالسن اسقط بعض حروفها، فاستقرت على هذه الحالة (٩٠).

ولذا وجدنا المخزومي يرجح مذهب الكوفيين، ويرى ان احتجاجهم يتفق مع واقع اللغة واستعمالاتها (٩١).

ج- لام القسم:

جعل الكوفيون اللام التي يسميها البصريون بـ "لام الابتداء" في مثل: "زيد افضل من عمرو"، جواب قسم مقدر، لانه يجوز ان يليها المفعول المنصوب نحو قولهم: "طعامك زيد اكل". ولو كانت لام الابتداء لكان يجب ان لا يكون ما بعدها الا مرفوعا (٩٢).

ويرى المخزومي، ان الكوفيين على حق في ذلك، لأن ما يؤيده مثل قولهم: "خالد مجتهد" هو نفس ما يؤيده قولهم: "والله لخالد مجتهد"، من ارادة التوكيد، ومحاولة ازالة الشك. ولذا وافقهم وادخل التسمية مصنفاًه (٩٤)

٤- الكناية :

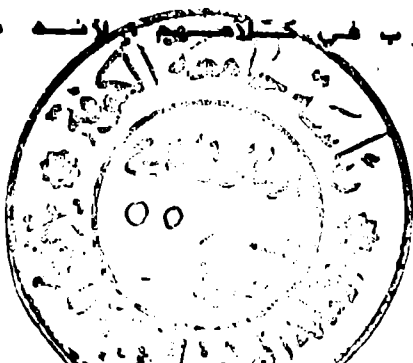
١- من احكام الضمير :

١- جواز العطف على الضمير المجرور من دون اعادة الجار :
لعل القول بعدم جواز العطف على الضمير المجرور من دون اعادة الجار، ليس من المسائل الخلافية بين البصريين والكوفيين. وان وقوع العطف من دون الاعادة هي من المسائل الشاذة عند الفريقين. ولكن الأنباري وقع في وهم اذ جعل هذه المسألة مسألة خلافية. (٩٥)
وقد ارتأيت اثباتها هنا، لأن المخزومي لم يلتفت الى ذلك، وجعلها من النحو الكوفي واتبعتها في آرائه التحديدية. يقول في معرض حديثه عن لغة الجواهري: "واذا اراد المتمنطقون ان يغمزوه او يسميوا عليه، عروجه على القواعد المنطقية الجامعة بعظمه الظاهر على الضمير المخفوض بعد حرف اضافة، بدون تكرار حرف الاضافة... فليس في ذلك ما يعاب، وليس في ذلك خروج على الأسلوب العربي الاصيل". (٩٦)

٢- جواز العطف على الضمير المرفوع المتصل من دون فصل :
جوز الكوفيون العطف على الضمير المرفوع المتصل من دون فصل، لوروده في كثير من كلام العرب:

"قلت اذا اقبلت وزهر تهادى ..."

والى ذلك ذهب المخزومي، ويقول في معرض حديثه عن اللغة في قصيدة الجواهري: "واذا تغالب والرجا ، فياسه غلابه"
"ليس في ذلك... خروج على اساليب العرب في كلامهم، لانه مذهب اصحابه من نحاة بغداد". (٩٨)



ب- الضمير "انت" :

يذهب بعض الكوفيين الى ان الضمير من "انت" هو التاء وحدها ،
دعمت بان تستقل لفظاً^(٩٩) . في حين كان الخليل يذهب الى كون "ان" هي
الضمير ، الحق به حرف التاء للدلالة على الخطاب^(١٠٠) .

وللمفرومي في هذه المسألة رأيان : الاول ، مذكوره في كتابه
"مدرسة الكوفة"^(١٠١) ، ويظهر فيه متابعا للفراء ، في انها بسيطة لا
مركبة^(١٠٢) . اما الآخر ، فهو ما اثبتته في كتابه "في النحو العربي : قواعد
وتحقيق"^(١٠٣) . ويظهر فيه متابعا لراي بعض الكوفيين السابق الذكر في
ان الضمير من "انت" هو التاء وحدها .

ج- الضميران "هو" و "هي" :

ويذهب الكوفيين الى ان الضمير منهما هو الهاء وحده^(١٠٤) . في حين
يذهب البصريون الى كونهما بسيطين لامركبيين^(١٠٥) . ولقد وافق المفرومي
الكوفيين في مذهبهم هذا ، ويرى انهم على صواب فيما راوه ، لان
الهاء هي الضمير وحده في الآرامية والعبرية والبابلية والآشورية^(١٠٦) .
د- الضميران "اياك" و "اياها" وفروعهما :

يرى الكوفيون ان الكاف والهاء والياء ، من "اياك" و "اياها" و
"ايتاي"^(١٠٧) ، هي الضمائر . وان "ايا" عماد لها . ولقد كان الخليل يذهب
الى كون "ايا" هي الضمير وحده ، وان ما بعده لواحق له حالها حال
الكاف في اسماء الإشارة^(١٠٨) .

ويأتي المفرومي ليحيي مذهب اليه الكوفيون ، ويقول : "اما (ايتاي)
فعماد لما يتصل بها من الضمائر"^(١٠٩) . وهو بهذا يستدرك على الخليل
الذي كان يروي قول العرب : "اذا بلغ الرجل الستين فاياها وايا
الشواب" . فاضافة "ايا" الى الشواب دليل على عدم كونها ضميرا في
حين نجد الخليل يذهب الى كونها ضميرا - كما سبق - على الرغم من
انه كان يروي تلك الرواية المشهورة .

ثالثاً : ما أحياء اختياري :

وقد استوجب هذا المبحث ان تكون الآراء النحوية التي أحياءها
المخرومي موزعة على حسب الأشخاص الذين تنسب اليهم هذه الآراء ،
وهم كالآتي :

١- ابو عثمان الفارسي (ت : ٢٤٩هـ) :

يذهب الخليل والفراء الى كون "الواو" و "الالف" و "الياء" في
الاسماء الستة حروفاً من أصل الكلمة^(١١٠) . وقد تابعهم المخرومي في
كتابهم مدرسة الكوفة^(١١١) ، إلا انه عاد فيما بعد ليثبت ما أحياه الأستاذ
ابراهيم مصطفى ، في ان هذه الحروف هي في الأصل حركات مشبعة ، وليست
من أصل الكلمة^(١١٢) .

ولعل اول من ذهب هذا المذهب هو ابو عثمان الفارسي ، حيث كان
يرى ان هذه الحروف نشأت عن أشباع الحركات السابقة لها . ولذا
فاعراب "ابوك" في مثل : "جاء ابوك" ، فاعل مرفوع بالضمه والواو
أشباع^(١١٣) .

٢- عبد القاهر الجرجاني (ت : ٤٧١هـ) :

وقد احيا المخرومي منه ما يأتي :

١- نظم الكلام ومعاني الأعراب :

الأعراب عند المخرومي "بيان مالم كلمة او الجملة من وظيفة لغوية ،
او من قيمة نحوية ، كونها مبنياء اليه او مضافا اليه ، او فاعلاً او
مفعولاً او غير ذلك"^(١١٤) . ولعله افاد هذا من التفاتة الجرجاني ،
وامتداده بقضايا المعنى ومتغيرات الجملة . وهو (المخرومي) بهذا
يرفض الناحية الشكلية التي اعتمدها القدماء في تعريفهم للأعراب
من انه الاثر الذي يجلبه العامل في آخر العرب . ولذا جاء اهتمام
المخرومي في هذه القضية فكر القول فيها مرتين الاولى : في كتابهم
"في النحو العربي نقد وتوجيه"^(١١٥) ، والثانية في مقاله "الأعراب في

النحو العربي" المنشورة في مجلة "الكاتب العربي" ، مبينا المعاني التي تأتي عليها علامات الإعراب . فالضمة علم كون الكلمة منبدا اليه او تابعا له ، والكسرة علم الإضافة ، والفتحة علم كون الكلمة خارجة عن نطاق الإسناد او الإضافة .

ب- في الجملة واحوالها :

١- حد الجملتين الفعلية والاسمية :

داب اكثر النماة على تقسيم الجملة اسمية وفعلية ، وهو تقسيم صحيح يقره الواقع اللغوي - على رأي المخرومي - ^(١١٧) ولكنهم جانبوا الدواب وانتلظت عليه المفاهيم عند تحديدهم للجملتين . فالفعلية هي التي تصدرها الفعل ، والاسمية هي التي تصدرها الاسم ^(١١٨) . ولذا فقد جرهم هذا التحديد الى مشاكل جمة لجأوا فيها الى التاويل والتقدير ، وتحميل الاسلوب العربي مالا يحتمل . الأمر الذي دفع بالمخرومي الى وضع تحديد للجملتين ، يقوم على ادراك المعنى الذي تحمله العبارة الفعلية والعبارة الاسمية . فالفعلية هي التي يدل فيها المسند على التجدد والحدوث ، والاسمية هي التي يدل فيها ^(١١٩) المسند على الدوام والثبوت .

ولقد افاد المخرومي في تحديده المذكور مما ذهب اليه الجرجاني في قوله : " ان موضوع الاسم على ان يثبت به المعنى للشيء من غير ان يفتضي تجدده شيئا بعد شيء . واما الفعل لموضوعه على ان يقتضي تجدده المعنى المثبت به شيئا بعد شيء " ^(١٢٠) .

وليس القصد من ذلك ان الجرجاني وضع تحديدا معيرا للجملتين الفعلية والاسمية ، ولكنه حدد موضوع كل من الفعل والاسم . الأمر الذي حدا به من جاء من بعده ، ممن افاد من رايه المذكور ، بان يضعوا التحديد الذي احياه المخرومي ^(١٢١) .

الجملة عند المخرومي خاضعة لمناسبات القول ، وللعلاقة بين المتكلم والمخاطب . ولا يتم التفاهم في أية لغة ، إلا إذا روعيت تلك المناسبات^(١٤٢) . فالأصل في الجملة الفعلية ، أن يتقدم الفعل على الفاعل ثم تأتي المتعلقات . إلا أن هذا النظام ليس ثابتاً . فقد تحول دونه ضرورة ، وقد يحظى بعض أجزاء الجملة باهتمام المتكلم ، فيفارق موضعه إلى الصدر . وقد يتقدم الفاعل على الفعل نحو : (خالد ينام مبكراً)^(١٤٣) . وقد تخلو الجملة من المسند إليه "لأن المتكلم لم يعم ذكره ، ولأن الكلام لا يهدف إلى الإشارة إليه"^(١٤٤) . وقد يستعبد الفاعل في الجملة "ويكون الفعل واحداً ، كأن يكون في الكلام فعل واحد أحدثه أكثر من فاعل واحد"^(١٤٥) .

وهذه المسائل (التقديم والتأخير ، والذكر والحذف ، وغيرها) قد تناولها النحاة من قبل ، ولكنهم تناولوها من جهة الأعراب ، وإن كانت هناك ثمة معان وراء هذه المتغيرات . فقد بقيت محتجبة في ظلال العامل ، إلى أن جاء الجرجاني - ولعله كان مسبقاً إليها - فعمد لذلك كله أبواباً تناول فيها الدلالات النفسية ، والدوافع التي تكمن وراء متغيرات الجملة ، مما فتح باباً واسعاً لمن جاء بعده ، لأن يأخذ بملكه اللغوي الصحيح .

ج- نائب الفاعل :

قال الرضي : "أبـ ما سمي بالنائب عن الفاعل ، هو عند عبد القاهر الزمخشري ، فاعل اصطلاحاً"^(١٤٧) . ويستفيد المخرومي من هذا الرأي لينبئ عليه ، "أن الفاعل نوعان : فاعل ومنفعل ، الأول يقوم بالفعل قياماً إرادياً نحو : ذهب خالد ، والآخر يقوم به قياماً قسرياً ، نحو : مات الرجل ، وكسرت الدواة"^(١٤٨) .

٣- هبة الله بن الشجري (ت: ٥٤٢هـ) :

حركة المتصل بياء المتكلم عند ابن الشجري حركة بناء ، كحركة
الثقاء الساكنين "هي نحو : لم يخرج القوم" (١٢٩)

وبعيد المخرومي مما ذهب اليه ابن الشجري ، ليبني عليه مذهبه في
ان من حق الاسم المضاف الى المتكلم ان يسلك في المبنيات . كما ان
من حق المقصور ان يسلك فيها . (١٣٠)

٤- ابن مضاء القطبي (ت: ٥٩٢هـ) :

واقف اخذ المخرومي عنه :

١- إلغاء الحلق الثواني والثالث :

لحل القول بالحلق الثواني والثالث مظهر من مظاهر تأثر النحو
العربي بالمنطق . ولذا فالعلاها يجنب الدارسين مشاق البحث وراء
علل لا وجود لها في أصل اللغة . يقول ابن مضاء "ومما يجب ان يسقط من
النحو الحلق الثواني والثالث ، وذلك في مثل سؤال السائل عن (زيد)
في قولنا : قام زيد ، لم رفع ؟ فيقال : لأنه فاعل وكل فاعل مرفوع .
فيقول : ولم رفع الفاعل ؟ فالصواب ان يقال له : كذا نطقت به العرب" (١٣١)
وقد تابعه المخرومي في ذلك ، وذهب الى "اننا اذا اردنا ان
اعراب مثل قولهم : خالد خلف الباب ، قلنا : (خالد) مسند اليه ،
مبتدأ مرفوع ، ولا نبحث عن العامل ، فهو الابتداء ام الخبر ، لاننا اذا
فعلنا ذلك بحثنا عن شيء لا وجود له ، ويكفي في تحليل رفعه ان تقول :
انه مسند اليه" (١٣٢)

ب- رفض تقدير متعلق شبه الجملة :

يشترى ابن مضاء ، ان الظرفية كلام مكون من اسمين بينهما نسبة .
ولاحاجة لتقدير متعلق لهما . والى ذلك يذهب المخرومي ، يقول بعد
ذكره لـ "زيد في الدار" او "زيد امامك" : "فزيد موجود لأشك في ذلك
لدى السامع والمتكلم ، والتصريح بلفظ الوجود عبث" (١٣٤)

٥- الرضي الأستراباذي (ت: ٦٢٦هـ) :

يقول الرضي: "أرى أن عسى ليست من أفعال المقاربة، إذ هو يقع في حق غيره تعالى. وإنما يكون الجمع فيما ليس الطامع على ونوق من حصوله. فكيف يحكم بدنو مالا يوق حصوله" (١٢٥).

ويفيد المخرومي من ذلك الرأي، ويذهب إلى أن التسمية بـ "أفعال المقاربة" لا تصدق إلا على الأفعال التي تفيد المقاربة فعلاً، وهي: (كاد، كرب، أوشك) أما (عسى) فليست منها. (١٢٦)

٦- ابن هشام الأحمري (ت: ٧٦١هـ) :

قسم ابن هشام الجملة إلى اسمية وفعلية وظرفية. ولم يكن هذا التقسيم من اختراعه، بل سبقه إليه ابن السراج (ت: ٣١٦هـ) (١٣٧).
وتابعه أبو علي النحوي (ت: ٣٧٧هـ) فيما بعد. (١٣٨)

والمخرومي في هذه القضية رأيان: الأول يختلف به مع ابن هشام على القسم الثالث وهو الجملة الظرفية، ويقول: "الجملة الظرفية التي عدّها ابن هشام قسماً ثالثاً، أن كان الظرف معتمداً، فحديراً بها أن تكون من قبيل الجملة الفعلية، وأن لم يكن معتمداً، فهي من الجملة الاسمية. فلا حاجة بنا إلى تكثير الأقسام". (١٣٩) أما الثاني، فيتفق به مع ابن هشام، ويرى أنها (الجملة الظرفية) قسم مستقل بذاته. (١٤٠)

٧- مما نقله السيوطي (ت: ٩١١هـ) :

ينقل السيوطي رأياً عن أحد النحاة دون أن يذكر اسمه، بين فيه سبب المنع من الصرف، من أن الممنوع من الصرف منع "ثلاً يتوهم أنه مضاف إلى ياء المتكلم، وأنها جذفت واخترى بالكسر". (١٤١)
ويرى المخرومي أن ليس في بناء مالا ينصرف، ما يمنع من إجراء المركبات الثلاثة عليه، ولكنهم أغفلوا الكسر واستماضوا عنه بالفتح ثلاً يلتبس والمضاف إلى ياء المتكلم. (١٤٢)

يرى المخزومي ان بناء (الفعل) ليس بفعل "لأن الفعل يتميز بشيئين: اولهما، انه مقترن بالدلالة على الزمن، وشانيهما، انه يبنى على المسند اليه ويحمل عليه، وبناء (افعل) خلو من هاتين الميزتين"^(١٤٦). وهو مظهر من مظاهر التأثر بالدرس الأصولي، ذلك ان اول من ذهب الى عدم دلالة هذه الصيغة على الزمن هو حسن بن زين الدين العاملي، المحقق الأصولي المعروف. يقول: "ان المتبادر من الأمر طلب ايجاد حقيقة الفعل، والمرة والتكرار خارجان عن حقيقته، كالزمان والمكان ونحوهما. فكما ان قول القائل: اضرب، غير متناول لمكان ولا زمان ولا آلة يقع بها الضرب، كذلك غير متناول للعدد في كثرة ولا قلة"^(١٤٧). وثابعه في ذلك السيد علي القروي في حاشيته على القوانيين، وذهب الى ان قول القائل: اضرب مثلاً، لايتبادر منه إلا مطلوبة حدث الضرب من دون انضمام زمان معها اصلاً^(١٤٨).

٩- ابراهيم مصطفى:

محاولة ابراهيم مصطفى محاولة لاهياء النحو العربي، وضع اسسها من التراث النحوي القديم. ولكنه بنى ما جاء عليه من التراث على وفق منهج جديد، جمع فيه ابواباً وزفج اخرى. ولقد كان هذا المنهج مثار اعجاب الدارسين ومن بينهم المخزومي، التي تعد آراؤه اكفالا وتطوراً لآراء استاذهم.

وفيما يلي عرض مختصر لما تبناه المخزومي من هذه المحاولة:

١- حد النحو وتعريفه:

النحو عند ابراهيم مصطفى قانون تأليف الكلام، وبيان لكل ما يجب ان تكون عليه الكلمة في الجملة، والجملة مع الجمل حتى تتسق العبارة ويمكن ان تؤدي معناها^(١٤٩). والى مثل هذا ذهب المخزومي^(١٥٠).

ب- الدعوة الى دراسة الأدوات:

(١٥٧)

(١٥٨)

ولعل هذه الدعوة دعوة قديمة ، تنبأها ابراهيم مصطفى : وأورشها تلميذه .^(١٥٩) إلا ان القدماء من النحاة وان ظهر منهم اهتمام بهذه الدراسة ، إلا انهم فرقوا بين ادوات كان من حقها ان تجمع في باب واحد ، وجمعوا بين ادوات لا يربطها سوى الشبه الشكلي والتشابه في العمل . ولعل الذي جاء به المخرومي في هذا المجال هو تطبيق عملي لدعوة استأذنه ، التي قامت على اساس الاهتمام بالمعنى الذي تحمله الأداة .

ج- الدعوة الى دراسة الأساليب:

يرى ابراهيم مصطفى ان النحاة قد فرقوا بين الأساليب ولم يجمعوا بين السبل المتعددة للأسلوب الواحد . فالتوكيد ، مثلاً ، يدرسونه في باب (ان) ويذكرونه في باب الفعل حينما يعرضون لنوني التوكيد "ولو جمعت أساليب التوكيد في العربية ... وبين ما يكون تنبيهاً للسامع ، وما يكون تأكيداً للخبر ، وما يكون تقوية لرغبة ، لكان أقرب الى ان تدرس كل انواع التوكيد ... ولكن أدنى الى توضيح أساليب العربية " .^(١٥٣) ويفيد المخرومي من هذه الدعوة ويذهب الى تطبيقها .^(١٥٤)

د - الدعوة الى دراسة الزمن النحوي من خلال السياق:

جعل النحاة الزمن النحوي ثلاثة اقسام هي: الماضي والحال والمستقبل ، وجعلوا للدلالة عليه صيغتين فقط: الفعل الماضي والفعل المضارع ، وكفاهم ذلك . ويرى ابراهيم مصطفى أن النحاة لم يحنطوا بشيء من انواع الزمن والأساليب الدالة عليه ، وهي في العربية اوسع من هذا وادق . يدل على الزمن بالفعل والاسم وبالفعل والفعل وبالفعل والاسم والحرف ، ولكل أسلوب من هذه جزء من الزمن محدود يدل عليه .^(١٥٥)

وقد تمثل المخرومي هذه الدعوة وقام بتطبيقها في كتابيه "في النحو العربي: نظم وتوجيه" و "في النحو العربي: قواعد وتطبيق"^(١٥٦) ^(١٥٧)

لعل أهم مسألة نبيناها إبراهيم مصطفى في كتابه "أحياء النحو" هي مسألة الإعراب، لما لهذه المسألة من أثر في النحو العربي عامة. ولقد وضع لذلك منهاجا يقوم على إثبات أن الضمة علم الأسناد، والكسرة علم الإضافة، والفتحة ليست حركة أعرابية، بل هي الحركة الخفيفة المستحبة عند العرب، يهرعون إليها ما وجدوا إلى الخفة سبيلا^(١٥٨)، ليستطيع بذلك، ومن أجل التيسير على الدارسين، أن يجمع ما تفرق من الأبواب النحوية في أبواب قليلة.

وفيما يلي بيان للأسس التي قامت عليها نظريته في الإعراب، وما تمثله المخرومي منها:

١- تعريف الإعراب، وأنه بيان ما للكلمة في الجملة، وما للجملة في الكلام من وظيفة نحوية، ككونها مسندا إليه أو مضافا^(١٥٩). وقد تمثل المخرومي ذلك^(١٦٠).

٢- تقسيم الحركات الإعرابية إلى قصيرة وطويلة. فالقصيرة الضمة والكسرة والفتحة. والطويلة أو المشبعة الواو والياء والألف، وبها تحرب الأسماء الستة وجمع المذكر السالم والمثنى. وإلى ذلك ذهب المخرومي^(١٦١).

٣- وأن حركات الإعراب تأتي لعمان أعرابية. فالضمة للأسناد، والكسرة للإضافة. وقد تشابه المخرومي معه في أن الضمة علم الأسناد، وأن الكسرة علم الإضافة. واختلف عنه في الفتحة، إذ جعلها علما أعرابيا. في حين لم يجعلها إبراهيم مصطفى كذلك^(١٦٢).

٤- المرفوعات أصالة: المبتدأ، الفاعل، نائب الفاعل، ولذا حق لها أن يجمعها باب واحد هو باب المسند إليه^(١٦٣). وإلى ذلك ذهب المخرومي^(١٦٤).

٥- المخطوطات أصالة، إما أن تكون بالآداة، أو بالإضافة المحضة، وأن حروف الجر حروف إضافة. وقد تابعه المخرومي في ذلك^(١٦٥).

٦- ومثلما تكون المرفوعات أصالة تكون تبعها، وأن التابع ما كان من المتبوع، كأنه هو. واعتمادا على ذلك، جعل التوابع اثنين فقط هما:

الذمت والبدل . ويدخل في الذمت خير المبتدأ ، لأنه عينه ، كما أن الذمت عين المنعوت . ويخرج من الذمت ، الذمت السببي ، لأنه اتباع بالمجاورة . أما التوكيد وعطف البيان ، فهما داخلان في باب البدل . وأما العطف ، فليس تابعا ، لأن أعراب المعنوف يكون على الأصل لأعلى الاتباع . وقد تابعه المخرومي في إخراج عطف النسق والتوكيد والذمت السببي ، وأضافه الخبير إلى التوابع ، مختلفا عنه في تابعة البدل وقضايا أخرى سيأتي ذكرها في جديده .

١٠- إبراهيم انيسر:

أقسام الكلام العربي عند إبراهيم انيسر أربعة وهي : الاسم ،
الضمير ، الفعل ، الأداة .^(١٧٣) وهي عند المخرومي : الفعل ، الاسم ، الأداة ،
الكناية .^(١٧٤) وهذا يعني أن المخرومي قد التقى مع إبراهيم انيسر في
ذلك ، إلا أنه اختلف عنه في طريقة الترتيب وفي المواد التي تشملها
الكنائيات أو الضمير ، على حد تعبير الدكتور انيسر . فقد جمع تحتها
الضماير وأسماء الإشارة والموصولات وأسماء الاستفهام وأسماء الشرط .^(١٧٥)
في حين هي عند إبراهيم انيسر تضم الضمير وأسماء الإشارة والأسماء
الموصولة فقط .

- ١- من لقاء للدكتور سعيد حامد الربيدي مع الشيخ حميد الصغير، عم
استاذنا د. محمد حسين علي الصغير في عام ١٩٨٦م.
- ٢- فقد اللغة، كاصد ياسر الزيدي : ٤٤
- ٣- عبقرى من البصرة : ٥٢
- ٤- العين، الخليل بن احمد الفراهيدي : ٨٢/٧
- ٥- المصدر نفسه : ٨٤/٧
- ٦- عبقرى من البصرة : ٣٥
- ٧- في النحو العربي قواعد وتطبيق، مهدي المخرومي : ٣ وما بعدها
- ٨- المصدر نفسه : ٧-١٠
- ٩- يذكر المخرومي، وقد سأل د. سعيد الربيدي، ان المنهج اللغوي
يبدأ بالصوت فالمفردة فالتركيب فالدلالة، اين هذا في الكتاب؟
فاجاب: ابداً "الكتاب" من الاخير، ستجد ذلك. وربما كان هذا
الترتيب للكتاب، اما من فعل النسخ، واما ان سيويه قدم
ما يقتضيه فهم الدارسين انذاك.
- ١٠- في النحو العربي قواعد وتطبيق : ١١ وما بعدها
- ١٢- في النحو العربي نقد وتوجيه : ٢٢
- ١٣- معجم الادباء : ٧ ٢٥٤/
- ١٤- في النحو العربي نقد وتوجيه : ٢٠
- ١٥- المصدر نفسه : ٢٢
- ١٦- في النحو العربي قواعد وتطبيق : ٥٠
- ١٧- المصدر نفسه : ١٢
- ١٨- المصدر نفسه : ٢٧
- ١٩- المصدر نفسه : ٣٤
- ٢٠- مدرسة الكوفة، مهدي المخرومي : ٢٦٨
- ٢١- المصدر نفسه : ٢٧٤
- ٢٢- في النحو العربي نقد وتوجيه : ٩٠
- ٢٣- في النحو العربي قواعد وتطبيق : ١١٥

- ٢٤- في النحو العربي نقد وتوجيه : ٧٣
- ٢٥- المصدر نفسه : ٩٢
- ٢٦- المصدر نفسه : ١٢٠
- ٢٧- مدرسة الكوفة : ٣٠٣
- ٢٨- المدارس النحوية ، شوقي ضيف : ٣٤-٣٥
- ٢٩- الحليل بن احمد الفراهيدي ، مهدي المخزومي : ٢٢٠
- ٣٠- الكتاب ، سيبويه : ١ / ٤٢١ ، المصطلح النحوي نشأته وتطوره ، عوض حمد القوزي : ١٠٨
- ٣١- في النحو العربي قواعد وتطبيق : ١٩١
- ٣٢- مدرسة الكوفة : ٣١٤
- ٣٣- المصطلح النحوي نشأته وتطوره : ١١٧
- ٣٤- الكتاب : ١ / ٤١٩
- ٣٥- شرح الكافية ، الرضي الاسترأبادي : ١ / ٢٧٢
- ٣٦- في النحو العربي نقد وتوجيه : ٧٦ وما بعدها ، في النحو العربي قواعد وتطبيق : ١٧٨
- ٣٧- مدرسة الكوفة : ٣١١
- ٣٨- مصطلحات ليست كوفية ، سعيد جاسم الزبيدي : الورقة (٢٧)
- ٣٩- في النحو العربي قواعد وتطبيق : ٦٨ وما بعدها
- ٤٠- في المصطلح الكوفي ، سعيد جاسم الزبيدي ، بحث مقدم الى المؤتمر العلمي الثالث المنعقد في كلية الفقه بتاريخ ١٩٨٨/٥/٣ م
- ٤١- مصطلحات ليست كوفية : الورقة (٤٤)
- ٤٢- مجالر شعلب : ٢٧٤-٢٧٥
- ٤٣- في النحو العربي قواعد وتطبيق : ٢٧
- ٤٤- رأي في اسناد الفعل ، مهدي المخزومي ، مجلة المعلم الجديد ، الجزء الثاني ، ١٩٥٥ م
- ٤٥- الكتاب : ٢٣/١
- ٤٦- في النحو العربي نقد وتوجيه : ٧١ وما بعدها .
- ٤٧- هذا ما ذكره المخزومي وقد التقى به د . سعيد الزبيدي بتاريخ ١٩٩٣/٣/٣ م .

- ٤٨- المدارس النحوية اسطورة وواقع ، ابراهيم السامرائي : ١٦١
- ٤٩- مدرسة الكوفة : ٤١٣
- ٥٠- المصدر نفسه : ٤١٣
- ٥١- الأنصاف في مسائل الخلاف ، الأنباري : مسألة (٢٨)
- ٥٢- المصدر نفسه : مسألة (٢٨)
- ٥٣- في النحو العربي نقد وتوجيه : ٤٠
- ٥٤- الكتاب : ١/ ١٣
- ٥٥- اسناد الفعل ، رسمية المياح : ٢٢
- ٥٦- ابو زكريا الفراء ، احمد مكي الأنصاري : ٤٤٠
- ٥٧- في النحو العربي قواعد وتطبيق : ٢٢
- ٥٨- مجالس العلماء ، الرجاء : ٢٦٥
- ٥٩- شرح ابن عقيل ، ابن عقيل : ١/ ١٨٩ - ١٩٠
- ٦٠- مدرسة الكوفة : ٢٤١
- ٦١- في النحو العربي نقد وتوجيه : ١١٩
- ٦٢- في النحو العربي قواعد وتطبيق : ٢٣ - ٢٤
- ٦٣- المقتضب ، المبرد : ٣/ ٢٠٢
- ٦٤- شرح الأشموني على الألفية ، الأشموني النحوي : ٣ / ١٢٨
- ٦٥- في النحو العربي قواعد وتطبيق : ١٥
- ٦٦- مدرسة الكوفة : ٣٠٨
- ٦٧- في النحو العربي نقد وتوجيه : ٢٠٣
- ٦٨- معجم الهوامع ، السيوطي : ٢/ ٦٣ - ٦٤
- ٦٩- في النحو العربي قواعد وتطبيق : ١٣٢
- ٧٠- الأشباه والنظائر ، السيوطي : ١/ ٢٥٤
- ٧١- شرح الكافية : ١/ ٧٩
- ٧٢- في النحو العربي نقد وتوجيه : ١٦٢
- ٧٣- شرح الكافية : ١/ ١٦٣
- ٧٤- في النحو العربي نقد وتوجيه : ١٧٢
- ٧٥- معجم الهوامع : ٢/ ٢٥٣
- ٧٦- المصدر نفسه : ٢/ ٢٥٣

- ٧٧- في النحو العربي نقد وتوجيه: ٧٢
- ٧٨- مجمع الهوامع: ٢٥٣/٢
- ٧٩- شرح ابن عقيل: ٤٦٥/١
- ٨٠- المصدر نفسه: ٤٦٥/١ الهامش.
- ٨١- في النحو العربي قواعد وتطبيق: ٩١
- ٨٢- الإنصاف في مسائل الخلاف: مسألة (٢٩).
- ٨٣- في النحو العربي نقد وتوجيه: ٧٤
- ٨٤- الإنصاف في مسائل الخلاف: مسألة (٣٠).
- ٨٥- في النحو العربي قواعد وتطبيق: ١١٥
- ٨٦- أبو زكريا الفراء: ٢٤٥
- ٨٧- مدرسة الكوفة: ٢٤٢
- ٨٨- في النحو العربي قواعد وتطبيق: ٣٧
- ٨٩- الإنصاف في مسائل الخلاف: مسألة (٩٢)
- ٩٠- المصدر نفسه: مسألة (٩٢)
- ٩١- مدرسة الكوفة: ٢٠٤
- ٩٢- الإنصاف في مسائل الخلاف: مسألة (٥٨)
- ٩٣- مدرسة الكوفة: ٣٠٧
- ٩٤- في النحو العربي قواعد وتطبيق: ١٥٨
- ٩٥- الخلاف النحوي، محمد خيرزي الحلواني: ٢٤٤
- ٩٦- الجواهرري في جامعة الموصل، عبد الرضا علي وسعيد جاسم الربيدي: ٢٦
- ٩٧- شرح ابن عقيل: ٢٣٦/٢
- ٩٨- الجواهرري في جامعة الموصل: ٢٧، ومقصده من نحاة بغداد هم الكوفيون، على ما سيأتي بيانه في جديده.
- ٩٩- شرح الكافية: ١٠/٢
- ١٠٠- الكتاب: ٣٣٢/٣
- ١٠١- مدرسة الكوفة: ١٩٢-١٩٣
- ١٠٢- شرح الكافية: ١٠/٢
- ١٠٣- في النحو العربي قواعد وتطبيق: ٥٠

- ١٠٤- الأنصاف في مسائل الخلاف: مسألة (٩٦)
- ١٠٥- المصدر نفسه : مسألة (٩٦)
- ١٠٦- مدرسة الكوفة : ١٩٥
- ١٠٧- مجمع الهوامع : ٢١٢/١
- ١٠٨- الأنصاف في مسائل الخلاف: مسألة (٩٨)
- ١٠٩- في النحو العربي قواعد وتطبيق: ٥٠
- ١١٠- شرح الأشموني: ٣٠/١
- ١١١- مدرسة الكوفة : ١٨٩
- ١١٢- أحياء النحو ، إبراهيم مصطفى: ١٠٨ وما بعدها ، في النحو العربي نقد وتوجيه: ٦٨
- ١١٣- مجمع الهوامع: ١٢٥/١
- ١١٤- في النحو العربي نقد وتوجيه: ٦٧
- ١١٥- المصدر نفسه: ٦٥ وما بعدها .
- ١١٦- الأعراب في النحو العربي ، مهدي الخرومي ، مجلة الكاتب العربي العدد ١٦/ ١٩٨٦ م .
- ١١٧- في النحو العربي نقد وتوجيه: ٣٩
- ١١٨- مغني اللبيب ، ابن هشام: ٤٩٢ وما بعدها .
- ١١٩- في النحو العربي نقد وتوجيه: ٤١- ٤٢
- ١٢٠- دلائل الإعجاز ، عبد القاهر الجرجاني: ١٨٢
- ١٢١- يقول السكاكي "أما الحالة المقتضية لكون الجملة فعلية ، فهي إذا كان المراد التجدد ... وأما الحالة المقتضية لكونها اسمية فهي إذا كان خلاف التجدد والتغير " مفتاح العلوم ، السكاكي: ٤١٩-٤٢٠
- ١٢٢- في النحو العربي نقد وتوجيه: ٢٢٥
- ١٢٣- في النحو العربي قواعد وتطبيق: ٩١
- ١٢٤- في النحو العربي نقد وتوجيه : ٣٣
- ١٢٥- في النحو العربي قواعد وتطبيق: ٩٨
- ١٢٦- يرى الدكتور علي جواد الطاهر ، أن المرزوقي شارح الحماسة سبق الجرجاني الى هذه النظرية ، ولابد أن الجرجاني قد أفاد منه . ينظر المرزوقي شارح الحماسة ناقدا ، علي جواد الطاهر ،

مخطوط في حوزة المؤلف .

١٢٧ - شرح الكافية : ٧١/١

١٢٨ - رأي في أسناد الفعل ، مجلة المعلم الجديد ، الجزء الثاني / ١٩٥٥م

١٢٩ - الإمالي الشعرية ، هبة الله بن الشجري : ١/٤

١٣٠ - الأعراب في النحو العربي ، مجلة الكاتب العربي ، العدد : ١٦ / ١٩٨٦

١٣١ - الرد على النحاة ، ابن مضاء القرطبي : ١٥١

١٣٢ - في النحو العربي قواعد وتطبيق : ٢٣٢

١٣٣ - الرد على النحاة : ٨٧

١٣٤ - في النحو العربي نقد وتوجيه : ١٨١

١٣٥ - شرح الكافية : ٣٠١/٢

١٣٦ - في النحو العربي نقد وتوجيه : ١٨٧

١٣٧ - مغني اللبيب : ٤٩٢

١٣٨ - الأصول في النحو ، ابن السراج : ٦٨/١ ، ولعل طبيعة المنهج الذي

بنيت^{عليه} هذه الدراسة ، من أرجاع القضايا النحوية إلى أصحابها ،

يقتضي أن تكون هذه القضية لأبن السراج . ولكن موقف المخرومي

من ابن هشام ، ونقده له ، وضرورة

بيان ذلك ، كان سببا في العدول عما هو مرسوم .

١٣٩ - المسائل العسكرية ، أبو علي النحوي : ٨٣

١٤٠ - في النحو العربي نقد وتوجيه : ٥١ - ٥٢

١٤١ - في النحو العربي قواعد وتطبيق : ٨٦ - ٨٧

١٤٢ - معجم الهوامع : ٧٦/١

١٤٣ - في النحو العربي قواعد وتطبيق : ٧٧

١٤٤ - في النحو العربي نقد وتوجيه : ١٢٠

١٤٥ - البحث النحوي عند الأصوليين ، مصطفى جمال الدين : ١٥٤

١٤٦ - معالم الدين ، حسن بن زين الدين العاملي : ٢١٦

١٤٧ - حاشية على القوانين ، علي القزويني : ٩٧/١

١٤٨ - أحياء النحو : ١

١٤٩ - في النحو العربي نقد وتوجيه : ٢٨

١٥٠ - مغني اللبيب : الباب الخاص بالأدوات .

- ١٥١- احياء النحو: ٥-٦
- ١٥٢- في النحو العربي نقد وتوجيه: ٢٢٥ وما بعدها .
- ١٥٣- احياء النحو: ٥-٦
- ١٥٤- في النحو العربي نقد وتوجيه: ٢٢٥ وما بعدها ، في النحو العربي قواعد و تطبيق: ٢٠٢ وما بعدها .
- ١٥٥- احياء النحو: ٦-٧
- ١٥٦- في النحو العربي نقد وتوجيه: ١٤١ وما بعدها
- ١٥٧- في افنحو العربي قواعد وتطبيق: ٢١ وما بعدها
- ١٥٨- احياء النحو: ٥٠
- ١٥٩- المصدر نفسه: ٤٩
- ١٦٠- في النحو العربي نقد وتوجيه: ٦٧
- ١٦١- احياء النحو: ١٠٨ وما بعدها .
- ١٦٢- الأعراب في النحو العربي، مجلة الكاتب العربي، العدد: ١٦/ ١٩٨٦
- ١٦٣- احياء النحو: ٥٠
- ١٦٤- في النحو العربي نقد وتوجيه: ٧٦
- ١٦٥- المصدر نفسه: ٦٧
- ١٦٦- احياء النحو: ٥٠
- ١٦٧- المصدر نفسه: ٥٣
- ١٦٨- في النحو العربي نقد وتوجيه: ٧٢-٧٣
- ١٦٩- احياء النحو: ٧٢ وما بعدها .
- ١٧٠- في النحو العربي نقد وتوجيه: ٧٢ وما بعدها .
- ١٧١- احياء النحو: ١١٨ وما بعدها .
- ١٧٢- المصدر نفسه: ١١٨ وما بعدها .
- ١٧٣- من اسرار اللغة ، ابراهيم انيس: ٢٧٩
- ١٧٤- في النحو العربي قواعد وتطبيق: ٤١
- ١٧٥- ملاحظات على كتاب نحو الفعل ، مهدي المخزومي ، مجلة الرابطة ، العدد الثاني، آيار ١٩٧٥ م .

الفصل الثالث

جديد المفروم في النحو

بني النحو في بدنه على أساس الاستقراء لكلام العرب، ولما أصبحت مادة الاستقراء قريبة من الإكتمال، بني عليها النواة لقواعد وضع في قوالب لا يبدآن الخروج عليها، أو أنهم ظنوا هكذا. ومع مزور الزمن أخذ النحو يدير باتجاه جديد ابتعد نوعاً ما عن طبيعة الدرس اللغوي، وإذا بمادة الاستقراء التي اعتمدها النواة واخضعوا لها القواعد في بدء أسرارهم، تصبح خاضعة لقواعد معيارية. فإذا ما شدت القاعدة عن الأصل الذي وضعوه، راحوا يتأولون ذلك، أو أن يحكموا عليه بالندوز أو الندرة أن لم يجدوا فيد تأويلًا مناسباً، ولو كان بعيداً أو مستغرباً.

وكان من مظاهر ولهم بالحق وبالمنهج الفلسفي، أن جعلوا لكل أثر اعرابي في تركيب الجملة عاملاً مؤثراً من فعل أو اسم أو حرف، وجعلوا لتلك العوامل القدرة على أحداث الآثار الاعرابية. وراحوا يحللون الأحكام النحوية بعقل فلسفية، فقالوا بعدم تقدم الفاعل على فاعله، وعدم جواز اجتماع عاملين على معمول واحد، وإلى غير ذلك من أحكام مبتسرة جعلت من النحو ذا طابع شكلي، كل ما فيه لم يتجاوز معرفة حركات الإعراب، وأثر العامل في أحداثها. أما المعنى، ومعرفة الظواهر السياقية التي تنظر على التركيب، من حذف وذكر، ومن تقديم وتأخير، وغيرها، فلم يعبأوا بها، وأوكلوا أمرها إلى علماء آخرين، اقترنت أعمالهم بعلوم البلاغة العربية. وهم علماء المعاني. وكان ذلك كله مبعثاً لإعادة النظر في البناء العام، الذي قام عليه النحو العربي. فألفت الكتب في ذلك، إلا أنها - في رأي المفروم - لم تقدم شيئاً جديداً، ولم تفعل شيئاً يعمد إلى هذا الدرس قوته وهيويته، لأنها لم تصحح وضعاً ولم تعدد منهاجاً، ولم تأت بجديد إلا أسلأها في المظهر، وأناقها في الأثر. أما القواعد فهي هي، وأما

الموضوعات فكما ورثناها ، حتى الامثلة لم يصبها من التجديد إلا
الضئيل^(١) . فليس التيسير - في رأيه - اختصارا ولا حذف
للشروح والتعليقات ، ولكن عربر جديد لموضوعات النحو ، ييسر
للناشئين اخذها واستيعابها^(٢) .

وبعد هذا نستطيع ان نكمل المبادئ العامة التي قامت عليها
الآراء التجديدية عند المخرومي :

١- تحديد موضوع الدرس النحوي :

من الجدير بالذكر ، ان النحاة اعتمدوا في دراستهم على منهج
يقوم على الاهتمام باجزاء الجملة دون الجملة ذاتها ، مما جعلهم
يهملون مواضع مهمة هي من صميم الموضوع النحوي ، كاهوال المسند
والمسند اليه ، واهوال متعلقات الفعل ، والتقديم والتأخير ، والحذف
والذكر ، وغير ذلك من مواضع مهمة تهتم بالتركيب دونما سواه مما
استأثر به علم المعاني والدرس البلاغي .

ويرى المخرومي ، ان الدرس النحوي انما يعالج موضوعين مهمين
هما^(٣) :

أ- الجملة ، تأليفيها ونظامها ، وما يعرض لأجزائها من تقديم
وتأخير ، ومن ذكر وحذف ، وغير ذلك .

ب- ما يعرض للجملة من معان عامة تؤديها ادوات التعبير المستخدمة
لهذا الغرض كالتوكيد وادواته والنفي وادواته ، والاستفهام
وادواته .

٢- وظيفة النحوي :

النحو عند المخرومي دراسة وصفية تطبيقية . فليس من وظيفة
النحوي الذي يريد ان يعالج نحو اللغة من اللغات ان يفرض على
المتكلمين قاعدة ، او يخطيئهم اسلوبا^(٤) . واعتمادا على ذلك راج
يبحث على الراي الذي يراه صوابا سواء اكان بصريا ام كوفيا ام من
سواهما . وهو وان كان وصفيا في دراسته - ولا اعني به المنهج الوصفي
المعروف - كان شديد الحفاظ على سلامة العربية واستمرار فصاحتها .

مما يدعو للقول ، ان وصفية المخرومي تنطلق من التراث اللغوي العربي الاسيل ، لا من المنهج الوصفي الغربي .

وبعد هذا العرض الوجيز للأسر او المباديء التي قامت عليها

آراء المخرومي ، نستطيع ان ننطلق لبيان جديده وكالاتي :

اولا : الجملة :

لم تحظ الجملة عند النحاة ببحث مستقل ، على الرغم مما استقر (٥) عندهم في كتب النحو التعليمي ما عنوانه "الكلام وما يتألف منه" عدا ماورد عندهم من تقسيم لأنواع الجمل ، وهو موضوع يتعلق بموقعها وأعرابها ، لإدراجها دراسة دلالية تحليلية . ولعل مرجع ذلك كله الى طبيعة منهمهم القائم على نظرية العامل ، وعنايتهم بأجزاء الكلام . ولذا جاءت دراستهم للنحو عامة ، وبما فيه من ظواهر مجرأة . فكانت عنايتهم بأجزاء الجملة ومكوناتها ، تفوق عنايتهم بالجملة ذاتها ، مما جعلهم يبتعدون عن المنهج التحليلي وعن فهم الظواهر السياقية للكلام العربي .

فموضوع الجملة باعتبارها الأساس الذي يبنى عليه علم النحو ، بقي ردها من الزمن لير بالقصير ، تستأثر به البلاغة العربية دون النحو . أما النحو ، فكل ما فيه لم يتجاوز معرفة الأعراب والحركات التي تظهر على أواخر الكلمات دون التركيب . وان تناولوا التركيب تناولوه في ضوء ذلك الشبه المزعوم بينه وبين المفردة ، كما هو الحال عند ابن هشام وذكره للجمل التي لها محل من الأعراب والتي (٦) ليس لها محل منه .

ويرى المخرومي ، ان الجملة في أقصر صورها هي الصورة اللفظية (٨) الصغرى للكلام المفيد في أية لغة من اللغات ، او هي أقل قدر من الكلام يفيد السامع معنى مستقلاً بذاته . (٩) والملاحظ على هذا التعريف انه يجمع بين معياري الشكل والمنمون . ولقد اعتاد كثير من النحاة في تعريفهم للجملة ان يقتصروا على معيار واحد ، اما شكلي واما وظيفي . فالزمخشري ، مثلاً ، يعتمد في تعريفه على المعيار الشكلي ،

ويرى ان الكلام او الجملة ، هو المركب من اسمين ، كقولك : ضرب زيد ،
وانطلق بكر . في حين نجد شراح الالفية يعتمدون بالمعيار الوظيفي في
تعريفهم لها ، ويقولون : هي اللفظ المفيد فائدة يحسن السكوت عليها .
فالجملة عند المخرومي - اعتمادا على هذا الاساس - لا بد من ان
يتوفر فيها عنصر الفائدة ، وان لم تحتو على عناصر الاسناد كلها ،
فقد يحذف فيها المسند او المسند اليه ، ان كان هناك ما يدل عليهما
من قرائن قولية لفظية او غير لفظية . ولذا نظر الى جملة الشرط -
على سبيل المثال - نظرة لا تقوم على التجزئة المعروفة عند
القدماء ، ومذهبهم في تقسيمها الى جملة الشرط وجملة الجواب . فهي
عنده (المخرومي) جملة واحدة ليس من الصحيح الفصل بين اجزائها .
والجملة عنده في موضوع الدرس النحوي البحث . ولذا جاء اهتمامه
بها مقدما اياها على بقية المباحث التي استأثر بها كتابه " في
النحو العربي نقد وتوجيه " واضعا لذلك كله منها ما يقوم على دراسة
الظروف القولية لها ، من نفي وتوكيد واستفهام ... الخ ، وما يطرأ
على بعض اجزائها من تقديم وتأخير ومن حذف وذكر ، ومن غير ذلك .
فالنحو اذن عند المخرومي ، يقوم على دراسة الجملة العربية
دراسة اسلوبية محضة ، لفهم الصلة القائمة بين اجزائها المترابطة .
وعلى هذا فسر الكثير من الظواهر اللغوية التي تطرأ على بنيتها ،
كاضمار الفعل والتضارع والاشتغال ، والزمن النحوي .

ثانيا : اساليب التعبير :

الجملة عند المخرومي خاضعة لمناسبات القول ، وللعلاقة بين
المتكلم والمخاطب . ولا يتم التفاهم في اية لغة ، الا اذا روعيت تلك
المناسبات ، واخذت العلاقة بين اصحابها بنظر الاعتبار .
وجدير بالذكر ان النحاة حينما تناولوا اساليب التعبير
بالدراسة ، تناولوها مفرقة لا يربطها رابط . فالجانب الذي شغله من
التوكيد - على سبيل المثال - هو الجانب الذي يظهر فيه اثر
المامل ، واعنى به التوكيد بال تكرار . اما جوانبه الأخرى ، والتي
(١٥)

لأثقل أهمية عن الجانب السابق، فلم يظهر منهم أي اهتمام بها .
وكذا فعلوا مع بنية الأساليب، إذ لم تكن لديهم - في رأي المصرومي -
أي فكرة عن جمعها وإظهار الصلة بين الأشكال المتعددة للأسلوب الواحد^(١٧)
ولقد قامت دراسة المصرومي للأساليب ، على جمع الصور المتعددة
لكل أسلوب، منظرها الفروق القائمة بينها ، وكالاتي:

١- أسلوب التوكيد :

(١٨)

والتوكيد تثبيت الشيء في ذهن المخاطب، ويؤدي بالظرق الآتية :

١- التوكيد بالأداة :

ويستعمل باستخدام إحدى الأدوات التي تغيد التوكيد ، وهي : أن ، نونا
التوكيد ، أداتا القصر (انما ، ما و إلا) الأدوات التي تزداد بعد
النفي وهي المسماة بحروف الجر الزائدة ، ال التعريف .
ب- التوكيد بتكرار اللفظ :

ويحصل إما بأعادة اللفظ المراد تثبيته ، أو دفع غفلة السامع
عنه ، أو بإيلائه كلمات تؤدي ما يؤديه تكرار اللفظ نفسه ، كالضمير
المتصل أو المنفصل ، وكالفاظ التوكيد المعروفة (كلا و كلتا ،
النفس والعين ... الخ) .

ج- التوكيد بتكرار المعنى :

ويحصل بتكرار المعنى دون اللفظ ، كقوله تعالى : "ولتكن منكم أمة
يبدعون إلى الخير ، ويأمرون بالمعروف ، وينهون عن المنكر" . فالأمر
بالمعروف والنهي عن المنكر هو الدعاء بالخير .

د- التوكيد بالتقديم :

ويقوم على أساس الخروج بجزء الجملة من مكانه المخصص له ،
وتقديمه على الجزء الذي قبله ، كتقديم الفاعل على الفعل وكتقديم
المفعول على الفعل والفاعل ... وكتقديم الخبر على المبتدأ .

وهو أسلوب نفى وإنكار ، ينبغى إرساله وفقا لمتطلبات القول .
 فإذا كان المخاطب شاكا في وقوع فعل ما منك ، قلت له : ما فعلت ذلك .
 وإن كان قد اعتقد الفعل ، وشك في فاعله ، قلت له : ما أنا فعلت ذلك .
 وإن كان المخاطب يتوقع أن يقدم زيد من سفره ، ثم أردت أن تزييل عنه مثل ذلك التوقع ، قلت : لما يقدم زيد من سفره . وإن تردد في ذهنه سفر زيد في الماضي ، ولم يكن يتوقع سفره في زمان قريب من الحاضر ، قلت له : لم يسافر زيد . ولا يصح استخدام أداة محل أخرى (١٩)
 ويؤدى هذا الأسلوب بأدوات جعلها المخزومي على طائفتين هما :
 أ- الأدوات المفردة ، وهي : ما ، لا ، أن ، هل .
 ب- الأدوات المركبة ، وهي : لم ، لما ، لن ، ليس ، لات .

٣- أسلوب الاستفهام :

وهو أسلوب لغوي يقدم منه طلب الفهم . ويؤدى بأدوات جعلها المخزومي على قسمين : (٢٠)
 أ- الأدوات الأصلية ، وهي : الهمزة وهل .
 ب- الكنايات ، وهي : ما ، من ، أي ، كم ، كيف ، أنى ، أين ، أيان .
 فالاستفهام إذن عند المخزومي ، يؤدى بطريقتين هما : الأدوات ، والتقديم والتأخير ، وذلك باستخدام الكنايات ، لأن المستفهم عنه بها هو ما تضمنته الكناية نفسها من معنى .
 ٤- أسلوب الجواب :

وهو أسلوب مرتبط ارتباطا وثيقا بأسلوب الاستفهام ، حتى كأنهما من واحد ، على حد تعبير المخزومي . ولم يحن النحاة بهذا الأسلوب وبالأدوات التي تؤديه ، اللهم إلا ما جاء به الزمخشري في مفصله وابن هشام في مغنييه . إلا أن دراستهما له ، لم تكن على وفق المنهج اللغوي الصائب . فقد درست أدواته على وفق الحروف الهجائية دونما رابط بينهما ، ومن دون أن يشير النحاة إلى الصلة القائمة بينه وأسلوب (٢١)
 (٢٢)

الاستفهام بوصفهما مرتبطين معا .

ويؤدى هذا الأسلوب بأدوات ، وهي : نعم ، بلى ، أجل ، حير ، ان ، اي ،
(٢٦)
وقد بين المفرومي معاني هذه الأدوات ومناسبات استخدامها .

٥- أسلوب الشرط :

وهو أسلوب يبنى بالتحليل على جزئين "الاول منزل منزلة السبب ،
والثاني منزل منزلة المسبب ، يتحقق الثاني اذا تحقق الاول ، ويعدم
الثاني اذا انعدم الاول ، لأن وجود الثاني معلق على وجود الاول" .
(٢٧)
وعلى هذا فسر المفرومي جملة الشرط ، على كونها - بجزئيتها - جملة
واحدة ، لأن مبدأ الفاعلة الذي عرفت به الجملة ، لا يتحقق بالجزئين
معا .
(٢٨)

ولجملة الشرط نظام ، هو ان تتقدم اداة الشرط وتليها عبارة
الشرط فعبارة الجواب . الا ان هذا النظام ليس بثابت ، فقد يقتضي
الامر تقديم عبارة الجواب على ما سواها ، كقوله تعالى : " فذكر ان
نفتحت الذكرى " .
(٢٩)

هذا ويؤدى الشرط عند المفرومي بطريقتين :

١- الأدوات التي تفيد الشرط أصالة ، وهي : ان ، اذا ، لو .

٢- الكنايات ، وهي : اما ، من ، أي ، أين ، متى ، ايان ، كيف ، أنى ، حيثما .

٦- أسلوب النداء :

(٣٠)

والنداء تنبيه المنادى وحمله على الالتفات . وهو عند المفرومي
ليس بجملة فعلية ، كما هو مذهب قدماء النحاة ، ولا جملة اسنادية ،
بل هو مركب لفظي بمنزلة أسماء الاسوات ، يستخدم لإبلاغ المنادى
حاجته ، او لدعوته الى أغاشة او نكرة " ويؤدى بأدوات هي : الهمزة ،
يا ، هيا ، وا .

اما حركة المناديات ، فلقد ذهب المفرومي في تفسيرها مذهب
الحليل ، ذلك انهم نسبوا المضاف نحو : يا عبد الله ، يا اخانا ،
والنكرة حين قالوا : يارجلأ صالحا ، حين طال الكلام ، كما نسبوا هو
قبله وهو بعد " وذلك لأن الفتحة انف الحركات
(٣١)

٧- أسلوب الاستثناء :

(٣٣)
والاستثناء ، اخراج واحد أو أكثر مما دخل فيه الجماعة . ويتم
بإستخدام أداة تفيد هذا الغرض ، وهي (إلا) . وتلحق بها أدوات تؤدي
مما تؤديه من وظيفة ، وهي : غير ، سوى ، خلا ، عدا ، حاشا .
والاستثناء ثلاثة أركان هي : أداة الاستثناء ، المستثنى منه ،
المستثنى . ولا بد من تحقق هذه الأركان الثلاثة في الاستثناء ، ولذلك
عد المنحرومي ماسمي بالاستثناء المفرغ نوعا من أنواع التوكيد ،
لخلوه من أحد الأركان المذكورة ، وهو المستثنى منه . (٣٤)
٨- أسلوب القصر :

والقصر طريقة من طرق التوكيد ، يهدف به المتكلم الى تثبيت غرضه
في ذهن السامع ، وإزالة ما في نفسه من شك فيه . (٣٥)
ويجري القصر في الجملتين الفعلية والاسمية . اما الجملة
الفعلية ، فيقصر فيها الفعل على الفاعل ، وفعل الفاعل على مفعوله ،
ويقصر فيها الفاعل على الفعل والمفعول على فعل الفاعل . واما
الاسمية ، فيقصر فيها المبتدأ على الخبر ، ويقصر الخبر على المبتدأ .
(٣٦)
ويؤدي القصر بطريقتين هما :
١- القصر بالأداة :

ويتم باستخدام أدوات معينة هي : لا ، بل ، انما ، النفي وإلا .
ب- القصر بغير الأداة :
ويستحقق بتقديم ما حقق التأخير . كقوله تعالى : "اياك نعبد واياك
نستعين" .

٩- أسلوب التعجب :

والتعجب تعبير عن انفعال يحدث في النفس عند استعظام امر أو
ظاهرة . ويؤدي بنوعين من المركبات هما : (٣٧)
(٣٨)

١- المركبات المسموعة ، ومثلها : "لم دره فارسا !" ، "لا فرفوه !" ،
"لله انت !" ، "بخ بخ !" ، "ما انت !" ملحقا بتمييز . ومنه ما جاء

بطريقة الاستفهام نحو :

طربت وما شوقا الى البيحر اطرب ولا لعبا مني، وذو الشيب يعد

أي، ذو الشيب يلعب!!

ب- المركبات المبوبة :

وهي المركبات التي تأتي على وزن (ما افعله) ، (افعل به) .

ثالثا : الفعل

_____ :

الفعل عند المخرومي اهم من الاسم . وتأتي اهميته من اهمية
الجملة الفعلية في التعبير اللغوية . ولذا قدم على ما سواه من
اقسام الكلمة العربية .

ا- الاستعمال والدلالة :

ولعل الذي جاء به المخرومي في هذا المجال هو بحث لنحو الخليل ،
الذي كان يعير الاستعمال والدلالة اهتماما كبيرا . ولكنه (المخرومي)
جاء به في روح جديدة ، اذ يبت في محاولة الجرجاني ، والضيوط التي
اهتمت بالمعنى قبله وبعده . فجاءت نظريته في قالب جديد ، له مميزات
النحو قديما وحديثا . ولذا وجدنا ينظر الى الفعل نظرة قائمة على
اساس ماله من وظيفة لغوية يؤديها في ثنايا الكلام . وهو خاضع عنده
لطرق التعبير ومناسبات القول . فليس بدعا عنده ان يجتمع في
الجملة فعلان ، يحدسهما فاعل واحد . وليس بدعا ان يتاخر الفعل عن
الفاعل طالما ان مناسبات القول تقتضي ذلك . وقد تقتضي "مناسبات
القول احيانا ذكر الفعل فيذكر ، وتدل هذه المناسبات وقراءن القول
عليه احيانا فلا يذكر" .^(٢٩)

ولقد كان لاهتمام المخرومي بالناحية الدلالية للفعل اثر واضح ،
ظهرت معالمه في تناوله للأفعال الناقصة ، وأفعال المقاربة ، والأفعال
الشاذة ، وبناء فعال . والأفعال التي تنصب لوقوعها في سياق فعلي .

١- الأفعال الناقصة :

(٤٥)

وقد جعلها المخرومي ثلاثة أقسام :

- ١- الكينونة العامة ، وجعل منها : "كان" مضيفا إليها أفعالا أخرى ، لم يجعلها النحاة من هذا الباب ، وهي : "استقر" ، "حصل" ، "وجد" ، "حدث" .
- ٢- الكينونة الخاصة ، وجعل منها : "أصبح" ، "أمسى" ، "أضحى" ، "بات" ، مضيفا إليها فعلا آخر هو "غدا" .

- ٣- الكينونة الماثمة ، وجعل منها : "ما زال" ، "ما برح" ، "ما هتئ" ، "ما أنفد" ، وأناف إليها أفعالا أخرى هي : "استمر" ، "مادام" ، "ما وجد" ، "ما استقر" ، "ما حصل" .

ولابد من الإشارة إلى أن المخرومي حينما فصل "ليبر" من أفعال الوجود ، قدم البديل في أن وضعه ضمن الأفعال الشاذة . ولكنه لم يضع البديل لفعل الوجود "مار" واین يمكن أن يوضع .

ب- أفعال المقاربة :

وأمّا في أفعال المقاربة ، فقد رأى المخرومي ، أن "كاد" و "كرب" و "أشك" هي الأفعال الوحيدة التي تصح أن تطلق عليها تسمية أفعال المقاربة . أما باقي الأفعال ، فهي إما أن تدل على الرجاء ، أو على الشروع . (٤٦)

وكان النحاة قد جمعوا هذه الأفعال في باب واحد تحت اسم واحد وهو "أفعال المقاربة" ، ملحقين إياها بأفعال الوجود . وكان الداعي إلى ذلك هو ما تصوره من عمل لهذه الأفعال ، وما لاحظوه من شبه بينهما في طريقة العمل .

ج- بناء فعال :

يذهب المخرومي إلى أن بناء "فعال" طلب كـ "افعل" يدل على طلب أحداث الفعل فورا ، كما يدل عليه "افعل" . ولذا فهو صيغة أخرى للأمر . ويرى أن النحاة كانوا يسلكون في بناء الأمر طريقتين : أحدهما ، الأسقاء على كون أوله ، وزيادة همزة الوصل ، لينطلق اللسان

بالبناء . فان السنة العرب لاتنطلق بالساكن ابتداء . وهي اشيع
الطريقتين واكثرهما استعمالاً : وشائيهما ، تحريك الساكن ، فتتغير صورة
الفعل بينائه على "فعال" . ولذلك لم يسمع مثال "فعال" مما كان
الأمر منه متحرك الاول ، من الابنية ذات الأربعة اصول ، كـ "دحرج" و
"زلزل" ، أو الابنية التي الت الى أربعة أحرف بالزيادة ، كـ "قدم"
(٤٧) و "قاتل" .

د - الأفعال الشاذة :

ولما فصل القول في الأفعال وبين دلالاتها ، ظهرت عنده مجموعة من
الأفعال ، لم تخضع لقوانين التطور ، وبقيت على حال واحدة ، لم يدركها
الاستعمال الواسع ، لا يخفضها لما اخضع له سائر الأفعال . فكان ان
جمعها في باب واحد ، واسماها بالأفعال الشاذة او المتخلفة ، وهي :
١- عسى ، بعد ان فصلد من افعال المقاربة ، متابعا الإمام الرضي فيما
بيناه سابقا .

٢- فعلاً المدح والذم ، نعم وبشر .

٣- الأفعال المركبة ، التي يتألف كل واحد منها من كلمتين ، تلازمتا
في الاستعمال ، ونزلتا منزلة الكلمة الواحدة ، فأتخذت لها
استعمالاً خاصاً ، وهي : لير ، حبذا ، حيهل ... الخ .

٤- الأفعال البدائية ، التي يسميها النحاة بأسماء الأفعال .

هـ- ما ينصب لوقوعه في سياق فعلي :

ومن مظاهر اهتمام المخرومي بالاستعمال ، واثره في بناء التعبير
اللغوي ، ذهابه الى تفسير التراكيب التي اضرمت فيها الأفعال ،
تفسيراً قائماً على ماله من واقع لغوي خاص يفرضه المتكلم . وهو
في تفسيراته هذه يدع الخليل نصب عينيه ، وقد كان الخليل اذا عالج
تعبيراً فيه اضرار لفعل ، لم يخرج الكلام عن ظرفه الذي هو فيه ، ولم
يبحث في تقدير فعل بعينه ، كتفسيره لقولهم : اتميميا مرة وقيسيا
اخرى ، انما هذا انك رايت رجلاً في حال تلون وتنقل ، فقلت : اتميميا
مرة وقيسيا اخرى ، كأنك قلت : اتحول تميميا مرة وقيسيا اخرى"
(٤٩)

وكتفسيره لسبب النصب في قول العرب: مرحبا وأهلاً، بقوله: حين ترى رجلاً قاصداً إلى مكان، أو طالباً أمراً، أي: أدركت ذلك وأصبحت". (٥٠)

ولكن المفروم يبعث الروح في تفسيرات الخليل للمواضع التي تنصب لوفوعها في سياق فعلي، فكان أن جمعها في موضع واحد. وكل ذلك إنما هو من أجل أن يحدد النحو مما أصابه من تزامت وضيق جراء تنذرية العامل، الذي سيطرت عليه سيطرة جعلت منه صورة دون ظلال. ولكي يتضح الأمر، نقل في أدناه طريقة جمع المفروم لهذه المواضع، وكالاتي: (٥١)

١- المنصوبات التي تقع في سياق فعلي من نهي أو أمر، كقوله تعالى: "اتقوا خيراً لكم".

٢- المنصوبات التي تقع في سياق فعلي، ليس نهياً ولا أمراً، كقولهم: مرحبا وأهلاً.

٣- المصادر المنصوبة على الدعاء، نحو: سقيا ورعياً.

٤- المصادر المنصوبة على غير الدعاء، كأن تكون في سياق حمد، نحو: حمداً وشكراً، أو سياق تعجب، نحو: عجباً.

٥- المصادر المنصوبة على التنبيه، نحو: مرت به فإذا له صوت صوت حمار.

٦- المصادر غير المتصرفة، مما يلزم النصب ويمتنع عن "ال" نحو: سبحان الله.

٧- المشتقات الجارية مجرى الأفعال المنصوبة على التنبيه، نحو: أقاعداً وقد سار الركب.

٨- الـ نال المنصوبة على التحذير، نحو: أياك والكذب.

٩- الأسماء المنصوبة على الأغراء، نحو: أخاك أخاك، في سياق الأغراء.

١٠- الأسماء المنصوبة على التحفيز أو الاختصاص، نحو: نحن العرب أفرى الناس للثيف.

١١- الأسماء الجارية مجرى المشتقات، منصوبة على التوبيخ، نحو: أنميميا مرة وقيسيا أخرى.

١٢- الصفات المنصوبة على الشتم، نحو قوله تعالى: "... وأمراته حمالة الحطب" أو الترحم، نحو: مررت به المسكين.

١٢- المصادر المندوبة على الأمر ، كقوله تعالى: "وإذا لقيتهم الذين كفروا ف ضرب الرقاب".

٢- الأعراب هي الفاعل :

يرى المخرومي ان الاسم وحده هو الذي يتحمل المعاني الاعرابية ... وهو وحده الذي يتغير آخره بتغير المعاني الاعرابية فيه . فاذا كان مسنداً اليد رفع ، واذا كان مضافاً اليد خفض ، واذا كان مفعولاً نصب . اما انواع الكلم الأخرى فلا تتحمل شيئاً من ذلك ، فالفعل لا يسند اليه ولا يضاف اليه ، ولا يكون مفعولاً . ولذا جعل الضمة علماً للمسند اليه لا المسند . وقد يعبر عنها احياناً بعلم الأسناد ، ولكن ذلك لا يعني انها حركة المسند والمسند اليه معا ، كما ساد عند بعض الدارسين . يقول المخرومي: "اذا قيل ان الضمة علم للأسناد ، فذلك يعني ان الضمة حركة آخر المسند اليه لا المسند" . (٥٤)

ويرى النحاة ، ان بناء "يفعل" غير المتصل بنون التوكيد او نون النسوة ، متغير الآخر ، وان هذا التغير ، هو الأعراب بذاته . ولكن هذا التغير عند المخرومي لا يعني اعراباً "لأن هذه الأوجه المختلفة ، انما جاءت لتشير الى معان غير اعرابية تماقبت عليه" وان حاله (بناء يفعل) في ذلك حال الفعل الماضي المتصل بالضمير ، يفتح آخره ، نحو : كتب ، ويضم ، نحو : كتبوا ، ويسكن ، نحو : كتبت ، ولم يقل احد من النحاة انه معرب" . (٥٦)

وكان نتيجة لذلك ان رفض المخرومي نصب بناء "يفعل" بتأثير الأدوات الناصبة ، وجرمه بتأثير الأدوات الجارمة . ويرى ان سبب النصب والجرم فيه ، لم يكن سوى تمييز الزمن الفعل وتخصيصه . فيناد "مجرداً من الأدوات يستعمل في الحال والمستقبل ، ولا دلالة له على احدهما" . (٥٧)

اما الأفعال الخمسة ، التي هي افعال مضارعة اسندت الى الف الاثنين وواو الجماعة وياء المخاطبة ، فيرى النحاة انها معربة

ببوت النون في حالة الرفع ، ويحذفها في حالتى النصب والجر . وإلى
(٥٨)
هذا أشار ابن مالك :

وأجمل لنحو يفعلاً النونا رفعا وتدعين وتسألونا

وحذفها للجرم والنصب سمة كلم تكون لترومي مظلمة

ويرى ان هذه الأمثلة ليست معربة ، حالها حال الأعمال المضارعة ،
المجردة من الأنشاء ، التي ثبت بناؤها . أما هذه النون التي تأتي
في نهاياتها ، فقد عدها من مظاهر حرص العربية على اظهار النوع
او العدد ، وانما جاءت "الاشباع الالف والواو والياء ، او لتحقيقها
اتقاء لما يطرأ عليها بالاستعمال حين تقع متطرفة ، من حذف ثغوت
معد الدلالة على ما حرصت على اظهاره . فان موقع الصوت في آخر
الكلمة ، يعرضه للانحراف والحذف ايضا . واكثر ما يحدث هذا لأصوات
اللين سواء اكانت قميصة او ضويلة" (٥٩)

ولقد علمنا ان المخزومي قد تبني الرأي الكوفي الذاهب الى
فعلية بناء "فاعل" وامثاله . ولما كان هذا البناء متغير الآخر ،
ذهب الى ان هذه الحركات التي تظهر عليه ، ليست بحركات اعراب ، بل
هي حركات اتباع للمجاورة . ذلك ان "فاعل" وامثاله هي اكثير
استعمالا ، انما يجرى بعد اسم معرب ، متغير الآخر ، نحو :

هذا رجل كريم ابوه ومررت برجل كريم ابوه

رأيت رجلاً كريماً ابوه

فالنمة والكسرة والفتحة في آخر الفعل الدائم ، جاءت اتباعاً لحركة
ما قبله للمجاورة (٦٠) .

٣- الزمن والفعل :

شغلت مسألة الزمن النحوي افكار النحاة قديماً وحديثاً . ولكن
القدماء منهم - بدءاً من سيبويه - قد نظروا الى الزمن على كونه
مدلول الصيغة الصرفية للفعل . ولذا جاء تحديدهم له تحديداً املتة
عليهم القيود الفلسفية التي تآثر بها النحو العربي . فربطوه
بحركات الفلك ، وقالوا يانه ماض وحاضر ومستقبل . فضلاً عن ذلك فقد
(٦١)

حددوا لكل زمن من الأزمنة السابقة الذكر صيغة تدل عليه : "فعل" للماضي و "يفعل" للحاضر والمستقبل ، وأما "افعل" فقد جعلها بعضهم للحال ، وجعلها بعضهم الآخر للاستقبال .

وكما هو واضح من الاستخدامات اللغوية للأفعال في داخل السياق ، انه قد يؤتى بلفظ الماضي ويراد منه المستقبل من الزمن ، وقد يكون الأمر معكوسا ، فيؤتى بلفظ المضارع ويراد منه الزمن الماضي . وكل ذلك مرجع الى طبيعة اللغة وفلسفتها الخاصة . فالفعل "جاء" فعل ماض وصيغته "فعل" ، إلا انه في داخل السياق النحوي لا يأخذ الدلالة الماضية في عصر من الأحيان . ففي قوله تعالى : ﴿إذا جاء نصر الله والفتح...﴾ دلالة الفعل فيه مستقبلية ، على الرغم من انه جاء بلفظ الماضي . وقد لا يحتتمل السياق أية دلالة على الزمن ، كما في قولنا : الصيف ضيحت اللبن ، فهو مثل ودلالة الأمثال انطباعية ليس من الصحيح حملها على زمن بعينه .

ولما رأى النحاة ان الخلل أخذ يتسرب الى تقسيمهم المذكور لجاءا - في غير مرة - الى التأويل والتقدير وتحميل الأملوب العربي ما لا يحتتمل .

ويرى المحرّون من النحاة ، ان اللغة منطقها الخاص ، ومن الخطأ ان نتوقع مطابقتها للقواعد المفروضة والموضوعة على أسس منطقية . وكما ان ربط الصيغ بزمان معين يحمل دارس اللغة على الكثير من التكلف في فهم اساليبها . ولذا تنضافرت جهودهم - عربا ومستشرقين - (٦٣) وهم بصورة عامة ينظرون الى الزمن النحوي على كونه مدلول السياق ، لا الصيغة الصرفية للفعل .

والمعزومي واحد من هؤلاء النحاة ، الذين نظروا الى الزمن النحوي ، على كونه مدلول السياق النحوي ، وكان يقول : "الفعل صيغة تدل على زمن ، وليبر ان الزمن النحوي جزء من الفعل ، فهو كان جزءا من الفعل ، لما وقع شرطه ، فلايصح تركيب الشرط منه ، لأن الشرط (٦٤) للمستقبل" . . .

ولعل اهتمام المعزومي بالزمن النحوي هو مظهر من مظاهر العناية بالجملة ، وما تحمله في ثناياها من سياقات نحوية متعددة ، ولذا

حاء تنقسم للزمن النحوي منها على هذا الأساس، فقد جعله : ماضيا
(٦٥)
وحاضرا ودائما .

والمراد من الماضي بفعل ولقد فعل ، وكان فعل . وكان قد فعل ، وقد كان فعل . ولكل صيغة من الصيغ المذكورة استخدامات عدة ، قد لا يكون الزمن أحد مقوماتها . فـ "فعل" مثلا ، تستخدم للتعبير عن الماضي المستلحق ، وعن وقوع الحدث كثيرا ، وفي إنشاء الكلام ، وللدعاء ، وكل ذلك . ما عدا الاستخدام الأول ، لا يعبر عن دلالة زمنية معينة . أما صيغة "قد فعل" ، فتستخدم للتعبير عن وقوع الحدث في الماضي القريب من الحال ، وتستخدم للتعبير عن الماضي البعيد ، صيغة : "كان فعل" ، "قد كان فعل" ، "كان قد فعل" . ومن هنا نستطيع القول ان الماضي عند المخرومي هو : ماضي مطلق ، ماضي قريب من الحال ، ماضي بعيد .

أما الحاضر ، فتستخدم للتعبير عنه صيغة "يفعل" التي لم يكن الحاضر إلا أحد دلالاتها المتعددة . فهي قد تستخدم للتعبير عن وقوع الحدث في المستقبل ، وعن حقيقة ثابتة ، وعن عادة تعودها شخص ، وعن تقليد سار عليه مجتمع ، وإلى غير ذلك من الدلالات التي ذكرها المخرومي في كتابه "في النحو العربي نقد وتوجيه" . أما صيغة "كان يفعل" ، فتستخدم للتعبير عن استمرار الحدث في فترة من الزمان الماضي . ويلاحظ على ذلك ان المخرومي جعل صيغة "كان يفعل" قريبة من صيغة "يفعل" . فهي عنده الطريقة الثانية للتعبير عن الحاضر ، على الرغم من ان دلالاتها الزمنية هي استمرار الحدث في الماضي ، مما يمكن حسله على الخلط .

والزمن الآخر عند المخرومي هو "الدائم" . ويستخدم للتعبير عنه صيغة "فاعل" مجردة ، "فاعل كذا" غير المنونة ، "فاعل كذا" المنونة ، و "كان فاعلا" . ولكل صيغة من الصيغ المذكورة دلالة زمنية معينة تحمل عليهما ، فـ "فاعل" المجردة ، تستخدم للتعبير عن استمرار الحدث . أما صيغة "فاعل كذا" غير المنونة ، فتستخدم للتعبير عن وقوع الحدث في الماضي ، وتستخدم للتعبير عن وقوع الحدث في المستقبل صيغة "فاعل كذا" المنونة . أما صيغة "كان فاعلا" ، فتستخدم للتعبير عن استمرار الحدث في الماضي .

ومما يلاحظ على ذلك ان المخرومي جعل الديمومة زمنا بعينه ، وجعل للتعبير عنه شيئا لا تكون الديمومة إلا سفة من صفات أزمانها التي وقعت بها . "فاعل كذا" غير المنونة ، تدل على الماضي . إلا ان من صفات هذا الماضي الدائم او مستمر . اما "فاعل كذا" المنونة ، فتستخدم للتعبير عن وقوع الحدث في المستقبل ، ولكنه ليس ككل مستقبل . فهو مستقبل دائم او مستمر . ومن هنا نستطيع القول ان الدائم ليس زمنا نحويًا كالآزمنة الأخرى (الماضي ، الحاضر ، المستقبل) بقدر ما هو سفة من صفات الأزمنة المذكورة . فالماضي مثلاً ، قد يكون مطلقاً ، وقد يكون قريباً من الحاضر ، وقد يكون دائماً او مستمراً .

رابعا : الاسم :

وهو أحد أركان الجملة الرئيسية . وتأتي أهميته عند المخرومي من خلال تاديته للمعاني الأعرابية (الأسناد ، الفاعل ، المفعول ، الإضافة) .^(٦٦) ولذا نظر إليه نظرة قوامها الاهتمام بالمعنى الذي يؤديه في ثنايا الجملة ، تاركاً المنهج الذي اعتمدته القدماء في دراستهم إياد ، على كونه معمولاً لغيره ، واقفاً عليه الأثر الأعرابي .^(٦٧) وفيما يأتي بيان لأهم المواضع التي وجدنا فيها جديداً للمخرومي في هذه المسألة ، وكالاتي :

أ- الأعراب :

وهو عند المخرومي : "بيان ما للكلمة في الجملة ، وما للجملة في الكلام ، من وظيفة او قيمة نحوية ، ككونها مسنداً إليه او مضافاً إليه او ككونها مفعولاً او حالاً" . والمعرب من الكلم هو ما كان يحتمل معنى من المعاني الأعرابية ، وما كان له وظيفة يؤديها في ثنايا الكلام^(٦٨) . ولأرييب ان كان الاسم وحده هو الذي يتحمل المعنى الأعرابي عند المخرومي . فان كان مسنداً إليه رفع ، وان كان مضافاً إليه خفض ، وان كان مفعولاً نصب . أما انواع الكلم الأخرى ، فلا تتحمل شيئاً من ذلك^(٦٩)

علامات الإعراب عند المخرومي هي: الضمة والكسرة والفتحة . وهي ليست اشاراً لموامل كما توهم النحاة ، بل انها تعبر عن معانٍ اعرابية "فالضمة علم الاسناد ، أي علم كون الكلمة مسنداً اليه ... والكسرة علم الإضافة . أما الفتحة ... فعلم كل ما لم يكن داخلاً في اسناد أو اضافة ، سواء أكان له محل من الإعراب ، أم لم يكن له ذلك" (٧١) وهو (المخرومي) بهذا يختلف عن إبراهيم مصطفى ، الذي ذهب إلى عدم دلالة الفتحة على معنى اعرابي ، بل هي الحركة الخفيفة المستحبة عند العرب .

قلنا ان الضمة عند المخرومي علم المسند اليه . إلا ان هذه المساعدة قد لا تشمل كل المواضع التي تقع موقع المسند اليه كـ "اسم ان" مثلاً . ولما واجه المخرومي مثل هذه الحقيقة ذهب في تفسير نسب النسب فيه إلى: ان "ان" مع اسمها كالكلمة الواحدة في الاستعمال ، ولذا كان من حق الاسم الذي يأتي بعدها ان يرتفع لأنه مسند اليه . (*)

أما الواو والالف والياء ، فهي عنده (المخرومي) حركات مشبعة . وبها تحرب الأسماء الستة وجمع المذكر السالم والمثنى . (٧٢) أما الأسماء الستة فقد تابع فيها المارني على ما بيناه سابقاً . (٧٣) أما جمع المذكر السالم ، فقد ذهب إلى كونه مرفوعاً بالضمة والواو اشباع ، ومخفوضاً بالكسرة والياء اشباع ، وحمل الفتح فيه على الكسر لئلا يلتبس والمثنى ، (٧٤) وأما المثنى ، فالالف فيه ليست علامة اعرابية ، بل هي علامة تدل على التثنية . لذا رفع الضم منه للحفاظ على هذه الالف من السقوط ، فتذهب بسقوطها الدلالة على التثنية ، وأما التثنية في الخبر والنصب ، فمحمولة على جمع المذكر السالم ، لأن المثنى جمع في اللغات السامية الأخرى . (٧٥)

ب- المرفوعات:

وقد جعلها المخرومي قسمين: أصالة و تبعاً. أما المرفوعات أصالة، فهي كل من المبتدأ أو المسند اليه في الجملة الاسمية، والفاعل أو المسند اليه في الجملة الفعلية، ملحقاً به ما سمي بنائب الفاعل. (٧٦)

والملاحظ على مذهب المخرومي في جمع بين الفاعل ونائبه، انه لم يشر الى نائب الفاعل الذي يقع مصدرًا أو شبه جملة، كقوله تعالى: "وإذا نفخ في الصور نفخة واحدة..." وكقولنا "جلس في الغرفة"، وذلك لأن الفاعل الأصلي لا يقع مصدرًا ولا شبه جملة، وكأنه ترك الإشارة الى ذلك من أجل ألا يقع في مثل هذا اللبس. أما المرفوعات بالتبع، فهي عند المخرومي: النعت و البيان و خبر المبتدأ، وذلك لأنها تقع وصفاً للمسند اليه في المعنى، وكانت هي والمسند اليه كالشيء الواحد. (٧٧)

ج- المخفوضات:

(٧٨)
وهي عند المخرومي قسمان: أصالة و تبعاً. أما المخفوض أصالة، فهو المضاف اليه، سواء أكانت أضافته مباشرة نحو: "حلية المرأة أديبه"، أم غير مباشرة وهي المستحقة بتوسط إحدى أدوات التخصيص المشهورة نحو: "ذهب الطالب الى الكلية". أما المخفوض بالتبع، فهو التابع للمضاف اليه، مما كان وصفاً له في المعنى، مطابقاً له في كل سماته وخصائصه، وهو كل من النعت والبيان.

د- المنصوبات:

(٧٩)
المنصوبات عند المخرومي نوعان: الأول منها ما كان يؤدي وظيفة لغوية في أثناء الكلام، والثاني هو الذي يخلو من الوظيفة اللغوية، ولكنه نصب لأن الفتحة أخف الحركات الأعرابية. وقد جعل من الأول: المفاعيل، الحال، التمييز، المستثنى بالاً، التوابع المنصوبات. ومن الثاني: المناديات المنصوبات، لأنها لم تنصب

لادانها وظيفه لغوية ، بل نسبت لأن الفتحة أخف الحركات التي يستعان
بها في درج الكلام .

٢- التواضع :

تدبر المخرومي الى التواضع على أساس مالها من وظيفة لغوية
لادانها في شئنا الكلام ، لأعلى أساس الشبه الشكلي المعتقد في
الدراسات القديمة . فالتواضع عنده : " ما كان وصفا للمتبوع ، أو
ما كان من المتبوع كانه هو " (٨٠) . ولم يكن التابع تابعا عنده إلا على
أساس ذلك الاشتراك الحاصل بينه وبين متبوعه ، ليصحا في ذلك
كالعلمة الواحدة ، ولكن الثانية مكملة للأولى وموضحة لها .

ولا نعدم ما لأبراهيم مصطفى من جهود في هذه القضية ، التي يعد
المخرومي فيها مـوسما لمنزجهم ، ومستدركا عليه ما فاتته ، فالله
أبراهيم مصطفى يعود الفضل في تابعية الخبر ، وإخراج النعت
المتبوع عن عطف النسق والتوكيد من التواضع (٨١) . وان كان المخرومي قد
اختلف عنه في طريقة إخراج التوكيد - مثلاً - في أن جعله إبراهيم
مصطفى صورة من صور البدل ، وعده المخرومي حكاية لإتباع (٨٢)
شأنه أن المخرومي في هذا المخمار كان أكثر توفيقا من استاده .
فعلى الرغم من أن إبراهيم مصطفى يذهب الى كون التابع هو المكمل
لمتبوعه وليس هو بذاته ، يعود ليثبت البدل على أنه من التواضع ،
مع أنه مقبوض لذاته على مقولة النحاة . ملحقا به عطف البيان على
الرغم من الاختلافات القائمة بينهما ، فالأول مقبوض لذاته ، والآخر
مكمل لمتبوعه .

ولذا فالتواضع عند المخرومي ثلاثة فقط ، وهي : النعت والبيان
والخبر . أما النعت فكما هو معروف أن النحاة قد جعلوه قسمين :
حقايقيا وسببيا . والتابع من هذين القسمين عند المخرومي ، هو
النعت الحقيقي ، ذلك أنه إنما يتبع منعوت في الإعراب ، لأنه صفة
مطابقة له ، ومن حقه أن يتسم بكل ما اتسم به (٨٣) . وأما الحركة
الإعرابية التي تظهر عليه ، وهو فيها مشابه لمتبوعه ، فهي من قبيل
ذلك الإمتزاج الحاصل بينه وبين منعوت . يقول سيويو : "أما النعت

الذي جرى على المنعوت، فقولك: مررت برجل لطيف، فصار النعت
 مهوراً مثل المنعوت لأنهما كالأسم الواحد^(٨٨). وأما النعت السببي،
 فحمل على النعت شكك وتمحل، على رأي المخرومي، ذلك أنه لم يكن
 معه لما قبله في المعنى، وإنما كان صفة لما بعده. فلا وجه
 لتسميته بالتابع^(٨٩). وأما هذا الاتفاق في الحركة الأعرابية بينه
 وبين السابق له، فقد عده من قبيل الاتباع بالمجاورة وما تقتضيه
 موافق الكلام^(٩٠).

والتابع الآخر عند المخرومي، هو ما سمي بحفظ البيان. وذلك لأنه
 يؤدي ما يؤديه النعت من توضيح لمنعوته. فهو مثله وله أحكامه^(٩١).
 والغير عنده تابع، إذا كان وصفاً للمبتدأ في المعنى، وكان كأنه
 هو. أما إذا خالفه ولم يكن وصفاً له، وإنما كان بياناً لمكانه أو
 زمانه، فينتصب على الخلاف.

أما بقية المواضع مما عده النحاة من التوابع، كالمنسوق والبدل
 والتوكيد، فلم يجعلها المخرومي من التوابع. فالمنسوق لم يرفع
 حينما يأتى به مرفوعاً، على كونه تابعاً، بل على كونه مسنداً إليه
 شأن، استغنى المتكلم بالواو الدالة على التشريك من إعادة
 المسند. وكذا البدل، فهو مقصود لذاته. فرفعه وخفضه ونصبه - عند
 المخرومي - أصالة لا تبعاً^(٩٢). وأما التوكيد، فهو بقسميه (اللفظي
 والمعنوي) ليس تابعاً عند المخرومي. فقد عد اللفظي منه حكاية
 لا تبعاً، فهو مسند إليه أعيد ذكره تثبيتها له في ذهن السامع.
 وأما المعنوي، فهو متحقق بكلمات لها نفس وظيفة التوكيد اللفظي
 "ولكن لا بلفظ التوكيد، بل بلفظ يتضمن معناه... فهو إنما يرفع،
 لأنه هو المسند إليه لا لأنه تابع"^(٩٣).

خامساً : الأداة :

ولعل أهم شيء في هذا البحث، هو دراسة المفرومى للأدوات وجمعها على وفق ما تؤديه من معنى. فقد اعتاد النحاة، الذين اهتموا بهذه الدراسة، أن يجمعوا بين أدوات لا يجمعها إلا شبه هم الحمل، كـ "أن التوكيد"، و "أن الواصلة". وأن يفرقوا بين أدوات كان من حقها أن تجتمع في باب واحد، كـ "أجل" و "أي" و "إن" و "بلا"، فقد درست (أي وإن) في باب الهمز، و درست الأخيرة في باب الباء. (٩٦)

ولما كان اهتمام المفرومى بالمعنى الذي تحمله الأداة، جاءت الأدوات عنده، وبصورة عامة، مرتبطة واساليبها اللغوية، كالاستفهام والنفي والتوكيد والشرط. ومن أجل ذلك، أضاف أدوات وأخرج أخرى، اعتمدا على المعنى الذي تحمله، كإضافة "أل" التعريف والحروف الراشدة إلى أدوات التوكيد، وإضافة حروف الجر، و "أل" الداخلة على المنادى، و "الفاء" الواقعة في جواب الشرط، إلى أدوات الوصل، بعد أن أخرج منها "ذو" و "الذي" و مثيلاتها. (٩٧)

أ- أدوات التوكيد :

(٩٩)

١- قد جعلها المفرومى ثلاثة أقسام:

أ- قسم مختص بالدخول على الأسماء، وهو أن التوكيدية.

ب- قسم مختص بالدخول على الأفعال، وهو: نونا التوكيد الثقيلة والخفيفة.

ج- قسم مشترك بين الأفعال والأسماء، وهو: انما، ما والآ.

٢- قد أضاف إلى هذه الأقسام الثلاثة أدوات أخرى تفيد التوكيد، كـ "أل" التعريف، والأدوات التي تراد بعد النفي.

ب- أدوات النفي:

وقد جعلها قسمين:

١- مفردا، وهو كل من: لا، ما، إن، أل.

وكما هو معلوم ان النحاة جعلوا "ما" قسمين: التميمية
والجارية. ويرى المخرومي، ان تفريق النحاة بينهما لا ينبغي على
اسار لموي سليم، ولا اختلاف بين الاثنين. ولكنهم نسبوا الخبر بعد
الجمازية، لأنه لم يكن عين المبتدأ. وكذا مع "لا" فقد جعلت قسمين:
الخطي المفرد ونفي الجنس. والاختلاف بينهما عند المخرومي، إلا ان
الخبر بعد "لا" النافية للجنس لم يكن عين المبتدأ، ولذا نصب على
الخط. (٢١)

ب- مركبا، وهو كل من: لم، لما، لن، ليس، لات.

٣- أدوات الاستفهام:

وقد جعلها المخرومي قسمين:

١- الأدوات التي تفيد الاستفهام اصالة، وهي: الهمزة و هل.

ب- الأدوات التي يكسب بها عن المستفهم، وهي: ما، من، اي، كيف،
ان، متى، ايان.

ويلأخذ على تقسيم المخرومي هذا، انه خلط بين الأدوات والكنائيات.
فعبّر عما اسماء بالكنائيات وهي اسماء الاستفهام المذكورة
بالأدوات.

٤- أدوات الجواب:

وهي: نعم، أجل، جبر، ان، لا. وقد بين المخرومي مناسبات القول

(١٠٤)

التي تستخدم بها كل أداة.

٥- أدوات الشرط:

(١٣)

وقد جعلها:

١- انلي، وهو: ان، اذا، لو.

ب- كناية، وهو: ما، اي، متى، ايان، كيف، ان، حيثما.

ولقد وقع فيهما وقع به من قبل، حينما ذكر أدوات الاستفهام،
مبميا الكنائيات التي تفيد الاستفهام بالأدوات. مما يمكن حملها على
الخلط.

٦- أدوات النداء :

وجعل «نفسها» الهمزة ، يا ، هيا ، ايا ، وا . مبينا المعاني التي تؤديها .
(١٠٤)

٧- أدوات الوصل :

(١٠٥)
وقد جعلها على صيغتين

١- قسم لأيلييه الآ مفرد ، وهو أدوات الإضافة و "اي" الداخلة على المتبادي المعروف ب "ال" .

ب- قسم لأيلييه الآ جملة ، وهو " الفاء " الواقعة في جواب الشرط . لأنها تفيد الربط بين عبارتين اختلفتا من ناحية تحقق الوقوع . فالأولي غير متحققة بحكم الشرط ، والثانية متحققة بحكم الجواب ان تحققت الأولى . وجعل من هذا القسم أيضا : ما ، ان (الساكنة النون) ، ان (المشددة) . اما "ذو" و "الذي" ومثيلتهما ، التي عدها النحاة من قبيل أدوات الوصل ، فقد أخرجها المخرومي منها . ويرى ان ما بعد "ذ" مضاف اليه ، وهي تؤدي ما تؤديه كلمة "صاحب" ، اذا قلنا : هذا صاحب علم ، وذاك صاحب مال . وهي في دينك المثاليين خبر من المبتدأ . وكذا "الذي" ومثيلاتها ، فقد عدهن أدوات اشارة ، يشاربهن الى الأمور الذهنية .
(١٠٦)
(١٠٧)
(١٠٨)

٨- أدوات القصر :

(١٠٩)
ويؤدي القصر بأدوات هي : "لا" ، "بل" ، "انما" ، "ما وإلا" . ومعلوم ان النحاة في ذكرهم لأداتي القصر (انما و ما وإلا) لم يفرقوا بينهما . ولذا فرق المخرومي بين معنييهما ، معتمدا في ذلك على قول الجرجاني : "لو كانا سواء ، لكان ينبغي ان يكون في انما من التثنية مثلما يكون في ما وإلا" .
(١١٠)

والعطف ليس اسلوبا لغويا . إلا اني ذكرته هنا لبيان رأي المخرومي في ادواته . فقد رأى ان الواو وشم والفاء ، هي الأدوات التي تفيد العطف ، لأن العطف تشريك ولا تشريك في "بل" و "لكن" و "لا" . فالإلى للأضراب والثانية للاستدراك والثالثة للنفي. (١١١)

سادسا : الكناية :

١- التوسع في الكنايات:

علمنا سابقا ، ان المخرومي احيا مذهب الخليل في تسمية الضمائر بالكنايات. (١١٢) ولكن هذه التسمية عنده لم تكن مقتصرة على الضمائر فقط ، بل شملت اسماء الاستفهام واسماء الإشارة واسماء الشرط والاسماء الموصولة ، فهي : " ليست اسماءا ، وان تعارف النجاة على تسميتها اسماء ... ونظرة سريعة في حدود الاسم عندهم ، تكفي لاستبعاد ان تكون هذه الكنايات والأشارات اسماء . فقد عرف سيويه الاسم بالتمثيل له ، فقال : "الاسم : رجل وفرير وحائط" ولم اجد من مثل للاسم باسم استفهام او اسم شرط او نحوهما" . (١١٣)

والكنايات عند المخرومي قسم مستقل بذاته ، ولذا اضافها إلى التقسيم المتعارف عليه للكلمة بعد ان قدم الفعل على الاسم ، ليصبح التقسيم عند : فعل ، اسم ، أداة ، كناية . (١١٤)

٢- انكار وجود الضمائر المنفصلة :

من المعروف ان النحاة جعلوا الضمائر متصلات ومنفصلات . ولكن هذا التقسيم عند المخرومي "لا ينبغي على اسار سليم ، ولا يقوم على فقد لهذه الكلمات . فما توهموا انه ضمير منفصل ، ليس بمنفصل حقيقة ، ولكنه متصل بوجه آخر ، وينوع من الاتصال ، لأن "انا" و "انت" و "هو" و "اي" وفروعهن مركبات وليس مفردات ، وليس بمجموعتهن هن

الصماغر ، لأن الصماغر من "أنا" هو الألف ، ومن "نحن" هو النون ، ومن "أنا" هو التاء ، ومن "أي" هو الياء ، وأما "أن" في أنا وأنت فعناد للصماغر ، لأن "أنا" فعناد أنا ينطق بد من الصماغر " .
(٩٥)

ويؤيد من الإشارة إلى أن للمخرومي رأيا آخر في الصماجرين "أنا" و "نحن" أشتبه في كتابه مدرسة التوفيق ، ويظهر فيه موافقا للكوفيين .
(٩٦)

وبذلك نرى الصماجرين اللذان لزيادة فيهما ، والواقع أن ذلك من أجل نمو المدارك العقلية .
ومقتضىنا متابعة الرأي الأخير ، ذلك أنه آخر ما استقر عليه قبل وفاته رحمه الله .

سابعاً : التطبيق النحوي في اللغة العربية

بني النحو على أصول كان أهمها :

١ - أن حركات الأعراب أشار لعوامل لغوية أو معنوية .
٢ - وأن العامل في النحو له أحكام العلة ، فلا يجوز أن يتقدم معموله عليه ، لعدم جواز تقديم المعلوم على العلة ، ولا يجوز أن يجتمع عاملان على معمول واحد ، لأن اجتماع علتين على معلول واحد ضرب من المحال .
وهكذا بالنسبة إلى الأحكام الأخرى ، فهي مقيسة على أحكام العلة والمعلوم .

٣ - وأن القياس المتبع هو قياس العلة ، أي حمل المسألة النحوية على مسألة أخرى لمجرد الشبه في حالة واحدة .

والقد قامت آراء المخرومي على إبعاد النحو عن هذه الأصول الدخيلة ، وبنيائه على وفق قاعدة جديدة لا تقوم على مألولة من أحكام ، وربطها بالواقع اللغوي ، بل تقوم على :
(٩٧)

١ - أن حركات الأعراب ليست أشارا لعوامل ، ولكنها عوارض لغوية اقتضاها الأسلوب ، من أجل الوصول إلى الغرض من التفاهم بين المتكلمين .

٢ - وليمر في النحو عامل ، وليست المؤشرات التي تصير بها الكلمة مرفوعة أو منخفضة أو منصوبة هي ما زعموا من فعل أو شبه فعل أو

٣- وان القياس الواجب ان يتبع في الدرس النحوي ، هو القياس الذي اسطند نحالة لغويون ، امثال الخليل والفراء . وهو القياس القائم على محض من المشابهة ولما كان الامر كذلك جاز عند المخرومي ان يتقدم الفاعل على فعله مع بقاء فعلية الجملة ، وان يبتسم فعلان على فاعل واحد ، وان يكون الفعل عاملاً بالمفعول المقدم وبالنمير العائد عليه . والى غير ذلك من احكام مرت في فصل الاحياء .

وحينما نقول : انه جور الاعمال او العامل ، فهذا لايعني انه اراد معنى العامل او المؤثر في مفهوم النحاة القدماء ، بقدر مايعني انه قيمة نحوية . وبمعنى اكثر وضوح ، ان العامل عند المخرومي ونسبة لغوية بحتة . .

ولحل التطبيق النحوي الذي جاء به المخرومي في هذا المجال ، هو ممارسة عملية - ان سح التعبير - الأصول النظرية التي قامت عليها آراؤه التجديدية في النحو العربي . ولكي يتضح الامر ننقل في ادناه نماذج من تحليلات المخرومي وتطبيقاته ، وكالاتي :

(١١٨)

١- قال في اعراب نحو قولنا : "الرجل الذي وجدته امرأ ، يبكي بكاء يفتت الأكباد ، مر علينا اليوم وهو يبتسم" . ان العبارة الرئيسية التي انبنى عليها الكلام هي : "الرجل مر علينا ... " . والعبازات الملحقة بها هي :

- لقيتد امرأ ... صلة "الذي"

- يبكي بكاء ... حال

- يفتت الأكباد ... نعت البكاء

- وهو يبتسم ... حال

والذا اردنا ان نحرب احد هذه الأجزاء كالجاء الأول ، قلنا :

- لقيتد :

لقي : فعل ماض ،

التاء : ضمير الفاعل المتكلم ،

الهاء : ضمير المفعول

امر : كناية زمانية ، بينت زمان وقوع الحدث ، وهو اللقاء .

وعبارة لفيتد امر سلة "الذي"

(١١٩)

ب- وقال في اعراب قولهم : "كان جدي عبد الله بن عباس ، يقول ، وبد ثادب ابراهيم ، وعند اخذ ، وكان اسن منه بعشرين سنة : اقتسم ابناء يوسف نشر الكلام ونظمه " . ان العبارة الرئيسية التي انبنى عليها الكلام هي : "كان جدي" يقول " . والمبارات الملحقة بها هي :

- وبه ثادب ابراهيم ،

- وعند اخذ ،

- وكان اسن منه ،

- اقتسم ابناء يوسف . . . ونظمه : مفعول يقول .

فاذا اردنا ان نعرّب احد هذه الاجزاء كالجزء الأخير مثلاً قلنا :

- اقتسم : فعل ماض ،

- ابناء : مضاف اليه ، فاعل مرفوع ،

- اقتسم : مضاف اليه مخفوض ، وقد حرك آخره بالكسرة ، لانه اسم غير مفعول ،

- يتر : مفعول منحوط ،

- الكلام : مضاف اليه مخفوض ،

- الواو : اذا تشريك ،

- ثادب : مفعول ايضا سدالة الواو ،

- الرباء : ضمير مضاف اليه .

(١٢٠)

ج- قال في اعراب ممثل قولنا : "خالد خلف الباب" : "انضم النظر في الجملة ، وتثبت من المسند اليه والمسند ، ودل عليهما ، وقل :

- خالد : مسند اليه (مبتدأ) مرفوع ، ولا تبحث عن العامل ، اهو الابتداء ام الخبر ، لانك ان فعلت بحثت عن شيء لاوجود له ، ويكفي في تحليل رفعه ، واصابتك في التحليل ان تقول : انه مسند اليه .

- خلف : كناية مكانية (خبر المبتدأ) ، لانك تحدثت به عن المبتدأ ، ونصب الخبر هنا ، لانه لم يكن هو المبتدأ في المعنى ، تمييزا له عما كان كذلك .

- الباب : مضاف اليه مخفوض .

د - وقال في أعراب قولده تعالى: "وَأَنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجَرْتَهُ" ،

— أن : أداة الشرط ،

— أحد : المسند اليه ، وهو مسند اليه في الجملة الفعلية ، فهو فاعل ، وهو فاعل مقدم ،

— من : أداة إضافة ،

— المشركين : مضاف اليه بالأداة ، مخفوض بالياء ، لأنه جمع بالواو والنون والياء والنون ،

— استجارك : استجار : فعل ماضٍ ،

الكاف : ضمير المفعول ، وليس في استجارك ضمير مستتر

ليعرب فاعلاً... فان فاعله مقدم ، وهو "أحد" ، ولا حاجة

بك الى أن تقدر فعلاً محذوفاً مفسراً ، يكون أحد فاعلاً له "

(١٩٢)

هـ - وقال في أعراب "هلاً قالدا أكرمته" :

— هلاً : أداة الحذف ،

— قالدا : مفعول مقدم ،

— أكرمته : أكرم : فعل ماضٍ ،

التاء : ضمير الفاعل ،

الهاء : ضمير المفعول ، وإشارة اليه بعد أن تقدم على

الفاعل "

ومما يلاحظ على تطبيقات المزمومة السابقة انه نظر الى اللغة

على كونها استعمالاً . ولذا تجنب الأمثلة المقطوعة المعتمدة في النحو

القديم ، وجاء بالأمثلة النصية . أما طريقتة في تحليل الجملة فهي :

(١) النظر الى نوع الجملة مفردة ام مركبة

(٢) بيان العبارة الرئيسية في الجملة المركبة

(٣) بيان أجزاء الجملة المركبة

(٤) تحليل كل جزء من الأجزاء الى مكوناته

(٥) تحديد المسند والمسند اليه في الجملة المفردة

(٦) بيان مكونات الجملة المفردة

تردد عند الدارسين ، ان هناك مذهبا بغداديا يقف بأراء المذهبيين النحويين ، البصري والكوفي . وهم - في رأي المخرومي - كانوا يصدرون في زعمهم هذا مما جاء في فهرست ابن النديم ، إذ ذكر ان هناك طائفة من النحاة خلطوا بين المذهبيين ، في ان اخدوا عن المبرد ، صاحب الاتجاه البصري ، وعن شطب ، صاحب الاتجاه الكوفي .

ولعل أول من ذهب هذا المذهب هو فلوجل ، محقق كتاب الفهرست ،^(١٤٤) وعند أخذ كل من : فايل في مقدمته لكتاب "الأنصاف" ، وبروكلمان في "تاريخه" . ومن هؤلاء تلقف الفكرة أحمد أمين في "ضحى الإسلام" ،^(١٤٦) وشوقي ضيف في "المدارس النحوية" ،^(١٤٨) وذهبوا اعتمادا على مقالته المستشرقون الى وجود ذلك المذهب .

ويرى المخرومي ان الكوفيين هم البغداديون ، وان التسمية بالكوفية من صنع تلاميذ المبرد المتحمسين لمذهب البصريين . ثم انصب هذا الاسم على أولئك الدارسين البغداديين (الكشائي والفراء وادعابهم) . أما الكوفيون أنفسهم ، فلم يكونوا يعرفونها ، ولم يسم احد منهم مذهب بالكوفي ولا أصحاب الكوفيين .^(١٤٩)

ومن جانب آخر ، فإن فكرة وجود مذاهب أخرى ، بأراء المذهبيين البصري والكوفي ، لم تكن مقتصرة على المذهب البغدادي المزعوم - على حد تعبير المخرومي - بل تعدته الى وجود مذهب اندلسي وآخر مصري . ويرى المخرومي ان المدرس النحوي في مصر والاندلس ، كان جل اعتماده على نتائج الدارسين المشاركة في البصرة وبغداد ، ولم تبد فيه من سمات الأسالة ما يمكن معه ان نجعل منه درسا له طابع خاص ، ولم يبد من الدارسين هناك ، انهم اخدوا من الفصحاء الذين نزلوا بعد الفتح . وجل ما جاء به أولئك شروح لمصنفات المشاركة ، وفي مقدمتها : كتاب سيبويه وجمل الزجاجي وايضاح الفارسي" .^(١٥٠)

- ١- في النحو العربي نقد وتوجيه : ١٥
- ٢- المصدر نفسه : ١٥
- ٣- المصدر نفسه : ١٧-١٨
- ٤- المصدر نفسه : ١٩
- ٥- شرح ابن عقيل : ١٤/١
- ٦- الأدول في النحو : ١/ ٦٨ ، المسائل العسكرية : ٨٣ ، مغني اللبيب : ٤٩٢
- ٧- مغني اللبيب : ٥٠٠
- ٨- في النحو العربي نقد وتوجيه : ٣١
- ٩- المصدر نفسه : ٣٣
- ١٠- المفصل : المبحث في : ١٠/١ ١١
- ١١- شرح ابن عقيل : ١٤/١
- ١٢- في النحو العربي قواعد وتطبيق : ١٥٠
- ١٣- في النحو العربي نقد وتوجيه : ٥٧
- ١٤- المصدر نفسه : ١٧
- ١٥- المصدر نفسه : ٢٢٥
- ١٦- المفصل : ٤/٢
- ١٧- في النحو العربي نقد وتوجيه : ٢٣٣
- ١٨- المصدر نفسه : ٢٣٤
- ١٩- المصدر نفسه : ٢٤٦
- ٢٠- المصدر نفسه : ٢٤٧ وما بعدها .
- ٢١- المصدر نفسه : ٢٦٤
- ٢٢- المصدر نفسه : ٢٦٥ وما بعدها
- ٢٣- المصدر نفسه : ٢٧٧
- ٢٤- المفصل : ١٧٦/٢
- ٢٥- مغني اللبيب : الباب الخامس بالادوات .
- ٢٦- في النحو العربي نقد وتوجيه : ٢٧٩
- ٢٧- المصدر نفسه : ٢٨٤

- ٢٨- المصدر نفسه : ٢٨٤ - ٢٨٥
- ٢٩- المصدر نفسه : ٢٩٠ - ٢٩١
- ٣٠- المصدر نفسه : ٣٠٣
- ٣١- المصدر نفسه : ٣١١
- ٣٢- الكتاب : ١٨٢/٢ . في النحو العربي نقد وتوجيه : ٣٠٦ وما بعدها
- ٣٣- في النحو العربي قواعد وتبيين : ٢٠٦
- ٣٤- المصدر نفسه : ٢٠٦
- ٣٥- المصدر نفسه : ٢١٠
- ٣٦- المصدر نفسه : ٢١١ - ٢١٢
- ٣٧- المصدر نفسه : ٢١٤
- ٣٨- المصدر نفسه : ٢١٤ - ٢١٥
- ٣٩- في النحو العربي نقد وتوجيه : ١٠٠
- ٤٠- المصدر نفسه : ١٦٢
- ٤١- المصدر نفسه : ٩١
- ٤٢- المصدر نفسه : ٢٠٧
- ٤٣- المصدر نفسه : ١٨٠
- ٤٤- المصدر نفسه : ١٨٧
- ٤٥- شرح ابن عقيل : ٣٢٢/١
- ٤٦- في النحو العربي نقد وتوجيه : ٢٠٦
- ٤٧- المصدر نفسه : ٢٠٦
- ٤٨- المصدر نفسه : ١٩٠
- ٤٩- الكتاب : ٣٧٢/١
- ٥٠- المصدر نفسه : ٢٩٥/١
- ٥١- في النحو العربي نقد وتوجيه : ١١٠
- ٥٢- الأعراب في النحو العربي ، مجلة الكاتب العربي ، العدد : ١٦ / ١٩٨٦
- ٥٣- ملاحظات على كتاب نحو الفعل ، مجلة الرابطة ، العدد : الثاني / ١٩٧٥
- ٥٤- شرح ابن عقيل : ٣٦/١
- ٥٥- في النحو العربي نقد وتوجيه : ١٣٣
- ٥٦- المصدر نفسه : ١٣٣

- ٥٦- المصدر نفسه : ١٣٣
- ٥٧- المصدر نفسه : ١٣٤
- ٥٨- شرح ابن عقيل : ٧٨، ١
- ٥٩- في النحو العربي نقد وتوجيه : ١٣٧ ، وإلى ذلك ذهب رسمياً المباح في كتابها "أسناد الفعل" دون أن تشير إلى صاحب الرأي ، بل نسبتها إلى نفسها . اسناد الفعل : ٦٦
- ٦٠- في النحو العربي قواعد وتطبيق : ٢٦
- ٦١- الكتاب : ١٢/١
- ٦٢- شرح المفصل ، بن يعين : ٤٠٧
- ٦٣- من اسرار اللغة : ١٧٢
- ٦٤- من محاضرة للمؤرخ علي طلبة الدراسات العليا (الدكتوراه) ، جامعة الكوفة ، كلية التربية للبنات ، بتاريخ ١٨/١١/١٩٩٢ ، مخطوطة سعيد جاسم الزبيدي .
- ٦٥- في النحو العربي نقد وتوجيه : ١٥٥ وما بعدها .
- ٦٦- في النحو العربي قواعد وتطبيق : ٢٧
- ٦٧- الأعراب في النحو العربي ، مجلة الكاتب العربي ، العدد : ١٦/١٩٨٦ ، وقال في محاضراته على طلبة الدراسات العليا (الدكتوراه) في جامعة الكوفة ، كلية التربية للبنات ، بتاريخ ١٨/١١/١٩٩٢ : الأعراب بيان ما للكلمة من معنى في أثناء الجملة .
- ٦٨- الأعراب في النحو العربي ، مجلة الكاتب العربي ، العدد : ١٦/١٩٨٦
- ٦٩- المصدر نفسه .
- ٧٠- المصدر نفسه .
- ٧١- إحياء النحو : ٥٠
- * - في النحو العربي نقد وتوجيه : ٨٧
- ٧٢- في النحو العربي نقد وتوجيه : ٦٨ وما بعدها .
- ٧٣- ينظر الفصل الثاني من هذه الرسالة :
- ٧٤- الأعراب في النحو العربي ، مجلة الكاتب العربي ، العدد : ١٦/١٩٨٦
- ٧٥- المصدر نفسه .
- ٧٦- في النحو العربي نقد وتوجيه : ٧٢

- ٧٧- المصدر نفسه : ٧٣
- ٧٨- في النحو العربي قواعد وتطبيق : ٦٩-٧٠
- ٧٩- في النحو العربي نقد وتوجيه : ٨٤
- ٨٠- في النحو العربي قواعد وتطبيق : ١٨٦
- ٨١- احياء النحو : ١١٥ ، ١٢٤ ، ١٢٦
- ٨٢- المصدر نفسه : ١٢٤
- ٨٣- في النحو العربي نقد وتوجيه : ٧٥
- ٨٤- احياء النحو : ١١٨ - ١١٩
- ٨٥- شرح ابن عقيل : ٢٤٧/٢
- ٨٦- في النحو العربي قواعد وتطبيق : ١٨٦ وما بعدها .
- ٨٧- المصدر نفسه : ١٨٧
- ٨٨- الكتاب : ٤٢٢/١
- ٨٩- في النحو العربي قواعد وتطبيق : ١٨٨
- ٩٠- المصدر نفسه : ١٨٨
- ٩١- في النحو العربي نقد وتوجيه : ٧٤
- ٩٢- المصدر نفسه : ٧٤
- ٩٢- المصدر نفسه : ٧٤
- ٩٤- المصدر نفسه : ٧٥
- ٩٥- المصدر نفسه : ٧٥
- ٩٦- مخني اللبيب : ١٠٥ ، ١٥٣
- ٩٧- في النحو العربي نقد وتوجيه : ٢٤٠
- ٩٨- المصدر نفسه : ٣٢١ وما بعدها .
- ٩٩- المصدر نفسه : ٣٢١ وما بعدها .
- ١٠٠- المصدر نفسه : ٢٥٠
- ١٠١- المصدر نفسه : ٢٥٠
- ١٠٢- المصدر نفسه : ٢٧٩
- ١٠٣- المصدر نفسه : ٢٩٠
- ١٠٤- المصدر نفسه : ٣٠١
- ١٠٥- المصدر نفسه : ٣٢١

- ١٠٦- المصدر نفسه : ٢٧٧
- ١٠٧- المصدر نفسه : ٣٢١
- ١٠٨- المصدر نفسه : ٣٢١
- ١٠٩- في النحو العربي قواعد وتطبيق : ٢١٠ وما بعدها .
- ١١٠- دلائل الإعجاز : ٣١٣
- ١١١- في النحو العربي قواعد وتطبيق : ١٩١
- ١١٢- ينظر الفصل الثاني من هذه الرسالة :
- ١١٣- ملاحظات على كتاب نحو الفعل ، مجلة الرابطة ، العدد الثاني ١٩٧٥
- ١١٤- في النحو العربي قواعد وتطبيق : ٤٦
- ١١٥- المصدر نفسه : ٥٠
- ١١٦- مدرسة الكوفة : ١٩٢
- ١١٧- في النحو العربي قواعد وتطبيق : ٢٣٢
- ١١٨- المصدر نفسه : ٢٢٧
- ١١٩- المصدر نفسه : ٢٢٧
- ١٢٠- المصدر نفسه : ٢٣٢-٢٣٣
- ١٢١- المصدر نفسه : ٢٣٣
- ١٢٢- المصدر نفسه : ٢٣٥
- ١٢٣- الدرر النحوي في بغداد : ١٩١
- ١٢٤- تاريخ الأدب العربي ، بروكلمان : ٢ / ٢٢٢ الهامش ، ٢ / ٢٣٥
- ١٢٥- مقدمة كتاب الانصاف في مسائل الخلاف ، ترجمة عبد الحليم النجار ، مخطوطة الدكتور حاتم الزامن .
- ١٢٦- تاريخ الأدب العربي : ٢ / ٢٢١-٢٥٦
- ١٢٧- ضحى الإسلام ، احمد امين : ٢ / ٢٩٨
- ١٢٨- المدارس النحوية : ٢٤٥-٢٧٨
- ١٢٩- الدرر النحوي في بغداد : ٢٣١
- ١٣٠- المصدر نفسه : ٢٥٢-٢٥٣

الفصل الرابع المفرومي في انتشار النافديين

حتيت آراء المفرومي بالاهتمام الواسع في الأوساط الثقافية وانتشرت انتشاراً واسعاً، ليس في العراق فحسب بل وفي أرجاء آخر اهتمت بتعاون العربية. وكان من الطبيعي أن تواجه هذه الآراء كما هو حال الآراء التجديدية الأخرى، ردود فعل الدارسين سلباً وإيجاباً وإن ينبغي لدراستها أقلام انصف بعضها وفات بعضها الآخر ذلك.

وقد يكون من العبّر الأمام بتلك الآراء التي قيلت بحق عند النظرية في فصل بعينه، ولذا ركزنا على ما هو أهم وأكثر خطراً من غيره، عسى أن يكون في ذلك أظهار للحقيقة، وإقرار لما يستحق الأقرار، واستبعاد لما لم يستحق ذلك.

وقبل البدء في ذلك لابد من التنويه إلى أن أعمال المفرومي كافة تشقّع في دائرة نقد الفكر النحوي العربي، وتوجيهه نحو طريق سليم فهي مفتاح لدراسة جديدة، ليرى لنا أن نطالب بأكثر من ذلك.

أولاً: المنهج الوصفي والدراسة الشمولية :

يرى حلمي خليل^(١) وتشابعد في ذلك نعمة رحيم الحراوي^(٢)، أن سماه المنهج الوصفي غير واضحة عند المفرومي، فبالرغم من أنه يذهب إلى كون النحو دراسة وصفية تطبيقية، وأن لير من وظيفة النحوي، الذي يريد أن يعالج نمر لغز من اللغات، أن يفرض على المتكلمين قاعدة أو يضلّ لهم أسلوباً. فأننا نلمح سيطرة المعيارية والهدم التعليمي على فكر المؤلف.

أقول: إن المنهج الوصفي الذي تمثله المفرومي، ليس المقصود به ذلك المنهج الغربي المعروف، بل هو منهج تابع من التراث العربي الأصيل. فلم تنظم عرى الارتباط بينه وبين الدراسات اللغوية القديمة، التي وجد فيها المفرومي ما يكون صالحاً لدراسة جديدة، ثم

ان المنهج الوصفي العربي - ان صح هذا المصطلح - لا يند ان ينتهي الى قاعدة عامة، تبين عليها نتائج الاستقراء للمادة اللغوية. ولا يمكن ان ذاك، ان تحمل النتائج على كونها نتائج معيارية. فمنتزعي الدراسة الوصفية العربية، اذن، هو وضع قاعدة للمادة المستقراة. ومن هنا نستطيع القول، ان المعيارية عند المحرومي نتيجة نهائية للمادة الموصوفة.

اما فيما يخص النظرة الشمولية لفروع الدراسة اللغوية (صوت، كلمة، تركيب، دلالة) فلقد رأى حلمي خليل^(٤) ان المحرومي وقع في التناقض. فتارة يقول بالدراسة الشمولية "وان موضوعات العربية مختلفة، بعضها يعتمد على بعض. فالدراسة الصوتية والدراسة الصرفية والدراسة المعجمية والدراسة النحوية، كلها موضوعات لغوية تهدف الى ناحية تطبيقية تفيد منها الأجيال، فيما تقرا وفيما تقول وفيما تكتب" وتارة اخرى لايقبل المفهوم الشامل للنحو، كما هو عند الخليل والفراء. ويرى "ان الحاجة اصبحت ماسة الى تفريق الموضوعات التي تناولها الخليل والفراء ومن عاصرها مختلفا متشابهة... وان ينبغي لكل موضوع دارسون متخصصون"^(٥).

ونستطيع القول، ان ماذهب اليه حلمي، ورأى انه تناقض وقع به المحرومي، لايمكن حمله على ذلك. فصحيح ان ماورد في "كتاب سيبويه"، وفي "معاني الفراء" ليس من النحو الخالص الذي يعنى بالتركيب والدلالة، بل اشتمل على مواضع صوتية واخرى صرفية، اختلطت مع المواضع النحوية، مما ادى الى ضياع هذه المادة المهمة. ومن ثم ظهرت الحاية بالدراسة النحوية منفصلة عن فروع الدراسة اللغوية الاخرى. فمفهوم الشمولية عند المحرومي، لايعني ذلك الخلط المتعمد الذي نراه في كتب الدراسة القديمة، والذي ذهب اليه الانتاذ حلمي، بل يعني ان تفرز المواد الخاصة بالصوت والمواد الخاصة بالكلمة والمواد الخاصة بالتركيب، وان توضع على وفق التسلسل الطبيعي لمواد الدراسة اللغوية عامة، التي تبدأ بالصوت وتنتهي بالدلالة، من دون فصل بينها. فملينا اذن ان نفرق بين مايمى خطأ، وهو ماوجدناه في "كتاب سيبويه" و"معاني الفراء"،

وبين الدراسة الشمولية التي قصدها علم اللغة الحديث وتبناها
المعزومي، والقائمة على أساس من الموضوعية البحثية .

ثانيا : مستويات التحليل اللغوي :

يرى حلمي خليل ، أن المعزومي في دراسته لمستويات التحليل
اللغوي ، اقتصر على ثلاثة مستويات فقط ، وهي : المستوى الصوتي
والمستوى الصرفي والمستوى النحوي ، واهمل المستوى الدلالي ، ولم
يحدد موضوعه ، وإنما يرى أن علماء المعاني هم الذين استأثروا
بالدراس النحوي الحق ، بل هم النحاة الحقيقيون .^(٧)

ولأبعد من القول أن علم اللغة الحديث ، ينظر إلى المستوى النحوي
بمجرد عن المستوى الدلالي^(٨) ، فالمستوى النحوي هو المستوى الذي
يظهر مكونات التركيب ، فإذا وصل الموقف إلى بيان المعاني الناتجة
عن التركيب ، جعل ذلك من اختصاص المستوى الدلالي . ولعل هذه
النظرة هي عين النظرة التي نظر بها النحاة العرب إلى الدراسة
النحوية ، حينما فصلوها عن دراسة المعاني ، والتي وقف منها
المعزومي موقف الراهض . أما ما ذهب إليه حلمي خليل ، ورأى أنه
إهمال من المعزومي ، فلا انتم كذلك . ذلك أن المستوى الدلالي عند
المعزومي لم ينفصل عن المستوى النحوي ، فليس من اختصاص النحوي ،
أن يدرس اشكالي مجردة من المعنى - إذا صح التعبير - فالنحو
عنده ، هو العلم الذي يهتم بدراسة معاني التركيب ، وليس هو العلم
الذي يهتم بدراسة أواخر الكلم ، كما هو حال الدراسات النحوية
القديمة^(٩) .

ثالثا : الجملة :

١- تعريفها :

(١٠)

يذهب حلمي خليل ، الى ان المفرومي ، اعطى عدة تعريفات للجملة ،

فهي :

(١١)

أ - الصورة الصغرى للكلام المفيد في اية لغة .

ب - المركب الذي يبين المتكلم به ، ان صورة ذهنية كانت قد تألفت

(١٢)

اجزاؤها في ذهنه .

(١٣)

ج - الوسيلة التي تنقل ما جاء في ذهن المتكلم الى ذهن السامع .

(١٤)

د - الوحدة الكلامية الصغرى .

والمتتبع لهذه التعريفات ، التي نقلها الأستاذ حلمي ، ورأى انها

مفاهيم متعددة للجملة ، يخرج بنتيجة هي : ان لافرق بين التعريف

الاول والاخير ، واما الثاني والثالث فلا يعدوان كونهما بياناً

لوظائف الجملة . فالتعريف - على وفق ذلك - واحد لا تعدد فيه ،

على ما ذهب اليه حلمي خليل .

٢- العلاقة الأسنادية :

(١٥)

انكر ابراهيم السامرائي على المفرومي ، وتابعه في ذلك احمد

سليمان ياقوت ، مذهبهم في احتمال وجود لفظ الاسناد في بعض من

(١٦)

الاستخدامات اللغوية ، وان الضمة علم المسند اليه تعبر عما

(١٧)

يعبر عنه لفظ الاسناد .

ويؤخذ على الأستاذ السامرائي ومن تابعه ، ان الجملة العربية ،

تتكون من ركنين أساسين : "المسند" و "المسند اليه" ، وعلاقة رابطة

بينهما تدعى اسناد ، وبها يتعين المعنى المراد ، ولا اذن ان

الاستاذين ينكران ذلك . بقي ان هذه العلاقة كيف تؤدي ؟ وماهي الطرق

التي تظهر بها ؟ ان اصل اختفاء المعنى المراد ؟ .

ففي بعض من الاستخدامات القديمة ، بل حتى في الاستخدامات الانية

للغة ، ما يحتاج الى ابراز ضمير او ما يشابهه لظهار المعنى

المقصود ، خوف الالتباس . فقول الشاعر الذي استشهد به المخرومي
"أنت تكون ما جد نبيل... " يحتاج الى لفظ الكينونة ، لبيان
المراد ، المجد والنبيل في المستقبل من الزمن ، ولو قالت المرأة
التي ترقص ولدها : "أنت ما جد نبيل... " لتوهم السامع ان المراد
من ذلك ، هو المجد والنبيل في الوقت الذي حصل به الرقص ، وهو امر
لا يمتثل حمولة للطفل ، كونه طفلاً .

فعمل الكينونة هنا ليس زائداً ، كما ادعى قدماء النحاة ، لعدم
اعماله بالذي يعمد ، وليس هو زائد لأقامة الوزن ، كما ادعى
ابراهيم السامرائي وياقوت ، بل هو لفظ جاء لمعنى ، لا يمكن الاستغناء
عنه اذا اريد بيان المعنى المذكور . وكذا في مثل قولنا : "محمد هو
الشاعر" ، فالتميز "هو" افاد الإسناد ، وبيان المقصود من ذلك
التحيز ، ولو قيل : "محمد الشاعر" لالتبس الأمر بين ارادة القصد
من عدمه ، بين الاثنين يون شاع ، فبالأولى تكون الجملة تامة ،
ولا تكون كذلك في الثانية ، بل تحتاج الى ما يكملها ، كأن يكون :
"محمد الشاعر حريص على أداء عمله" .

فليس مقصد المخرومي من ذلك ، حمل العربية على غيرها من اللغات
في ذلك التعبير كما ادعى الأستاذان الجليلان ، السامرائي وياقوت ،
بل هو امر يفرضه الواقع للموسر للغة العربية .

٣- جد الجملتين الاسمية والفعلية :

(١٨)

علمنا سابقاً ، ان الجملة الفعلية عند المخرومي ، هي ما افاد
مسندها التجدد والحدوث ، فاذا افاد الثبوت وعدم التجدد ، كانت
الجملة اسمية . ويرى ابراهيم السامرائي ، ان التجدد في الجملة
الفعلية لا يكون الا في الأفعال التي تفيد التجدد فعلاً ، واما الأفعال
التي تكون منقطعة الأحداث ، كسافر و ذهب و مات ، فليس فيها من
التجدد شيء . وليس لنا "ان نلسق التجدد بالفعل ، لأنه ليس من
منهجنا ، ولأن الشواهد لاتؤيد هذا التجدد المزعوم" ويرى ان ذلك
التجدد المزعوم - على حد تعبيره - لا يصلح الا مادة للنقد البلاغي .
قال ذلك وكانما قد شئ قوله الذي رد به على المخرومي في نظر

كتاب الذي نقلنا منه التصور^(١٩) اعلاد ، وهو : "الفعل زمانه وابنيته" وهو ان الجملة الاسمية ما افاد مسندها الثبوت ، وان الفعلية ما افاد مسندها التجدد . ثم ان الأستاذ السامرائي قد فاته ان البحث البلاغي في احد وجوهه بحث في الدلالة اللغوية ، وان كان النحاة قد نظروا الى التراكيب والصيغ من جهة المبنى ، مما جعلهم يبتعدون عن المنهج اللغوي الصائب ، فان البحث البلاغي قد نظر اليها من جهة المعنى ، وهو ما تسمى اليه النظريات الحديثة في علم اللغة . ثم اننا نجد ذلك ومن اجل ان يثبت رُعمه ، استخدم المعالجات ذات دلالة محتمية ، اكثر من ان تكون ذات دلالة سياقية كالفعل "مات" :

رابعاً : الفعل :

١- حركات آخر بناء يفعل :

حركات آخر بناء يفعل عند المخرومي دوال على الزمن . فالصيغة مرفوعة تدل على الحال أو تدل على زمان ، ولكنها تدل على ان العمل قد بدىء به ، وانه لما ينتد بعد ، والصيغة منصوبة تتضمن حساً بالدلالة على ما يجيء من الزمان . اما ما بعد أدوات الشرط فلا تدل على الزمان ، لان موادى الشرط تعليق الجواب على المشروط به ، فلا دلالة له على زمان بعينه ، ولذا جعل آخر الصيغة ساكنة .^(٢٣)

ويرى مالك المطلبي ان صيغة "يفعل" تنصرف الى المستقبل بالصاق قرائن المستقبل بها نحو : "سافعل وسوف افعل" وحركة المضارع معها الرفع ، وكان يجب ان يكون على رأي المخرومي منصوبا ، ونحو : "لا تفعل" ينصرف زمان الصيغة الى المستقبل ، وهي مجزومة ، وكان يجب ان تكون على رأي منصوبة . فلا تناسب اذن بين زمن الفعل المضارع وحركة الأعراب فيه .^(٢٤) ثم ان المخرومي على رأي استاذنا نعمه زعيم العزاوي ، اهمل تفسير السكون مع المضارع المتصل بنون النسوة ، فكان ذلك شذوذاً في تطبيقه لوجهة نظره في تفسير ما يطرأ على المضارع من حركات .^(٢٥)

ولعل المستتبع لمسائل العربية ، يجد ان كثيرا منها لم تقصد اليه العرب قديما ، بقدر ما كانت تأتي عفوية على السنتهم ، ولما كانت كذلك ليس من الصحيح عملها على تحليلات وتاويلات تخرج بها عن واقعها اللغوي الملموس . ومن هذه المسائل ، مسألة تعدد الحركات على بناء الفعل . فالنحاة حينما راوا ذلك ، وكانوا قد ذهبوا الى كون الأفعال مبنية ، اقول : انما راوا ذلك ذهبوا في تفسيره مذاهب شتى فتارة يحملونه على الاسم ، لأن الأعراب اصل فيه ، وتارة يقولون انها (الحركات) علائم للآزمنة المتعددة التي تأتي عليها هذه الصيغة ، وهو مذهب انتادنا المخرومي . ولو انهم نظروا الى اللغة ، من الجانب الطبيعي لها ، الخالي من تعسفات التاويل والتقدير ، لما وقعوا في مثل ذلك . فهيئة (يفعل) - على ما اظن - حينما نطق بها العرب ، كانت بمر فوعة . وان الرفع فيها اصل ، فهي على ذلك مبنية على الضم ، إلا ان هذا الواقع لم يبق على حاله لالتبس وصيغ أخرى في بعض من الاستعمالات ، فكان ان مالت بها الألسن الى فتح الآخر حينما دخل عليها ماسمود بالأدوات الناصبة . وحينما دخل عليها ما سموه بالأدوات الجازمة مالت بها الألسن الى التثنية ، ولو انهم ابقوها حينئذ ادخلوا عليها ما سمي بالأدوات الناصبة مرفوعة لالتبس الأمر بين ارادة المفرد و ارادة الجماعة ، فقولنا - على سبيل المثال - "لن يضرب" لو جعل الفعل "يضرب" بالضمه ، لالتبس والصيغة المتصلة بواو الجماعة ، ولأفرق عند النطق بين قولنا : "لن يضرب" ، وبين قولنا : "لن يضربوا" ، ذلك ان العرب تحذف نون الجمع عند الاتصال بهذه الأدوات منما للشقل ، وكذا حينما تدخل (لم ولما) على هذه الصيغة ، فلو جعلت حركتها الضمة لالتبس أمرها والصيغة المتصلة بواو الجماعة ، لأن العرب تحذف نون الجمع عند الاتصال بهذه الأدوات منما للشقل ، ولو جعلت حركتها الفتحة لالتبس أمرها مع ما دخلت عليه (ان ولن واخواتهما) كون الذي يأتي بعدهما منصوبا على ما فرضاه سابقا ، ولو جعلوا حركتها الكسرة لالتبس أمرها والصيغة المتصلة بياء المخاطبة ، ونتيجة لذلك نطقوا بها ساكنة الحرف الأخير ، ولم يجر ذلك كله مع الصيغة التي لم تتصل بها الأدوات

المذكورة . لان الالتباس بينها وبين الافعال الخمسة ، لا يمكن حـصوله ،
هـلأشبه بين قولنا : "يضرب" (بضمه على الياء) وبين قولنا : "يضربون" .
اما السكون الذي يظهر على المضارع المتصل بنون النسوة ، فهو
حالة اقتضاها التخلل من الشغل الناتج عن توالي الحركات ، في
حالة جعل الحرف الأخير من الفعل المتصل بها محركا بالضمه او
الكسرة او الفتحه . ثم اننا لو جعلنا حركة الحرف الأخير ضمه او
كسرة او فتحة ، لكان لايناسب هذه الصيغة الا نون النسوة ، واذ ذاك
تصبح دلالة الصيغة على ارادة الجماعة من النساء من دون توكيد بنون .
وخلالمة القول ، ان هذه الأصوات والحركات ، ليست إلا أصواتا
اقتضاها النطق منعاً للالتباس او الثقل .

٢- الفعل الدائم :

يذهب ابراهيم السامرائي الى ان تسمية المخرومي لبناء "فاعل"
بالدائم ، متباينة للكوفيين والفراء بصورة خاصة ، وكان عليه الا
ينساق فيأخذ بأقوال الفراء ومن تابعوه . فلفظ الدائم يعني فيما
يعني "المستمر" الذي يتطلب فتحة رمزية طويلة ، وليس الأمر كذلك ،
فهو ينصرف الى الحال والاستقبال في حال نصبه للمفعول ، والى الماضي
في حال اضافته . (٢٦)

ولعل اقرب رد على ما ذهب اليه الأستاذ السامرائي ، هو ان لفظ
الدائم يعني فيما يعنيه ، استمرار الحالة وثبوتها في الشيء ،
ولأخير ان كانت تلك الاستمرارية او الديمومة حاصلة في الماضي من
الزمن او في الحال او في المستقبل . وكما هو واضح ان هذه الصيغة
تنصرف الى ارمنة متعددة باتباع القرائن الواردة في السياق ، إلا
ان هذا الزمن الذي تأتي عليه هذه الصيغة ، سواء اكان ماضية ام
مستقبلا ، ليس كالزمن الذي تأتي عليه صيغة "يفعل" على سبيل
المثال . فبالاولى (فاعل) يكون دالا على الثبوت والديمومة ، ويكون في
الثانية دالا على التجدد . ومن هنا جاءت التسمية ، وان كانت لا تستحق
ان تكون تسمية رمزية ، تقابل الماضي والحاضر ، لأنها تفتق من صفات
الزمنة المذكورة ولم يست رمزاً لثباته

ومن جانب آخر ، يرى الأستاذ فاضل الساقى ، ان اعتبار المخروم
ببناء "فاعل" من الأفعال ، لم يكن ناشئاً عن تقدير سليم ، في ضوء
الاسم الصحيحة لتأنييم الكلمة على واقع لغوي وسفي دقيق يعتمد
الدلائل الشكلية وأهمها العلامات أساساً لتمييز الفعل من غيره " (٢٧)
ان اعتماد الكوفيين بالدلالة الظنية في تمييزهم لهذه المادة
واعتبارهم لها مادة فعلية ليس صحيحاً . (٢٨)

ولعل ما ذهب اليه الأستاذ الساقى من وجوب اعتماد الدلائل
الشكلية لتمييز الفعل عما سواه ، امر به حاجة الى النظر ، ذلك ان
الاعتماد على ذلك يذهب الدلالة الزمنية للفعل العربي ، التي تؤخذ
من السياق لأمن الصيغة الصرفية للفعل . ثم ان اعتماد الكوفيين
الدلائل الظنية في تمييزهم للأفعال ، وبصورة خاصة بناء "فاعل" اقرب
الى اللغة واصح منها في فهم الزمن النحوي او الزمن الفعلي .

٣- الأفعال الناقصة :

يذهب فاضل مصطفى الساقى في كتابه "اقسام الكلام العربي" الى ان
المخرومي في ذكره لأقسام الكلام العربي ، لم يعرض لـ (كان
واخوانها) ، او ما يسمى بـ (الأفعال الناقصة) ، واين يمكن ان توضع : (٢٩)
ولقد فات الأستاذ الساقى ان حكم هذه الأفعال عند المخرومي هو
حكم الأفعال التامة ، ومنصوبها حال بها ، وبناءً على ذلك لا يصح ان
نطالبه بما في المذهب البصري . وقد علمنا انه كوفي المذهب في هذه
المسألة .

ومن جانب آخر ، فقد مر بنا ان المخرومي يدعو الى فصل "صار" من
أفعال الوجود ، ذلك انها تدخل على ما ليس اصله مبتداً وخبراً ، لذلك
نقول : "صار الطين ابريقاً" و "صار الحق باطلاً" ولو حذف "صار" من
هذين المثالين ، لكان الكلام : "الطين ابريقاً" و "الحق باطل" ^(٣٠)
وليس هذا بالمقبول . وفي الوقت ذاته يرى ان المنصوب بعدها ليس
خبراً ولا مفعولاً ، وانما هو تمييز ، وظيفته امانة الإبهام عن نسبة
الصيرورة الى الفاعل .

ويرى احمد سليمان ياقوت، وتابعد في ذلك قاسم عبد الرضا كاسد، ان ما ذهب اليه المخرومي ليس صحيحا - على حد تعبير الأستاذ ياقوت - فان الفقير والغني في المثال: "صار الفقير غنيا" شخص واحد وصف بالفقر ثم بالغنى. وكذلك الحق والباطل، قضية واحدة كان يتوهم فيها الباطل ثم اتضح الحق او العكس، ولا يمكن ان يجتمع الباطل والحق وصفين لقضية واحدة في وقت واحد. اما الطين ابريق، فهو من مادته، واذن فليس هناك تناقض على الإطلاق، ولا فبرر بالتالي - لفصل هذه الأفعال (كذا) من النواسخ. اما في منصوب الفعل المذكور، فيرى ياقوت ان مذهب المخرومي مردود عليه، ذلك ان من القواعد المعروفة والمتبعة في التمييز هي ان تدخل عليه "من" وفي المثال الذي اورده المخرومي لا يقبل (كذا) هذا الحرف، فلا يقال: "صار الطين من ابريق". وفي رأي الأستاذ ياقوت ان المنصوب بعد الفعل المذكور يعرب حالا. (٣٣)

ولعل الذي اثبتته الأستاذ ياقوت في هذه القضية، عليه وليبر له، فكون الذي يأتي بعد صار قضية واحدة، لا تشكل جملة بعينها - على ما ذهب اليه - فلا يصح اذن ان ما بعد هذا الفصل من الأفعال الناسخة التي تدخل على الجمل الاسمية فتتسخ حكمها. ولما كان امرها كذلك، يكون ما ذهب اليه المخرومي صحيحا لا غير فيه.

اما فيما يخص منصوب الفعل "صار" فحري به ان يكون تمييزا، ولا يصح ان يعد حالا، ذلك ان الحال مشتق ولا يكون جامدا الا في حالات قليلة، كان يدل على سعر نحو: "بعته مدا بدرهم"، او ان يدل على تفاعل، نحو: "بعته يدا بيد"، او ان يدل على تشبيه، نحو: "كر زيد اسدا"، والنحاة مع ذلك يؤولونه بمشتق، فيقولون في الأولى: "بعته مسرا كل مد بدرهم"، وفي الثانية: "بعته مناجرة يد بيد"، وفي الثالثة: "كر زيد مشبها الاسد". (٣٤)

٤- الإفعال الشاذة:

يرى هاضل السافي، ان المخرومي حينما ذكر اقسام الكلام العربي، أهمل سبع المدح والذم واسماء الأفعال والخالفة. ولقد فات الأستاذ (٣٥)

السناسي ان المخرومى جعل صيغ المدح والذم واسماء الأفعال أفعالا ،
 ولكنها أعمال متخلفة او شاذة ، وتناسى في الوقت ذاته ، ان
 السالفه عند الفراء هي اسم الفعل ، ولذا لم يشر اليها المخرومى
 مكتفيا بإسلاح اسم الفعل .

5- الزمن والفعل :

1- الزمن والصيغة الصرفية :

الفعل عند المصنف ومي مقتترن بالدلالة على الزمن . ويرى مالك
 المطلبى ، ان الزمن ليس جزءا من مدلول صيغة الفعل . ولذا رد على
 المخرومى مذهبه الى هذه القضية . . ومؤدى هذا ان الصيغة الفعلية
 عند الأستاذ المطلبى لا تحتل عنصر الزمن المقابل لعنصر الحدث ، أما
 الطريق بين الفعل والأسم عند المطلبى فيكون من خلال نوع الحدث
 الذى يبنى على المسند اليه .

ويؤخذ على الأستاذ المطلبى ، ان الزمن النحوي يؤخذ من السياق
 لأن الصيغة الصرفية للفعل . ولكن هذا القول لايعنى تفريخ الصيغة
 الصرفية للفعل من الدلالة على عنصر الزمن المقابل لعنصر الحدث ،
 بقدر ما يعنى من تخصيص لزمن الصيغة الفعلية ، الذى لايمكن تخصيصه
 باعتداد الصيغة ذاتها دون السياق ، اما ان تكون الصيغة الفعلية
 خالصة من عنصر الزمن المقابل لعنصر الحدث ، وان التمييز بين
 الفعل والأسم يكون من خلال نوع الحدث الذى يبنى على المسند اليه ،
 فذاك امر يحتاج الى النظر ، ذلك ان اعتماد هذا الأسس في التمييز
 بين الصيغتين المذكورتين ، الفعلية والأسمية لايمكن حصوله .
 فالفعل " ضرب " - على سبيل المثال - يفرق التقرير ان استخدم في
 سياق نحوي معين ، وكذا الفعل "يضرب" ، فالتقرير حاصل بين
 الصيغتين (فعل ، يفعل) . ولما كان ذلك كذلك لايمكن اعتماده أساسا
 للتمييز . ثم ان القول بان الفعل يبنى على المسند اليه ، امر جائب

المصواب، فإن كانت العلاقة واضحة في بناء "فعل" وفي بناء "يفعل" فهي غير واضحة في بناء "افعل". فإن قيل: "أنه هو المطلوب منه"، قلت: أن المطلوب منه ليس مستدا اليه. وإذا أمكن وضعه في تصنيف ما هو أولى بالدخول في باب المفعول منه في باب الإسناد، لعدم قيامه بالفعل، وإن قام به دل على حيز الماضي أو الحالية، وإذا ذلك يخرج عن كونه أمرا.

ب- الجدول الزمني عند المخرومي:

يرى مالك المطليبي، أن المخرومي خلق على أقسام جدول الزماني تسميات زمنية هي الماضي والحاضر. غير أنه الحق بها تسمية الدائم، وهي تسمية غير زمنية، لأن قسما من سيخ الدائم ينبغي أن تكون في الماضي، كما أن جزءا من فروع جدول الماضي، ينبغي في ضوء الزمن أن تنتقل إلى الحاضر وجزءا من فروع جدول الحاضر ينبغي أن تنتقل إلى الماضي (٤٤).

ولعل مرجع ذلك التداخل عند المخرومي يعود إلى أن كتابه "في النحو العربي نقد وتوجيه" كتاب نقدي أكثر من كونه كتابا متخصصا بدراسة معينة من فروع النحو العربي. ولذا فهو حينما يتناول مسألة الزمن - على سبيل المثال - يتناولها من جانب التقدير الذي وقع به النحاة في ترسيمهم لحدود هذه المسألة، دون أن يبتعد أكثر من ذلك، لأنه يوضح الحدود النهائية للزمن النحوي في اللغة العربية، وترك الأمر ذلك لمن يأتي من بعده. فكان بمثابة المفتاح لدراية جديدة جديدة.

ج- الزمن في بناء فاعل:

يذهب المخرومي إلى أن بناء فاعل لا يدل على زمن معين، إذا لم يوصل بسلسلة من مناه إلى أو مفعول. ويرى كمال إبراهيم بدري: "أن الفعل قد يذكر غير موصول بمتعلقاته، فلا تنتفي دلالة على الزمان المعين، لأنه يلزم أن يستوفي حينئذ السياق" ولكي يثبت ما جاء به ينتقل بعن الأمثلة وهي:

- قال تعالى: "فتربصوا أنا معكم متربصون".

- قال تعالى: "أنا أرسلناك شاهداً ونذيراً"

- قال تعالى: "أنا نتوعدون لواقع"

- قال تعالى: "والله يشهد انهم لكاذبون"

- قال تعالى: "والعافيين فروعهم والحافظات"، "والذاكرين الله
كثيرون والذاكرات"

ويرى كمال بدري، ان فاعل في الأمثلة السابقة غير موصول بشيء
ولكنها تحمل في ثناياها الدلالة الرمزية المطلوبة^(١٤).

اقول: ان بناء فاعل، لا يدل على زمان معين، اذا لم يوصل بصلة من
مناف اليه او مفعول. ولكن هذه الصلة لا يشترط بها ان تكون باررة،
فقد تخمر اذا اقتضت مناسبات القول ذلك. ولذا يكون رأي الأستاذ
كمال ابراهيم مضمناً على الجانب الظاهري او الشكلي - اذا صح
التعبير - وعليه سابق من الأمثلة ما رأى انه يقوم دليلاً على رعمه، من
دون ان يتنبه على الأمور المعنوية التي طرات على التراكيب
المذكورة، من تقديم و تأخير ومن حذف وذكر... الخ. فمتعلق المثال
الأول، موجود وهو "معكم" ولكنه مقدم على فاعل اقتضاءاً لمناسبات
القول، اما في المثال الثاني فالدلالة الرمزية الموجدودة فيه
ماخوذة من الفعل "أرسل" المتصل بمكملاته، لأن "شاهداً ونذيراً"
والكثيرين جاءا على هذه الصيغة، التثنية الأمر المراد اعطائهم صفة
الديمومة، واما المثال الثالث، فمتعلقه موجود، ولكنه ماخوذ من
سياق الآية الكريمة، أي: ان الأمر الذي توعدون به واقع لامحالة ومن
هنا يستطیع القول ان (فاعلاً) وما على مثاله لا تدل على زمن معين، اذا
لم تدخل في ثنايا السياق النصوي، وهو امر تشترك به هذه الصيغة،
وبعض النسخ الضمنية فعل، بفعل.

١- معاني علامات الأعراب :

علامات الأعراب عند المخرومي، الضمة والكسرة والفتحة . وكما مر بنا، أن الضمة عنده علم كون الكلمة مسندا اليد، وأما الكسرة فهي علم الإنشاد، والفتحة علم المفعولية، وأعلم كل ما لم يدخل في نطاق الإنشاد أو الإنشاد^(٤٥) . ويذهب خليل أحمد عماره^(٤٦)، إلى أن المخرومي تراسخ إبراهيم مصطفى في معاني هذه العلامات، متناسيا أن الفتحة عند إبراهيم مصطفى ليست علما أعرابيا، في حين هي عند المخرومي علم أعرابي، كما بيناه سابقا^(٤٧) .

ومن جانب آخر، يرى إبراهيم السامرائي، أن المخرومي وقع في خطأ متتابعة إبراهيم مصطفى في معاني هذه العلامات، ويقول: "إذا كانت الضمة علما للإنشاد، فلم كان اسم أن منصوبا، وهو باق على حاله طرفا في الإنشاد، وعلى هذا تستطيع القول: لم كان خبر كان منصوبا، وهو طرف في الإنشاد"^(٤٨) .

ولعل أقرب رد على الأستاذ السامرائي، هو أن إبراهيم مصطفى، لم يقل أن الفتحة علم للإنشاد بصورة عامة (المسند والمسند اليه) بل هي علم للمسند اليه لا المسند، ولذا فلا ضير أن يكون خبر كان منصوبا، لأنه مسند لا مسند اليه. أما فيما يخص اسم أن، فكما علمنا أنه عند المخرومي مع أن كالكلمة الواحدة^(٤٩)، في حين كان مذهب الأستاذ إبراهيم مصطفى، هو أنه منصوب على التوهم، حيثما لاختلفوا أن ضمير إذا هيء به، هيء به ضمير نصب^(٥٠) .

أما في علامات الأعراب الفرعية (الواو، الألف، الياء) فيذهب إبراهيم السامرائي "إلى أن القول بأن الواو ضمة مطولة، تنحصر من العلامات الفرعية، التي قال بها النحاة القدماء، وهذا شيء حين، غير أن القول: أن الضمة من الواو، والكسرة من الياء، والفتحة من الألف، ينفي أن يعبر عنه بشيء آخر، وهو أن ما ندعوه بالمركبات وما ندعوه بالأحرف، وهي: الواو والألف والياء، شيء

(٥٤)

واحد... والخلاف بينهما يرجع إلى الفهر والبول". ولقد فأت الاستا
السامرائي، أن مذهب المخرومي في هذه المركبات، هو عكس مذهب
الخليل بن أحمد، الذي ذهب إلى أن الهمزة بمعنى الواو، والكسر
بمعنى الياء، والفتحة بمعنى الألف، وهو ما ذهب إليه الاستا
السامرائي ونسب إلى المخرومي الشيعة فيه. فالواو عند المخروم
ثمزة مضمومة، والياء كسرة مضمومة، والألف فتحة مضمومة، أي أن م
بالحروف هي فروع للحركات، أو هي حركات مضمومة، ومطل الحرك
يعني مدها صوتيا، وهو ما أراد الاستاذ السامرائي.

٢- الكلمات التي تدرج تحت مفهوم الاسم:

سذهب فاضل محسن، الساقى، إلى أن المخرومي في تحديده لآقسام
الكلام العربي، أهمل طوائف من الكلمات، تدرج تحت مفهوم الاسم
كالصفات. مرجعا (الساقى) ذلك إلى اعتبار المخرومي بناء فاعل من
الأفعال. (٥٥)

وبأخذ على الأستاذ الساقى، أن الصفات تختلف بينها ودلالاتها عن
الاسم، فهي تتميز بطابع اشتقاقى قد يجعلها قريبة من الأفعال،
بدلالاتها على الزمن من خلال السياق، وعدم دلالة الاسم على ذلك
وتمييزه بالجدود. ثم أن الصفات لا تختص ببناء "فاعل" حتى يكون
المخرومي باستخدمه لهذا البناء، قد أهمل طائفة الصفات، على
تخصر الساقى.

سادسا: الأداة:

١- علامات الأداة:

(٥٦)
يأخذ فاضل الساقى على المخرومي، عدم تعرضه لذكر علامات الأداة...
ولأنه أن هناك فاعلا شرطي من وضع علامات تميز بها الأدوات عما

سواءاً من أقسام الكلام العربي عرسياً ان هدد القصيدة ، ليت قنيد
حليلة ، اختلف في تحديد علاماتها المحدثون مع هدماء النحاة ، وانما
كان الاختلاف في موضوع كل من الاسم والفعل .

٢- فاء الشرط :

يذهب المخرومي الى ان الفاء الواقعة في جواب الشرط ، تنفيد
الربط بين العبارتين (عبارة الشرط وعبارة الجواب) لاختلاف
دلالتيهما ، كون الاولى غير متحققة بحكم الشرط ، والثانية متحققة ان
حصل تحقق عبارة الشرط . ويرى مالك المظلي : "ان جملة الشرط ،
التي تقع بالماضي ، جمل قطع بتحققها ، كذلك ان هناك جمل شرط يتصرف
زمانها الى المستقبل ، ولكنها تقوم على افعال مفعول بتحقيق
وقوعها ، كقولنا : "افان مت فهم الخالدون" فليرونا ان نقول
هنا ، ان الموت يجر ان يقع ويجوز الايقع" وقال : "ثم ان جملة جواب
الشرط تتقدم على جملة الشرط ، وكل واحدة تحتفظ بدلالتهما ، فكيف يقع
هذا اذا اخذنا برأي الدكتور المخرومي" .

ويؤخذ على المظلي ، ان عبارة الجواب غير متحققة ، سواء اكانت
بلفظ الماضي كقولنا : "ان دروريد..." ام بلفظ المضارع كقولنا :
"ان تدرس..." ولكن الاختلاف بين التعبيرين يكمن في ان الاول جاء
بلفظ الماضي ، للدلالة على تحقق عبارة الجواب ان حصل اتمام الفعل
المشروط به وانتهى ، اما الثاني فجاء بلفظ المضارع للدلالة على
تحقق عبارة الجواب ، اذا حصل الابتداء بالفعل المشروط ، ولا يتصرف
به اتمام الفعل ، وفي كلا الأمرين يكون الشرط غير متحقق . اما
استشهد به من قول الباريء "عز وجل" فلا يقوم دليلاً على ما اراد ،
لان الدلالة التي يحملها الفعل "مات" دلالة معجمية لا سياقية . ومن
ثم فان عبارة الجواب اذا تقدمت لطف او لأخرى سقطت الفاء المتصلة
بها لانتفاء الحاجة اليها ، لأنها من متعلقات عبارة الجواب ان سبقت
بعبارة الشرط . ومن جانب آخر فان تقدم عبارة الجواب المتحققة بحكم
التأخر عن المشروط ، لا يعني تحققها ان تقدمت بقدر ما يعني من
اعتبارها الإهمية في الحكم ومع ذلك فهي باقية متعلقاً للمشروط المتأخر .

سابعاً : الكناية :

يذهب فاضل مصطفى الساقى ، الى ان المخرومي في كتابه "مدرسة الكوفة" اسمى الاشارات والموسولات اسماء ، وذلك تحت عنوان "ايماء الاشارة والاسماء الموصولة" ثم عدا بعضها من الكنايات في كتاب "النحو العربي قواعد وتطبيق" (٦٥).

ولقد فات الاستاذ الساقى ان يطيبع المنهج الذي رسمه لكتاب "مدرسة الكوفة" ، يختلف عن المنهج الذي سار عليه في كتابيه "النحو العربي نقد وتوجيه" و "في النحو العربي قواعد وتطبيق" ففي الاول وضع منهجه لبيان رأي الكوفيين في هذه المسألة ، وكان من الطبيعي ان يعتمد التسمية او الاصطلاح المألوف لذلك ، واما في الكتابين الآخرين فقد وضع منجهما لبيان ارائه التجديدية في النحو العربي. اما كون اسماء الاشارة والاسماء الموصولة من الكنايات ، فلا اختلاف بين الكتابين المذكورين ، فقد ذهب في كتابه

مدرسة الكوفة" الى ان اسماء الاشارة تؤدي وتليفتها اللغوية كما تؤديها الضمائر ، الا انها تختلف عنها في انها قد يجمع بينها وبين ما هي كناية عنه . وقال في موضع اخر "اما الاسماء الموصولة ، فهم كالضمائر واسماء الاشارة ، تؤدي ما تؤدي من وظيفة ، بل هي في الانزاع من اسماء الاشارة ، يستغنى بها عن تكرار ما هي كناية عنه" (٦٦).

ثامناً : المصطلح النحوي :

اما في المصطلح النحوي ، فيرى سعيد الربيدي ، ان المخرومي في كتابه "مدرسة الكوفة" لم يعر لمصطلح التفسير ، على الرغم من انه مصطلح شاع في كذب القدماء انه مصطلح كوفي. (٦٧)

ولعل المتتبع لهذا المصطلح يجد انه لم يهتم بالنحو الكوفي دونما سواد ، فقد جاء في الكتاب ما منه : "هذا باب ما ينتصب من المصادر ، لأنه قدر لوقوع الأمر ، فانتصب لأنه موقوف له ولأنه تفسير لما قبله" (٦٨) وهذا ما يتتبع الى ان المصطلح ليس كوفياً ، ولعله يعود

الى الخليل بن احمد ، استخدم سيويو والفراء بحكم تاترهما به .
ولذا يكون المخرومي محققا في عدم ذكره ضمن المصطلحات الكوفية .

اما في المحمد والحفة والكنابية ، فيرى الربيدي انها مصطلحات
الخليل ، وقد اثبتتها المخرومي للكوسيين .^(٦٥)

ولحل مرجع ذلك كله الى ان ليس هناك دراسة متخصصة للمصطلح
النحوي عند الخليل ، وقد يكون المخرومي غير موفق في هذا الجانب ،
اذ لم يفرد في كتابه

"الخليل بن احمد الفراهيدي اعماله ومنهجه" فقرة تشرح المصطلح
النحوي ، واكتفى بذكر الدراسة اللغوية (صوت ، كلمة) والنحو بمعناه
الخامس . ومن ثم فان طريقة الخليل في عرض المصطلحات النحوية ،
التي سادت عند الذين جاءوا من بعده (سيويو والفراء) كانت تقوم
على نشر المصطلحات النحوية نشرًا في ثنايا الحديث عن المسائل
النحوية ، دون ان يقصد الى المصطلح ذاته ، لان همد اذ ذاك تفسير
المسائل النحوية ، لا الصناعية وذكر الحدود . ولذا جاءت الدراسات
الخاتمة بالمصطلح النحوي في هذا المحرر تميل الى الاضطراب ، وعدم
ترسيم الحدود النهائية للمصطلح النحوي .

تاسعا : المدارس النحوية :

يتخذ ابراهيم السامرائي على المخرومي مذهب في وجود المدرسة
الكوفية او المذهب الكوفي . وقد استند الأستاذ السامرائي في اثبات
رأيه هذا على امور كان اهمها :^(٦٧)

١- ان الكوفيين كالبصريين في شغفهم بالتعليل ، الذي لا يتصل بالحكم
النحوي . ولحل الذي ذهب اليه الأستاذ السامرائي في هذا المجال ،
تأخر بما جاء في كتاب "الانصاف" للأنباري ، من دون ان يعلم ان الذي
ورد في هذا الكتاب من تعليلات وتاويلات ، هي من وضع ابي البركات
نفسه ، بدليل عدم امكانية ارجاعها الى اصحابها . ثم لم ينته
للاستاذ السامرائي ان السجستاني راس المتعصبين على الكوفيين ،
كان يقول في حقهم : "يتحفظ ائدهم مسائل من النحو بلا علم ولا
تفسير" وبمثل هذا وصف الكعاسي ، وان علمه مختلط بلا هجج .^(٦٨)
^(٦٩)

٢- ان مصطلحاتهم متذبذبـة رجـاحـة غير مستقرة . ولعل هذا الدليـل الذي اشتهـر الاستاذ السامرائي ، عليه وليـر له . فوجود مصطلحا كوفية تقابل المصطلحات البصرية ، يـوميء الى استقلال الدرـس النـحو عندـهم ، ولما اصطلـح الاستاذ بهـد الحقيـقة ، راح يبعث عن مخرج لم تـورث به ، فقال بالتذبذب وعدم الاستقرار . ومن ثم فان التذبذب وعدم الاستقرار ، مزية من مزايا المصطلح النحوي قديما ، لير عن الكوسيين فحسب ، بل حتى عند البصريين ، ذلك ان المصطلح النحوي لـ يكن مقبـودا لذاته ، وانه لم يستقر الا متاخرا .

واما فيما يخص الدرـس النـحوي في بغداد ، فقد ذهب الدارسون الى كونـه يـشكـل مدرـسة بعينـها تقابل المدرستين الكبيرتين البصريـة والكوفـة . ولقد سـجـى المـخرومي موقف الدارسين من هذه المسألة في كتابـه " الدرـس النـحوي في بغداد " .^(٧٠)

وتـرى حـديـقة الحـديثي في كتابـها " المدراس النحوية " ان المـخرومي وقع في التناقض ، فهو تارة يقول بالمذهب البغدادي او المدرسا البغدادية ، والقول في كتابـه مدرـسة الكوفـة ، وتارة اخرى ينكر ذلك ويذهب الى عدم حصوله في كتابـه " الدرـس النـحوي في بغداد " .

ولعل المتتبع لأقوال المـخرومي في هذه القضية ، يجد انه لم يفر بوجود مدرـسة بعينـها ، تقابل المدرستين الكبيرتين البصريـة والكوفـة ، بل ذهب الى حصول ذلك الاتجاه الجديد في الدرـس النـحوي وهو اتحاد لم ينكره حتى في كتابـه " الدرـس النـحوي في بغداد " ويقول هذا الاتجاه على الترخـص بالآخذ من آراء اصحاب المدرستين المذكورتين ، ولا يمكن حمل ذلك الترخـص بالآخذ من آراء الطرفين على كونـه مدرـسة بعينـها ، تنبع من المسائل النحوية مالم يذكر عند الباحثين ، بقدر ما يشكل من اتجاه لا يختلف عما ساد من اتجاهات سابقة ، فالكسائي كان يأخذ عن البصريين ، كموقفه من الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف ، ومع ذلك فلم يقل عنه احد انه بصري الاتجاه . ففكرة المـخرومي اذن ، هي تـوحيـح ذلك الاتجاه الجديد ، الذي حمل على كونـه مدرـسة بعينـها مما لم يمكن توضيحه في كتابـه " مدرـسة الكوفـة " .

١- مهدي المخرومي والاتجاه الكوفي .

ساد عند من قرا للمخرومي أو سمع به ، انه كوفي المذهب ، وانه يرى في النحو الكوفي نحواً مثالياً وجب اتباعه . ولعل الأستاذ إبراهيم السامرائي واحد من هؤلاء الذين ذهبوا هذا المذهب .^(٧٤)

وفي رأيي ، ان الذي ذهب اليه الأستاذ السامرائي ، لا وجود له في اقوال المخرومي ، بل ان المخرومي كان يرى : اننا " اذا اردنا نحواً مثالياً تتمثل فيه العربية تمثلاً صادقاً ، فينبغي الانفتاح على مذهب معين " وان النحو الكوفي عند المخرومي لم يلم من العثرات ، ولم يحل منه جرح من الرينات لانه كان دقيقاً بالشروط المحدود الذي قلناه المتطور العقلي في تلك الحقبة . الا انه وجد في كثير من مسائل اللغوية ما يوجب لدراسة جديدة ، اذا ما اخذت بنظر الاعتبار المذاهب النحوية الأخرى ، وما توصل اليه البحث اللغوي الحديث .

٢- مهدي المخرومي وكتاب " نحو الفعل " للدكتور احمد عبد الستار الجواري .

حينما صدر كتاب " نحو الفعل " للدكتور الجواري ، اعترض المخرومي على عنوان هذا الكتاب ، ورجح المخرومي ان يسمى بالبحث الفعل ، وهذا المصطلح صمد دراسة الفعل بمفعول عن فروع الدراسة النحوية الأخرى ، ولأنه كتاب يبحث في أغلب فصول عن جمود الفعل وتصرفه ، وفي بساطة الفعل ودلالاته على معناه ، وبساطة للمجهول ، وغير ذلك من المباحث التي تختص بالفعل دونها سواء .^(٧٥)

ويرى استاذنا الدكتور محمد حسين الحغير ، ان تسمية الجواري لكتاب " نحو الفعل " صحيحة لأن خير عليها من وجود :^(٧٦)

أ- ان الجواري لم يبحث الفعل مستقلاً بذاته ، بل بحثه من خلال الجملة ، والبحث في الجملة هو النحو بعينه .

ب- ان الاتجاه (نحو الفعل) وقصد السبيل اليه (بفتحة على واو نحو) تعني عن الدفاع لأشياء صحة التسمية .

ج- ان المؤلف اراد الاتباع لنحو التفسير ونحو القرآن .

واقول: ان المخرومي اراد عدد بحث تسمية الكتاب بـ "نحو الفعل"
وان كان ذلك الكتاب يستعمل على دراسة الفعل من خلال الجملة
فدراسة الفعل عند المخرومي منفصلة عما نواها من مباحث النحوي
الاولى، امر بعيد عن الدرر النحوي، الذي يبنى على فكرة الشمول
ثم ان الدكتور الجوارى جعل عنوان كتابه "نحو الفعل" بضمه علم
واو نحو، ولم يجعل عنوانه بالحركتين (الضم والفتحة) كما هو
الحال في كتابه "نحو التيسير" على سبيل المثال، مما لا يمكن حمل
على انه (الجوارى) اراد معنى الاتجاه وقصد السبيل لدراسة الفعل
يسدو ان استاذنا الخير حاول ان يجد مسوغا للعنوان الذي اعترض
عليه المخرومي.

- ١- الحريز وعلم اللغة البنيوي، حلمي خليل: ٧٠.
- ٢- المصنفون في النحو المجدد، نعمد رحيم العزاوي: كلمة في اربعينية المصنفين.
- ٣- في النحو العربي نقد وتوجيه: ١٩.
- ٤- العربية وعلم اللغة البنيوي: ٦٩-٧٠.
- ٥- في النحو العربي نقد وتوجيه: ٢٧.
- ٦- المصدر نفسه: ٢٧.
- ٧- العربية وعلم اللغة البنيوي: ٧١.
- ٨- منهج البحث اللغوي بين التراث وعلم اللغة الحديث، علي زوين: ٧٢، ٨٤.
- ٩- الاعراس في النواحي العربية، مجلة أدب العربي، العدد: ١٦ / ١٩٨٦.
- ١٠- العربية وعلم اللغة البنيوي: ٧٣-٧٤.
- ١١- في النحو العربي نقد وتوجيه: ٣١.
- ١٢- المصدر نفسه: ٣١.
- ١٣- المصدر نفسه: ٣١.
- ١٤- المصدر نفسه: ٣٣.
- ١٥- الفعل زمانه وبنيت، ابراهيم السامرائي: ٦٨.
- ١٦- النواحي الفعلية و الحرفية، احمد سليمان ياقوت: ٤٦.
- ١٧- في النحو العربي نقد وتوجيه: ٣٢.
- ١٨- ينظر الفصل الثاني من هذه الرسالة: ٤٤.
- ١٩- الفعل زمانه وبنيت: ٢٠٤.
- ٢٠- المصدر نفسه: ٢٠٣.
- ٢١- المصدر نفسه: ٧٣.
- ٢٢- في النحو العربي نقد وتوجيه: ٢٩٩.
- ٢٣- المصدر نفسه: ٢٩٩.
- ٢٤- التركيب اللغوي للشعر العراقي المعاصر، مالك المطليبي: ١٧٩.
- ٢٥- المصنفون في النحو المجدد: ورقة رقم (٣٠).

- ٤٦- الفعل زمانه وإبنيته : ٤٠
- ٤٧- اقسام الكلام العربي ، عامل مسكن الساقى : ١٢٢
- ٤٨- المصدر نفسه : ١٢٣
- ٤٩- المصدر نفسه : ١٢٥
- ٥٠- ينظر الفصل الثالث من هذه الرسالة : ٦٦
- ٥١- النواسخ الفعلية والحرفية : ٨٦ ، محاورات هيثم في تيسير النحو الخزي : ٨٦
- ٥٢- المصدر نفسه : ٨٠
- ٥٣- المصدر نفسه : ٨٠
- ٥٤- شرح ابن عقيل ٦٢٨-١
- ٥٥- اقسام الكلام العربي : ١٢٥
- ٥٦- في النحو العربي نقد وتوجيه : ١٩٧ - ٢٠٢
- ٥٧- معاني القرآن الفراء : ١ : ٢٦٠
- ٥٨- في النحو العربي نقد وتوجيه : ١٢٠
- ٥٩- الزمن واللغة ، مالك المظلي : ١٢٠ - ١٢١
- ٦٠- المصدر نفسه : ١٢١
- ٦١- المصدر نفسه : ١٢٩
- ٦٢- في النحو العربي نقد وتوجيه : ١٢٥ ، ١٢٦ ، ١٢٩
- ٦٣- الزمن في النظم العربي ، جمال ابراهيم بدري : ٢٨٧
- ٦٤- المصدر نفسه : ٢٨٧
- ٦٥- ينظر الفصل الثالث من هذه الرسالة : ٧٤
- ٦٦- العامل النحوي بين مؤيد ومعارضيه ، خليل احمد عمارة : ٧٧
- ٦٧- ينظر الفصل الثالث من هذه الرسالة : ٧٤
- ٦٨- الفعل زمانه وإبنيته : ٢٢٩
- ٦٩- احياء النحو : ٥٠
- ٧٠- ينظر الفصل الثالث من هذه الرسالة : ٧٤
- ٧١- احياء النحو : ٧٠
- ٧٢- الفعل زمانه وإبنيته : ٢٢٩
- ٧٣- الكتاب : ٣١٥/٧
- ٧٤- في النحو العربي نقد وتوجيه : ٧٠

- ٥٥- اقسام الكلام العربي: ١٢٢
- ٥٦- المصدر مفرد: ١٣٢
- ٥٧- في النحو العربي مفرد وتوحيد: ٢٨٨-٢٨٧
- ٥٨- التركيب النحوي للمعر العراض المعاصر: ٢٥٤-٢٥٢
- ٥٩- المصدر مفرد: ٢٥٣-٢٥٤
- ٦٠- اقسام الكلام العربي: ١٣٤
- ٦١- مدرست الكوفة: ٢٠٠
- ٦٢- المصدر مفرد: ٢٠١
- ٦٣- مصطلحات لمصنف كوفية: الورقة ٧١
- ٦٤- الكتاب: ١ ٣٦٧
- ٦٥- مصطلحات لمصنف كوفية: يسير على التوالي: الورقة ٢٠٧ ، الورقة ٣٤٠ ، الورقة ٤٤٧ .
- ٦٦- المصطلح النحوي نشأته ونشوره: ١٢٩
- ٦٧- المدارس النحوية استنارة وواقع: ١٣٩-١٥٦
- ٦٨- مراشد النحويين: ١٠١
- ٦٩- المصدر مفرد: ٩٠
- ٧٠- بؤبؤ ضيف، المدارس النحوية: ١٤٥ ، بروكلمان . تاريخ الادب العربي: ٢٢١-٢٥١
- ٧١- المدارس النحوية ، خديجة الحديثي: ٢٦٤ وما بعدها .
- ٧٢- المدارس النحوية استنارة وواقع: ١٤٢
- ٧٣- مدرست الكوفة: ٤٠٨
- ٧٤- المصدر مفرد: ٤١٣
- ٧٥- ملاحظات على كتاب "نحو الفعل" ، مجلة الرابطة ، العدد الثاني ١٩٧٥
- ٧٦- نحو التجديد في دراسات الدكتور الجواري: ١٠٨

وبعد هذا لابد ان ينتمي بنا الامر الى نتائج اجملها بالاتي :

١ - اتسمت حياة المخزومي بالصراع المستمر بين القديم و ارادة التجديد . فقد درس في بدايا حياته في الحوزة العلمية ، التي تمثلت دراستها بالمحافظة على الاصول ، ومن ثم انتسب الى الرابطة الادبية التي كان من شعاراتها التطلع نحو الحداثة . ومن ثم انتقل الى الجامعة القاهرة التي حمل اساتينها لواء الثورة على اساليب الدرس في الازهر ، مما كان له الاثر الواضح على المسيرة العلمية لهذا الباحث .

٢ - للمخزومي كاتب مقل ، الا ان كتاباته اتسمت بالجدة فليس من دابه ان يكثر في كتابات لاهلها او ان يعيد ما كتب الآخرون .

٣ - نظرية محاكاة الاصوات الطبيعية في نشأة اللغة تعود للخليل وليسر لابن جني .

٤ - تقوم اراء المخزومي على عدم الفصل بين فروع الدراسة اللغوية (صوت ، كلمة ، تركيب ، دلالة) كما هو حال الدراسات المتأخرة ، وادتمها هذا بالدراسة النحوية دون الصوت والكلمة .

٥ - تقسيم الجملة الى اسمية و فعلية و ظرفية يعود لابن السراج ، وقد تابعه الفارسي وابن عمام فيما بعده .

٦ - المخزومي لم يكن نسخة مكررة من استاذة ابراهيم مصطفى بل ان اراء ابراهيم مصطفى كانت بمثابة المفتاح لراء المخزومي .

٧ - تقوم اراء المخزومي على اربعة اركان : الخليل بن احمد والمدرسة الكوفية وعبد القا الجرجاني وابراهيم مصطفى . ولعل السبب في ذلك يعود الى طبيعة دراسته ، فالخليل و عبد القوفه معاً سونغ دراسته العليا (المابستير والدكتوراه) وكان من الطبيعي ان يكون لهذه الدراسة الاثر الكبير في مسيرة حياته العلمية ، ثم ما كان من تلمذته ابراهيم مصطفى ، رائد التجديد النحوي في العصر الحديث من ان كانت نتيجته ان يحفل التدريس اراء استاذة وصيته الحميم .

٨ - النحو عند المخزومي دراسة تطبيعية وصفية ، وليس من وظيفة النحوي ان يفرق على ا

قاعدة اويخفي له السلوبا .

٩ - البنية عند المخزومي هي موضوع الدرر النحوي البحت ، ولذا جاء اهتمامه بها مقد

على بنية الباحث التي استأثر بها كتابه (في النحو العربي نقد وتوبيه) .

١٠ - تقع اعداد المخزومي عامة في دائرة النقد للذكر النحوي ، وتوبيهه نحو دارية سليم

في دفتان لدراسة جديدة .

١١ - حركات اخر بناء يندل (خطر المطارح) تأتي لمنح اللبر بينه وبين صيغ اخر

١٢ - منظر ما لم انقاة الحاصر ين لاراء المخزومي من كتاب واحد ، ولذا جاءت نقودهم متا

مكتملة .

١٣ - اتسمت اغلب النقود المرببة لاراء المخزومي بدافع الانفعالية والسرعة في الحكم

واخر دعوانا ان الحمد لله رب العالمين

ريار السواد

مسار البحث ومراجعته

الكتاب:

- حبر ما شئت يد: الفران الكريم .
- ابن التجرى ومضجده في النحو، عبد المنعم ^{عز} صالح، مطبعة الجامعة - بغداد / ١٩٧٥
- ابو رك. يا الفراء ومذهبه في النحو واللغة، احمد مكي الانصاري - القاهرة / ١٩٦٤
- ابو عثمان النبارني ومذهبه في النحو والصرف، رشيد العبيدي - مطبعة سلمان الأعظمي - بغداد / ١٩٦٩
- احياء النحو، ابراهيم مصطفى - لجنة الترجمة والنشر / ١٩٣٧
- اسرار العربية، ابو البركات الأنباري - تحقيق: محمد بهجة - البينار - مطبعة الشرقي - دمشق / ١٩٧٢
- اسناد الفعل، رسمية المياح - دار البصري - بغداد / ١٩٦٧
- الاتياد والنظائر، جلال الدين السيوطي - هيدرا بادال دكن - ط ١٣٥٩هـ
- الأصول في النحو، ابن بكر بن السراج - تحقيق: عبد الحسين الفتلي - مسعد النعمان - الخيف / ١٩٣٧
- اعلان في النحو العربي، مسدي الميخرومي - دار العربية للطباعة - بغداد / ١٩٨٠
- اقسام الكلام العربي، فاضل مصطفى الساقى - مكتبة الخانجي - القاهرة / ١٩٧٧
- امالي ابن الشجري، عبد الله الشجري - طبعة هيدر اباد / ١٣٤٩هـ
- ارباب في مسائل الخلاف، ابو البركات الأنباري - تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد - مطبعة حجازي - القاهرة / ١٩٥٣
- البعث النحوي عند الأصوليين، مصطفى جمال الدين - دار الرشيد للنشر - بغداد / ١٩٨٠
- البحث اللغوي عند العرب، احمد مختار عمر - مطبعة اظلسر - القاهرة / ١٩٦٦
- المسودات والمحاضرات، مؤتمر المجمع العلمي العراقي والمجمع اللغوي المصري المنعقد في بغداد عام ١٩٦٥م الدورة (٢٢) بغداد، المجمع العلمي العراقي / ١٩٦٦
- المسند في الأدب العربي، عبد الكريم الدجيلي - مطبعة المعارف - بغداد / ١٩٥٩
- تاريخ الأدب العربي، بروكلمان - الطبعة العربية .
- جعمر انساب العرب، ابن قزم الأندلس - نسخة بيدال دك مختار هرون - دار المعارف المصرية

- الفراهيدي في جامعة الموصل، عبد الرضا علي، سعيد جاسم
الرميدي - السند ١٩٨٠

- حامية علي السواطين، السيد علي القرويني - بهامر القوايين -
شعب حجر / ايران .

- الخلاف النحوي، محمد خير الحلواني - دار القلم العربي - حلب د.ت.

- الخليل بن احمد الفراهيدي، اعماله ومنهجه، مهدي المخرومي - دار
الرائد العربي - بيروت ط ٢ / ١٩٨٦

- الدراسات اللغوية في العراق من ١٩٠١-١٩٦٨، محمد جاسم علي -
رسالة ماجستير م.شرح الى مجلس كلية الآداب - جامعة بغداد / ١٩٩١

- الدرر النحوي في بغداد، مهدي المخرومي - دار الرائد العربي -
بيروت ط ٢ / ١٩٨٧

- دلائل الأعمار، عبد القاهر الجرجاني، تحقيق: فايز الداية ومحمد
الدايد - مكتبة سعد الدين - دمشق ط ٢ / ١٩٨٧

- رأي في الأعراب، يوسف كركوس - مطبعة الآداب - النجف / ١٩٥٨

- الرد على الضحاة، ابن مضاء القرظي، تحقيق: شوقي ضيف - دار
المعجم العربي ط ١ / ١٩٤٧

- رسالة الخفران، ابو العلاء المعري، تحقيق: بنت الشاطي، -
القاهرة / ١٩٥٠

- الدرس في النحو المعري، كمال ابراهيم بدري - دار امية للنشر -
الرياض ١٤٠٤ هـ

- العربي واللغة، مالك يوسف المظلي - الهيئة المصرية العامة
للكتاب ١٩٨٦

- شرح ابن عقيل، بهاء الدين بن عقيل - تحقيق: محمد محيي الدين
عبد الحميد - المكتبة العربية - سيدا - بيروت - ط ٢ / د.ت

- شرح الإنشائي، الإنشائي النحوي - تحقيق: محمد محيي الدين عبد
الحميد - مطبعة البابي الحلبي .

= شرح الكشاف، وفي الدرس الأنشائي = دار الكتاب = بيروت = ط
١٩٧٩ / ٢

= شعراء الغري أو الشغفيات، علي الحاقاني - المطبعة الحيدرية -
النجف / ١٩٥٦

= ضعي الإسلام، احمد أمين - مكتبة النهضة المصرية - القاهرة / ١٩٥٦

- العامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه، خليل احمد عمارة - جامعة
البرمود / د.ت

- عنث الوليد، ابو العلاء المعري - دمشق / ١٩٣٦

- عبقري من البصرة، مهدي المخرومي - دار الرائد العربي - بيروت / ١٩٨٦

- العربية وعلم اللغة البنيوي، حلمي خليل - دار المعرفة -
الإسكندرية ١٩٨٨

- العيس، الخليل بن اسد الفراهيدي، تحقيق: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي - دار الحريد - بغداد ١٩٨٠، ١٩٨٢، ١٩٨٥
- العيس، الخليل بن احمد الفراهيدي، تحقيق: مهدي المخزومي - مسعود في حوزة اسرة المحقق.
- العمل زمانه وابنيته، إبراهيم السامرائي - مؤسسة الرسالة ط ٢ - بيروت ١٩٨٠
- السجل والزمن، عصام نور الدين - بيروت ١٩٨٤
- فقد اللغة، علي عبد الواحد وافي - دار نهضة مصر - ط ٧ / ١٩٧٢
- فقد اللغة العربية، كاسد ياسر الزبيدي - جامعة الموصل / ١٩٨٧
- في التركيب اللغوي للشعر العراقي المعاصر، مالك يوسف المظلي - دار الرشيد للنشر بغداد، ١٩٨١
- في النحو العربي قواعد وتطبيق، مهدي المخزومي - دار الراشد العربي - بيروت - ط ٢ / ١٩٨٦
- في النحو العربي نقد وتوجيه، مهدي المخزومي - دار الراشد العربي - بيروت - ط ٢ / ١٩٨٦
- قضايا في النحو وتاريخه، مهدي المخزومي - مخطوط في حوزة عائلة المؤلف.
- الكتابات، سيبويه، تحقيق: عبد السلام محمد هرون - مكتبة الفانجي - القاهرة - ط ٣ / ١٩٨٨
- محالير تعلق، تعلق، تحقيق: عبد السلام محمد هرون - دار المعارف - مصر ١٩٦٠
- محالير العلماء، الزجاجي، تحقيق عبد السلام محمد هرون - مطبعة المدني - القاهرة - ط ٢ / ١٩٨٢
- محاولات حديثة في تيسير النحو العربي، قاسم عبد الرضا كاسد - رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية الآداب جامعة البصرة عام ١٩٧٨
- المدارس النحوية، شوقي ضيف - دار المعارف - مصر ١٩٦٨
- المدارس النحوية، خديجة الحديثي - مطبعة جامعة بغداد - ط ٢ / ١٩٩٠
- المدارس النحوية: اسطورة وواقع، إبراهيم السامرائي - الأردن / ١٩٨٧
- مدارس الكوفة ومذاهبها في دراسة اللغة والنحو، مهدي المخزومي - دار الراشد العربي - بيروت - ط ٢ / ١٩٨٦
- مدارس النحويين، ابو الطيب اللغوي، تحقيق: محمد ابو الفضل إبراهيم - مطبعة النهضة - مصر / ١٩٥٥
- المبرروقي شارح الحماسة ناقدًا، علي جواد الطاهر، مخطوط في حوزة المؤلف

- المصاغل العسكرية، ابو علي الفارسي، تحقيق: علي جابر المنصوري -
بغداد - ط ٢ / ١٩٨٢

- المصطلح النحوي: نشأته وتطوراته، عوض حمد القوزي - جامعة
الرياض / ١٩٨١

- معالم الدين، حسن بن زين الدين العاملي مطبعة الآداب - النجف / د.ت.

- معاني القرآن، الفراء - عالم الكتب - بيروت - ط ٢ / ١٩٨٣

- معني اللبيب، ابن هشام الأنصاري، تحقيق: مارن المبارك، محمد علي
حمد الله - دار الفكر - بيروت - ط ٦ / ١٩٨٥

- مفتاح العلوم، السكاكي، تحقيق: اكرم عثمان يوسف - دار الرسالة -
بغداد / ١٩٨٢

- المفصل، الرمضاني، علي بن بشره: محمود حجازي - مطبعة حجازي -
القاهرة / د.ت.

- المسكتوب، المبرور، تحقيق: عبد الخالق عليم - عالم الكتب -
بيروت / د.ت.

- مقدمة كتاب الأنصاف، كوتولد فايل، ترجمة عبد الحليم النجار،
نسخة منقولة بخط حاتم الزامن

- مؤلفات، مهدي المخزومي - مخطوطات في حوزة اسرة المؤلف

- عن أسرار اللغة، إبراهيم انيس - مطبعة الأنجلو - ط ٦ / ١٩٧٨

- مناهج التجديد، أمين الخولي - دار المعرفة - القاهرة / ١٩٦١

- مناهج البحث اللغوي بين التراث وعلم اللغة الحديث، علي زوين -
دار الشؤون الثقافية - بغداد / ١٩٨٦

- منهج التحديد في دراسات الدكتور الجوّاري، محمد حسين علي الصغير -
مجمع المجمع العلمي العراقي - بغداد / ١٩٩٠

- المنهج الجديد، عبد المتعال السعيد - دار الفكر العربي -
القاهرة / ١٩٤٧

- نحو الفعل، أحمد عبد التّار الجوّاري - مطبعة المجمع العلمي
العراقي - بغداد / ١٩٧٤

- النحويون الفطحيون والحرفيون، أحمد سليمان ياقوت - دار المعارف -
مصر / ١٩٨٤

- مجمع الجوامع في شرح جمع الجوامع، السيوطي، تحقيق: عبد الحامد
سالم مكرم - دار البحوث العلمية - الكويت / ١٩٧٩

- "أبو سعيد السيرافي"، مهدي المخرومي، مجلة المعلم الجديد / ج ٤ / ١٩٥٨
- "الأثر الفني والخلود"، مهدي المخرومي، مجلة الغري / الأعداد ٢٢، ٢٣، ٢٤ / ١٩٤٥
- "أدب أبي الكبير، الشيخ جواد، ومساهمة النجف في النهضة الأدبية الحديثة"، مهدي المخرومي، مجلة الغري / الأعداد ٧٥، ٧٦، ٧٧، ٧٨ / ١٩٤١
- "الأعراب في النحو العربي"، مهدي المخرومي، مجلة الكاتب العربي، العدد: ١٦ / ١٩٨٦
- "بروق خاطفة"، مهدي المخرومي، مجلة الغري، الأعداد: ٢، ٤، ١١ / ١٩٤٥
- "التلوين الجديد"، مهدي المخرومي، مجلة الحضارة / العدد: ٣٦ / ١٩٤٥
- "شعل، أبو العباس أحمد بن يحيى"، مهدي المخرومي، مجلة المعلم الجديد / الجزء ٣ / ١٩٥٧
- "حول بحث الشعر المعاصري"، مهدي المخرومي، مجلة الغري / العدد ٥ / ١٩٣٩
- "الخليل بن أحمد الفراهيدي"، مهدي المخرومي، مجلة البلاغ / تموز، تشرين الثاني / ١٩٧٢
- "الخليل بن أحمد الفراهيدي"، مهدي المخرومي، مجلة المعلم الجديد ج ١ / ١٩٥٦
- "الدرس النحوي ضمن المدرسة النظامية والجامعة الحديثة"، مهدي المخرومي، مجلة الرابطة / العدد: ٤ / ١٩٧٥
- "الدرس النحوي في الجامعة"، مهدي المخرومي، مجلة الثقافة / العدد ٦ / السنة الجامعة
- "دعوات حادة لإصلاح العربية"، مهدي المخرومي، مجلة المعلم الجديد / ج ١ / ١٩٥٤
- "تكريات وأحادية، وحوار"، حياة شرارة، جريدة القادسية، عددها الصادر في ١٩ نيسان / ١٩٩٣
- "رأي في اسناد الفيل"، مهدي المخرومي، مجلة المعلم الجديد / ج ٢ / ١٩٥٥
- "رأي في موضوع علم النحو"، مهدي المخرومي، مجلة كلية الآداب والعلوم / العدد الأول / ١٩٥٦
- "الرماني، أبو الحسن علي بن عيسى البغدادي الوراق"، مهدي المخرومي، مجلة المعلم الجديد ج ٣ / ١٩٥٩
- "الشاعر المنسي أو الشريف الرضي"، مهدي المخرومي، مجلة الحضارة / العدد: ٣٨ / ١٩٤٥
- "الربيع النورانية قديماً وحديثاً" مهدي المخرومي مجلة البيان الكويتية العدد ٢ / ١٩٧٦

- "الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد"، مهدي المخرومي، مجلة المعلم الجديد، ج ١، ١٩٥٩

- "الفراء، يحيى بن زياد بن عبد الله"، مهدي المخرومي، مجلة المعلم الجديد، ج ٢، ١٩٥٦

- "في ضوء قانون الحفاظ على سلامة اللغة"، مهدي المخرومي، مجلة المعلم الجديد، ج ٢، ١٩٧٨

- "في المصطلح الكوفي موازنة واستدراك"، سعيد الربيعي، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الثالث المنعقد في كلية الفقه بتاريخ ١٩٨٨/٥/٣

- "قراءة جديدة في الكتاب"، مهدي المخرومي، مجلة الكاتب العربي، العدد الرابع، ١٩٨٦

- "الكتاب"، مهدي المخرومي، مجلة كلية الآداب والعلوم، العدد ٢، ١٩٥٧

- "كتاب في النحو بمثابة أنفلاب"، مهدي المخرومي، مجلة السلاخ، العدد ٥، ١٩٧٣

- "كتاب العربي في مدارسنا"، مهدي المخرومي، مجلة المعلم الجديد، ج ٤، ١٩٥٥

- "المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد"، مهدي المخرومي، مجلة المعلم الجديد، ج ٦، ١٩٥٦

- "المخرومي الإنسان"، عبد الجبار المطلبي، كلمة في اتحاد الأدباء والكتاب العراقيين بمناسبة أربعينية المخرومي

- "المخرومي في خطوط من تاريخ صداقة"، علي جواد الطاهر، جريدة القادسية، عددها الصادر في ٢٥/أيار ١٩٩٣

- "المخرومي النحوي المجدد"، نعمة رحيم العراوي، كلمة في اتحاد الأدباء والكتاب العراقيين بمناسبة أربعينية المخرومي

- "المذهب الكوفي في النحو واللغة"، وأشره في التطوير والتيسير، عند الحميد حسن، مقال منشور في كتاب البحوث والمحاضرات لمؤتمر الدور ٣٢، للمجمع العلمي العراقي والمجمع اللغوي المصري، عام ١٩٦٥

- "مصطلحات ليست كوفية"، سعيد الربيعي، بحث مطبوع على الألة الكاتبة

- "ملاحظات عامة على كتب قواعد اللغة العربية في المرحلة الابتدائية"، مهدي المخرومي، مجلة الفباء، العدد ٥٢٣، ١٩٧٨

- "ملاحظات على كتاب أبي ركريا الفراء"، مهدي المخرومي، مجلة المجمع العلمي في دمشق، ج ٤، ١٩٧٢

- "ملاحظات على كتاب بغداد مدينة السلام"، مهدي المخرومي، مجلة جاسر الموصل، العدد ٩، ١٩٨٠

- "ملاحظات على كتاب نحو الفصحى"، مهدي المخرومي، مجلة الرابطة / العدد: ٢ / ١٩٧٥
- "مهدي المخرومي وجموده في الدراسات النحوية واللغوية"، عبد الحميد الرشودي، جريدة العراق، العدد الصادر في ٨ / أيار / ١٩٩٣.
- "نبذة مختصرة"، مهدي المخرومي، مجلة الفري، الأعداد: ١٩، ٢٠، ٢١ / ١٩٤٥
- "النحف والرائي العام"، مهدي المخرومي، مجلة الحضارة / الأعداد: ١، ٢، ٣ / ١٩٤٦
- "نحاة مصريون"، مهدي المخرومي، مجلة المعلم الجديد / أيلول / ١٩٥٧.
- "نحاة أندلسيون"، مهدي المخرومي، مجلة المعلم الجديد / ج ٣ / ١٩٥٨
- "النحو الكوفي وفائدته في تيسير القواعد العربية"، مصطفى جواد، مجلة المعلم الجديد / ج ٣ / ١٩٥٠
- "نظرة في كتاب زهديات أبي نواس"، مهدي المخرومي، مجلة المعلم الجديد / ج ٤ / ١٩٥٩
- "هذا النحو"، أمين الخولي، مجلة كلية الآداب / جامعة بغداد الأولى / المجلد السابع / ١٩٤٤
- "داعيا استاذنا المخرومي"، زهير غازي الزاهد، جريدة العراق / العدد الصادر في ١٠ / أيار / ١٩٩٣
- "ولادة ابن زيدون"، مهدي المخرومي، مجلة الفري، العدد: ١٩ / ١٩٤٧
- "النحو والكتابات"، محمد حسين، مجلة الآداب اللبنانية / العدد: ١١ / السنة الرابعة

في هذا من قول الدكتور السامرائي نقصد في المواقف التي يبرز فيها الموقف اللغوي في وضع الجريسي ، « كان على من أراد أن يقرأ في

أصحاب المقاربات ، ثم التواضع ، ومن أصحاب المقاربات ، والباقين في عالم الفنون ، استغفروا كلام الله ، والصالحين والصلوات

والتقديرات في هذه المسألة على المقاربات والصالحين دون اللجوء إلى التعديل ، ابتغاء لتطبيق النظرية الصحيحة .^(١)

ثم إن هذا من قوله المأذون ذكره ، « وهذا الخلاف والجدل يظهر أن اللغويين أخذوا رأياً واحداً هو من جهة ، ذلك أنهم أخذوا

رأى بنوا جيلنا أنهم ، وهذا وضع علمي صائب »^(٢) .

لدينا درس أن الخلاف بين مذهب يتبع في السماع ، ومذهب يتشدد في القياس ، إنما هو خلاف في الأصول ،

لكنه درس أيضاً أن تشييم الفعل عند البحرية على ما ذكره في مضارح دأمر ، والتشديد عند الكوفية على ما ذكره في مستقبل

، وما يترتب على هذا الخلاف من نتائج إنما هو خلاف في الأصول ، لا في المصطلح .

ولم كان الأستاذ السامرائي أنعم النظر في المسائل التي جمعتها الأبنباري في « التصانيف » ، لأن له بعد من يميز أن يرى الخلاف

بأسهل العريبي ، كالمادة « النصب على الخلاف » ، مثلاً ، مسألة النصب على الخلاف ، وتطبيقها عندهم في الخبرين

مرفاً ، وفيما يسميه البحريني بالمنقول معه ، وفي انتصاب المستقبل (يفعل) بعد المفعول ، وبعد الواو وبعد (أو)

ذلك ، جعل اليون بعيداً بينهم مذهب يتعبد بالعامل ، ويجعل من فكرة (العمل) أساساً له ، ومذهب ينعمل بالعامل

لذلك ، ويجعل من فهم المذهب ، مدخل إلى النظر في تفسير ما يطرح على الكلام في ثنايا التأليف من معاني وإبراهيم .

مؤرخ من جهة المخدومي

ملحق خاص بالوثائق

دار المعلمين الشريفة

امم المدرسة

عبد المهيدي المخرومي

امم المدرس

1910

عراقية

حديثة

عنوانه اتمام النقص - مهدي المخرومي

اختي

الاشخاص المكلف باعمالهم

تاريخ آخر راتبه 30/10/1910

مدة اشتغاله في التعليم

سنتين في التعليم الابتدائي

السنة في التعليم الثانوي

تاريخ اتمام عقده ان كان اجنيا

ملاحظات مدير المدرسة

وتضمن :

وصف شخصية المدرس بصورة عامة مع بحث عن كتاباته واهتماماته وسلكه وامتزاجه مع الآخرين واقتراعات عن تربيته او ثقله وان كان اجنيا عن تمديد خدمته او اتمامها مع بيان رغبته الخاصة بتحديد ما او عدمه .

حاجب زبط على غاية ما يكون من سرائر الاطفال
وتعوضا عن عقله . وعلى حداثة خبره
ان كان طريقه تدريس ممتاز جدا وان
مستقبله باهر في التعليم . مستحق
جوابنا في السنة القادمة .

توقيع مدير المدرسة

التاريخ 10/12/1910

ملاحظات مدير المنطقة

وتضمن :

بيان رأيه فيما اذا كان يؤيد مدير المدرسة ام لا مع بيان مطالباته المؤيدة لوجهة نظره .

لدي ساجد عنه في ملاحظات

المدير

وثيقة رقم (1)

توقيع مدير المنطقة

التاريخ 10/12/1910

١٩١٠. الخريف. محال و تاريخ الخوالة.

1-30

الامات الى محسنها تسلياً وكتابة .. المراجعة

اقربہ الیکف باعالتہم - -

مملکتہ

الملاحظات

الراتب الشهري

دارم مع التبرع

Page 1

دینار

فلسی

۱۰۰

3.

0

22/1/25

بحر جيب الامير الاداريه العامه
منطقة معارف الديوان
ذ / ١٠ / ١٠١٠ و المورخ



بلى من يوجه الأمر

التي هي من قبله ولا يمكن أن يكون بحجة المارة لم يكن متحمدا
بشيء من ذلك من قبله معاً وعليه اعلم به هذا

حقوقهم

المرسلون
صاحب البيت

الذي
 في اللغة

الغرض من الطلب في لغة سنة ١٩٢٨ م
 انصهرت الى لغة عربية كما ان اللغة الادبية
 اعتمدت من امكان الشريعة الثانوية بعد ان تأكدت
 من قابليته لتوليد في الكلية . وقد نجحنا في
 الاداء لاننا انما بأسيان وكذا في نجح هذه
 السنة من لغة الثاني الى الصف الثالث اسيان ايضا
~~لغة الثانية~~
 مديونة
 مديونة
 ١٤/١٠/١٩٢٨

س م ت ع

ان الحكم القانوني
 وهو القانون او ما ينفذ
 فلهذا ان يكون قرار
 بقا دل الشرائع
 صريح ايضا
 او ما ينفذ
 ٩/١٦

في مجلس
 من على المجلس
 في مجلس
 ١٤/١٠/١٩٢٨



الموضوع



مطلوب الرد

تعبئة

في كلية الآداب أن السيد / م. د. الخوري فيله في العام الدراسي ١٩٤٨ / ٤٧
 للتحضير لدرجة الماجستير في الآداب من قسم اللغة العربية وآدابها وقرر مجلس
 الجامعة بطلان هذه الدرجة إذا شارك في تصحيح بحث لهذا الدرجة
 (مذاهب الحامل للتحصيل)

أما السيد الخوري في ١٠ من مارس سنة ١٩٥١ منحه درجة الماجستير فسي
 من قسم اللغة العربية وآدابها بالتقدير جيد جداً
 في اللغة العربية وآدابها التي ألقاها في الجهد المحدث
 في شؤون الحكومة لدى أي إنسان فيما يتعلق بما ورد هنا وحقوق الغير
 سعيد طية الآداب

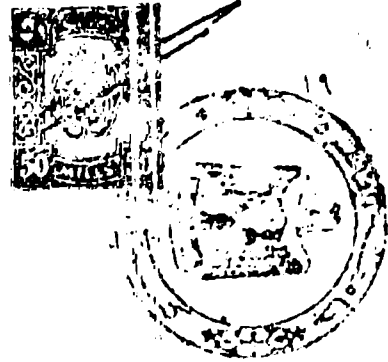
١٤ / ٥ / ١٩٥١



مفتحة رقم (٥)



الموضوع



شهادة

تتمتع كلية الآداب في السيد / ممدى العازمي قيد التحضير لدرجة الدكتوراه في
اللغة العربية وادابها بقرار من مجلس الكلية بجلسته المنعقدة
في ٢٠ من يونيو سنة ١٩٥١ على ان يكون موضوع بحثه لهذه الدرجة

(مدرسة الكوفة الشعرية وشذوذهما في البحث)

واختتمت مجلس الجامعة في ١١ من نوفمبر سنة ١٩٥٢ منحه درجة الدكتوراه فسي
الآداب من قسم اللغة العربية شذا به حرك هذا .

وتسري هذه الشهادة بناء على طالع لتقدمها الي الجهات المختصة
دون مسؤولية الحكومة لدراسة ان فيما يتعلق بها ورد بها وحقوق الغير
عبد كلية الآداب

Handwritten signatures and official stamps at the bottom of the document.

وثيقة رقم (٦)

MAHDI AL-MAKHZUMI AND HIS GRAMMATICAL EFFORTS

ABSTRACT

Al-Makhzumi is considered one of the prominent and modern Arabic grammarians. He was grown in Iraq and was a pioneer of the grammatical simplification project in this country. His efforts were highly respected by the scholars who were concerned with studying Arabic. However, his views have not been studied in isolation of the other grammarians' ones.

The aim of this study has been to study Al-Makhzumi's views and contributions to Arabic Grammar, presenting and discussing them in light of other grammarians' ones, in an attempt to bring out his major ones.

Accordingly, the study has fallen into four chapters. Chapter one presents a brief historical background of Al-Makhzumi's social and academic life. Chapter two involves various issues in traditional Arabic grammarians' works that Al-Makhzumi has revived and called for. Chapter three has investigated Al-Makhzumi's modernized views and contributions to Arabic Grammar. Chapter four discusses the major critical studies that have dealt with Al-Makhzumi as a scholar.

The study has concluded that:

1. There is a continuing conflict in Al-Makhzumi's academic life between his will to revive the traditional Arabic Grammar and to modernize it.
2. He does not consider the linguistic levels (vis. phonetics, morphology, syntax and semantics) in isolation when studying Arabic Grammar but considers them as a complete unit.
3. A lot of his views are originated by him, while others are mostly based on the following four sources: Al-Khalil bin Ahmed Al-Farabi, Al-Kufa school, Abdul-Qaher Al-Jirjani and Ibrahim Mustafa.